



ECSS

المركز المصري
للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

يناير 2025



«انتصار تاريخي»:

كيف ستكون ولاية «دونالد ترامب» الثانية؟





المدير العام
د. خالد عكاشة

نائب المدير العام
اللواء محمد إبراهيم الدويري

رئيس الهيئة الاستشارية
د. عبدالمنعم سعيد

المستشار الأكاديمي
د. محمد كمال

تحرير
د. مها علام

الباحثون المشاركون

د. غادة عبد العزيز	بشير يعقوب
د. محمود سلامة	رحاب الزيايدي
د. مها علام	ماري ماهر
أمل إسماعيل	مروة عبد الحليم
آية عبد العزيز	نسرين الصباحي
بسنت جمال	نوران عوضين

إخراج فني
عبد المنعم أبوطالب

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة
+20226905861 | +20226905862 | +20226905863

Facebook Instagram Twitter YouTube /ecsstudies

www.ecss.com.eg

أولاً) المشهد الانتخابي الأمريكي

- فاق التوقعات: كيف يمكن تفسير انتصار «ترامب» في السباق الرئاسي 2024؟
- الموجة الحمراء.. انعكاسات السيطرة الجمهورية الثلاثية على الساحة الأمريكية
- إدارة مثيرة للجدل: الملامح الشائكة لولاية «ترامب» الثانية

ثانياً) السياسات الداخلية

- «الانعزالية الترابمية».. انعكاسات مقلقة على الصعيد الاقتصادي بالولايات المتحدة
- ارتدادات سلبية.. سياسات الطاقة والمناخ في الولاية الثانية لـ «ترامب»
- «ترامب» وملف الهجرة.. سياسات صارمة وتحديات معقدة
- نهج «ترامب» التكنولوجي.. تحركات متعددة لتعزيز التفوق الأمريكي
- تغيرات جوهرية: سياسة «ترامب» الشائكة تجاه التعليم في الولايات المتحدة

ثالثاً) السياسة الخارجية

- ديناميكيات ضاغطة: إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية-الأوروبية خلال ولاية «ترامب» الثانية؟
- احتواء متزايد: توجهات إدارة «ترامب» الجديدة إزاء الصين
- مشهد إقليمي مُغيّر.. ماذا تحمل ولاية «ترامب» الثانية للشرق الأوسط؟
- مستقبل الحضور العسكري الأمريكي في سوريا والعراق خلال ولاية «ترامب» الثانية
- المصلحة أولاً: ماذا تعني عودة «ترامب» للقارة الأفريقية؟

ومكانة الولايات المتحدة على الساحة الدولية أيضًا.

وعلى النقيض مما كشفتته معظم استطلاعات الرأي خلال الشهور التي سبقت التوجه لصناديق الاقتراع في الخامس من نوفمبر 2024، وتحديداً منذ دخول «هاريس» للسباق الرئاسي في أعقاب انسحاب الرئيس الديمقراطي «جو بايدن»، من التقارب الشديد في فرص كلا المرشحين بما يجعل حسم الانتخابات في غاية الصعوبة، بالتوازي مع تأكيد استطلاعات أخرى على تزايد فرص «هاريس» بما يجعلها المرشح الأوفر حظاً بالوصول إلى المكتب البيضاوي، فقد حقق «ترامب» «نجاةً تاريخيًا» إذ فاز بالتصويت الشعبي وتصويت المجمع الانتخابي على السواء بفارق كبير في وجه منافسته «هاريس».

غير أن انتصار «ترامب» لم يتوقف عند حدود البيت الأبيض، وإنما تجاوز ذلك إلى سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بغرفتيه (الشيوخ والنواب)؛ مما يعني أن الجمهوريين استطاعوا أن يحققوا سيطرة ثلاثية على الساحة السياسية الأمريكية. وعلى الرغم من قدرة «ترامب»

شهدت الساحة الأمريكية خلال الانتخابات الرئاسية لعام 2024 حلبة منافسة شرسة جمعت بين مرشحين يعكسان نموذجين متناقضين تمامًا؛ وهما المرشح الجمهوري والرئيس السابق «دونالد ترامب» الذي يستند إلى الخطاب المحافظ الداعم لتفوق العرق الأبيض، في مقابل المرشحة الديمقراطية نائبة الرئيس «كمالا هاريس» التي تتبنى خطابًا «تقدميًا» إلى حد كبير وتعكس انتصارًا لقاعدة المهاجرين في الولايات المتحدة. وهو الأمر الذي أسهم في مزيد من تعقد المشهد، ولا سيما في ضوء الأزمات المتداخلة والمعقدة التي تعانيها الولايات المتحدة.

واتصالاً بذلك، اتجهت بعض التحليلات إلى اعتبار السباق الرئاسي الأمريكي لعام 2024 بمثابة نقطة فاصلة في تاريخ النموذج الأمريكي والديمقراطية الأمريكية، بما يعني أن تداعيات هذه الانتخابات لن تتوقف عند حدود الإعلان عن الفائز، وإنما قد تحمل ارتدادات ممتدة تترك بصماتها لسنوات. غير أن هذه الارتدادات لن تتصل بالداخل الأمريكي فحسب، بل ستطال صورة

على تحقيق هذه السيطرة الثلاثية في انتخابات عام 2016، لكن الوضع المشهد الحالي يبدو أكثر «استثنائية»؛ إذ يصاحبه تصدر التيار «الترامبي» داخل الحزب الجمهوري، وهيمنة القضاة المحافظين على المحكمة العليا، بينهم ثلاثة عينهم «ترامب» نفسه، بالإضافة إلى سيطرة جمهورية أكثر تماسكًا داخل الكونجرس باستطاعتها تمرير وتنفيذ أجندة «ترامب»، على الأقل لمدة عامين، حتى انتخابات التجديد النصفي في عام 2026.

واتصالًا بذلك، يسعى الإصدار إلى تفكيك السياسات المتوقعة والمرجحة داخليًا وخارجيًا خلال الولاية الثانية لـ «ترامب»، ولا سيما مع اتجاهه لتشكيل فريق إدارته الجديد وفقًا لمنطق «أهل الثقة»- من شخصيات تتبنى مواقف أكثر انسجامًا معه -إلى حد كبير-؛ مما يعني أن هذه الولاية سوف تكون ذات طابع «ترامبي» بامتياز يفوق كثيرًا ولايته الأولى. وهو الأمر الذي سيسهم في دفع الساحة الأمريكية نحو مزيد من المشكلات المتداخلة والمعقدة، بالاستناد إلى ازدياد «ترامب» للمؤسسية الأمريكية، واعتماده على منطق «الصفقات» بحكم خلفيته كرجل أعمال.

على الصعيد الاقتصادي، سيسعى «ترامب» إلى استكمال سياسات ولايته الأولى الهادفة إلى تعزيز مكانة الاقتصاد الأمريكي عالميًا وإعادة ضبط العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين بما يخدم المصالح الوطنية ويدعم ركائز القطاع الصناعي وبيئة الأعمال. أما ما يتعلق



بالطاقة، تقوم سياسات «ترامب» على دعم إنتاج الوقود الأحفوري من خلال توسيع مشاريع الحفر على الأراضي الفيدرالية، وإعادة مشاريع خطوط الأنابيب الرئيسة للنفط والغاز، والحد من الرقابة الفيدرالية على إنتاج الطاقة، وتقليل القيود

البيئية بهدف زيادة الإنتاج المحلي من الوقود الأحفوري، باعتباره المفتاح لخفض أسعار الطاقة وخفض التضخم بشكل عام.

وفيما يتعلق بالهجرة التي برزت كمحف رئيس خلال السباق الرئاسي، فقد تعهد الرئيس المنتخب خلال حملته الانتخابية بإجراء إصلاحات موسعة وشاملة في سياسات الهجرة الأمريكية، والتوسع في التدابير والإجراءات الصارمة التي اتخذها خلال ولايته الأولى، وسط تكرار وعوده الانتخابية بشأن القيام بأكبر عملية ترحيل جماعي للمهاجرين غير القانونيين في التاريخ الأمريكي فور توليه منصبه، مع التركيز على إنفاذ القانون داخليًا واستكمال بناء الجدار الحدودي مع المكسيك، واللجوء للجيش في إنفاذ قوانين الهجرة.

أما عن ملف التكنولوجيا، فقد ينتج عن زيادة تأثير أباطرة التكنولوجيا، وعلى رأسهم «إيلون ماسك»، تعددية وابتكار أكبر في مجالات التقدم التكنولوجي المختلفة في الولايات المتحدة، لكن يظل من المرجح أن تكون سياسات «ترامب» أكثر انعزالًا وتصادمية؛ مما قد

يخلق احتقانًا، خاصة مع الدول الأوروبية، وشدة في التنافس، خاصة مع الصين. هذا، ويطل ملف التعليم بوصفه من المجالات المرشحة بشدة للاحتقان خلال الولاية الجديدة لـ «ترامب»، وبالأخص مع كشف الرئيس الجمهوري عن نيته إلغاء وزارة التعليم بالتوازي مع العمل على إلغاء بعض السياسات التي كان معمولًا بها في أثناء فترة الرئيس «بايدن»، والتي من بينها تخفيض الرقابة الفيدرالية على التعليم، وتعديل قانون حقوق الوالدين، وكذا سياسات القروض التعليمية.

وعلى صعيد السياسة الخارجية، يتضح أن مبدئي «أمريكا أولاً» و«جعل الولايات المتحدة عظمة من جديد» سوف يشكلان الأعمدة الرئيسية في تفاعلات وتحركات واشنطن خلال الولاية الثانية لـ «ترامب». ففيما يتعلق بالعلاقات عبر الأطلسي، يتضح أن السنوات الأربعة المقبلة ستكون بمثابة فصل جديد من العلاقات بين الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين، قد يحمل في طياته بعض التوترات الناجمة عن تباين الرؤى في إدارة الملفات ذات الاهتمام المشترك، والتي يأتي في مقدمتها الحرب الروسية

الأوكرانية، وزيادة الإنفاق الدفاعي، وحدود العلاقات المسموح بها مع الصين.

أما عن الصين التي تنظر إليها الولايات المتحدة باعتبارها المنافس الأكثر خطورة، فمن المؤكد أن العلاقات الأمريكية الصينية تتجه نحو مزيدًا من التصعيد خلال إدارة «ترامب» الجديدة، والذي قد لا يكون مرتبطًا فقط بأبعاد اقتصادية أو أمنية، وإنما قد يمتد ليشمل أبعادًا سياسية متصلة بأوضاع حقوق الإنسان، ومع ذلك، من المرجح أن تظل أولوية الإدارة منصبة على الحماية الهادفة إلى التوصل إلى صفقة تُلبّي المطالب التجارية الأمريكية، بالتوازي مع تعزيز القوة العسكرية الأمريكية داخل المحيط الآسيوي بما يحول دون تعزيز بكين لهيمنتها الإقليمية في هذه المنطقة.

وفيما يتعلق بالشرق الأوسط وما يشهده من تطورات متلاحقة قد تدفع المنطقة صوب الهاوية، فإن الملمح البارز لسياسة «ترامب» المتوقعة يدور حول اتجاهه لتقديم الدعم المطلق واللامحدود لإسرائيل بما قد يسهم في العمل على تصفية القضية الفلسطينية ودعم التوسع الإقليمي لإسرائيل،

بالتوازي مع العمل على إعادة إحياء مسار الاتفاقات الإبراهيمية، وممارسة مزيد من الضغوط على إيران، وتخفيض التكاليف التي تتحملها واشنطن في المنطقة من خلال الاعتماد على القوى الإقليمية، وفي مقدمتها تركيا.

وأخيرًا، وعلى الرغم من تراجع أفريقيا في قائمة الأولويات الأمريكية، لكن يتضح أن ملامح سياسة «ترامب» القادمة تجاه أفريقيا سوف تستند إلى التعامل معها كساحة معركة لصراعات القوة والنفوذ، في ظل أهمية تأمين المصالح الحيوية لواشنطن، وتحجيم نفوذ الخصوم، وكذا الوصول إلى الموارد المعدنية الثمينة التي تزخر بها القارة، مع توسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية على حساب الصفقات التجارية متعددة الأطراف، وأولوية الاستثمار على نماذج المساعدات التقليدية للدول الأفريقية.

أولاً: المشهد الانتخابي الأمريكي

فاق التوقعات:

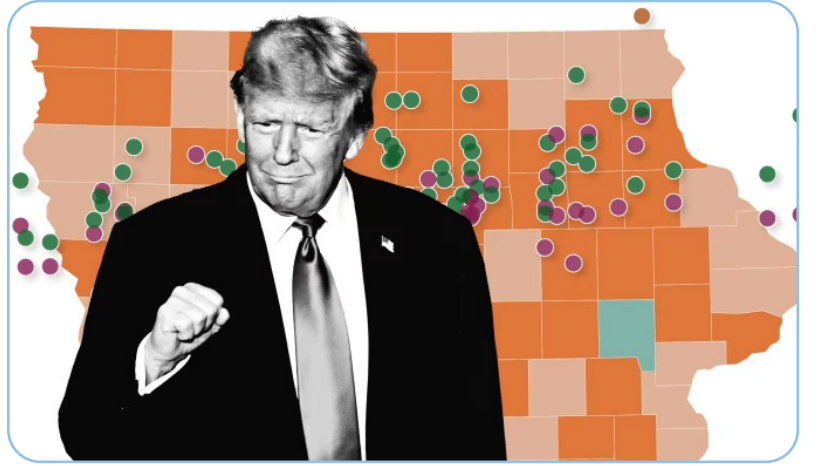
كيف يمكن تفسير انتصار "ترامب" في السباق الرئاسي 2024؟

د. مها علام

رئيس وحدة الدراسات الأمريكية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

سعى «ترامب» منذ اليوم
الأول لدخول «هاريس»
لحلبة المنافسة إلى تشويه
صورتهما والنيل من النموذج
الذي تمثله



الانتخابي على السواء بفارق كبير في وجه منافسته «هاريس». وقد استطاع «ترامب» تحقيق هذا الفوز على الرغم من تحريضه على أحداث اقتحام الكونغرس في عام 2021، ناهيك عن إدانته في لائحة طويلة من الاتهامات. غير أن مشهد انتصار

على النقيض مما كشفته معظم استطلاعات الرأي بشأن السباق الرئاسي الأمريكي لعام 2024 من التقارب الشديد بين المرشح الجمهوري «دونالد ترامب» والمرشحة الديمقراطية «كمالا هاريس» بما يجعل حسم الانتخابات في غاية الصعوبة، فقد حقق «ترامب» نجاحًا أكبر من المتوقع في ولاية ثانية غير متتالية؛ إذ فاز بالتصويت الشعبي وتصويت المجمع

«ترامب» لم يتوقف عند حدود البيت الأبيض، وإنما تجاوز ذلك إلى سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بغرفتيه. وهو الأمر الذي يثير العديد من التساؤلات بشأن الأسباب والعوامل المؤثرة التي أدت إلى فوز «ترامب» وخسارة «هاريس».

«أسباب متداخلة وعوامل مركبة»:

على الرغم من التأكيدات المتكررة التي قدمها بعض المحللين والمعلقين على مشهد السباق الرئاسي الأمريكي، والتي تدور حول تزايد فرص «هاريس» في حسم الانتخابات لصالحها في وجه منافسها «ترامب»، مستنديين في ذلك ليس لاستطلاعات الرأي فقط، وإنما لحجم التمويل والتبرعات الذي استطاعت حملتها جمعها أيضًا، كونها تجاوزت وفق بعض التقديرات أربعة أمثال ما جمعته حملة «ترامب»، فإن النتائج قد كشفت عن مشهد مغاير تمامًا مؤداه اتساع شعبية «ترامب» بطريقة أسهمت بفوزه بالتصويت الشعبي وتصويت المجمع الانتخابي على السواء، وهو ما يمكن تفسيره وفق عدد من الأسباب المتداخلة والعوامل المركبة.

1 - الخطاب الشعبوي لـ «ترامب»:

منذ السباق الرئاسي لعام 2016، يبدو أن «ترامب» قد حرص على توظيف الصورة الخاصة بكونه غير محسوب على المؤسسات الأمريكية وليس جزء منها، وإنما هو انعكاس لصوت الشارع الأمريكي. فعلى الرغم من أنه ملياردير ورجل أعمال بما يجعله جزءًا من النخبة الأمريكية، فإن حديثه العفوي غير الملزم بالقواعد والبروتوكول قد ساعد في تذويب المسافات بينه وبين المواطنين الأمريكيين. علاوة على ذلك، فإن تأكيدات المتكررة بشأن مناهضة الأدوار السلبية للمؤسسية يعزز من هذه الصورة، بل ويجعل منه الاختيار الأنسب في ضوء تنامي الشعور بالاستياء وعدم الرضا من الوضع الحالي بين المواطنين الأمريكيين.

وهو الأمر الذي لم يتوقف فقط عند ذلك، وإنما تجاوزه عبر مساعيه -أي «ترامب»- لتقديم نفسه كضحية لمؤسسات الدولة، ناهيك عن استهدافه من قبل «الدولة العميقة»، وهي الفكرة التي لم تعززها فقط لائحة الاتهامات الطويلة التي يواجهها، وإنما تعرضه لأكثر من حادثة اغتيال أيضًا. بالإضافة

مع تصاعد المشكلات المرتبطة بالمهاجرين في الداخل الأمريكي قد فرض مزيدًا من العوائق أمام دعم نموذج «هاريس»، بل والنظر إليه كتهديد لـ «روح أمريكا».

بعبارة أوضح، على الرغم من تجسيد «هاريس» للحلم الأمريكي القائم على بوتقة الصهر التي تتيح الفرص للجميع، فإنها تعكس في ذات الوقت تهديدًا لروح أمريكا المتجسدة في العرق الأبيض. فعلى مدار التاريخ الأمريكي، لم ينتخب الأمريكيون سوى رئيس واحد فقط من ذوي الأصول الأفريقية، وهو «باراك أوباما»، ولم ينتخبوا أي امرأة -حتى الآن- لهذا المنصب الأول حتى مع تزايد الفرص التي أتاحت من قبل للمرشحة الديمقراطية «هيلاري كلينتون» خلال السباق الرئاسي لعام 2016.

3 - تحمل تركة «بايدن» الداخلية:

لم تتحمل «هاريس» فقط عبء تعزيز صورة النموذج الذي تقدمه، وإنما كان عليها أيضًا تمرير تركة «بايدن» باعتبارها جزءًا من إدارته بحكم منصبها كنائب للرئيس. فعلى الرغم من التحسن النسبي في بعض المؤشرات الاقتصادية كالبطالة والتضخم، فإن الأوضاع

إلى ذلك، فإن خطاب الاعتزاز الوطني القائم على شعار «جعل أمريكا عظيمة من جديد»، قد حمل في طياته وعودًا بمستقبل أفضل للأمريكيين كبديل عن الصورة القاتمة المستندة إلى كون الولايات المتحدة دولة مكتظة بالمهاجرين وآخذة في الانحدار.

2 - شيطنة نموذج «هاريس»:

سعى «ترامب» منذ اليوم الأول لدخول «هاريس» لحلبة المنافسة إلى تشويه صورتها والنيل من النموذج الذي تمثله؛ فقد وصفها في تجمع انتخابي بولاية كارولينا الشمالية في يوليو 2024 بأنها «يسارية متطرفة معتوهة ستدمر بلادنا». وهي المسألة التي عقد من تأثيرها كون «هاريس» امرأة ذات بشرة سمراء ترجع لأصول مهاجرة من الهند وجمايكا؛ إذ إن هناك قطاعات من الأمريكيين، ولا سيما في المناطق الريفية وبين الأسرة الإيفانجيليكية المتدينة، الذين لا يتقبلون مسألة وجود امرأة على رأس السلطة على الرغم من تقلد النساء لمناصب قيادية أخرى داخل الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن تنامي الشعور بالتهديد لدى العرق الأبيض بالتوازي

4 - تزايد الاحتدام بشأن قضية الهجرة:

كانت الهجرة أحد أبرز القضايا التي يجري توظيفها بقوة داخل الساحة السياسية الأمريكية في خضم النطاق الواسع من الاستقطاب والانقسام السياسي. هذا، وقد استغل «ترامب» هذا الملف من أجل تعزيز شعبيته وتشويه صورة منافسته الديمقراطية «هاريس»؛ إذ عمل على الترويج لخطاب يربط بين تدفق المهاجرين وتدهور الوضع الاقتصادي وانتشار الجريمة والتأثير السلبي في حياة المواطنين الأمريكيين. كما اتجه أيضًا إلى تقديم نفسه باعتباره قادرًا على التصدي للهجرة وحماية الأمن الداخلي، وقد وصل الأمر إلى تعهد «ترامب» حال عودته للمكتب البيضاوي بتنفيذ ما أطلق عليه «أكبر عملية ترحيل في التاريخ الأمريكي» بالاعتماد على سلطات الطوارئ وعسكري الاحتياط ناهيك عن دعم حكام الولايات الجمهوريين من ذوي التفكير المماثل. وقد برزت قضية الهجرة خلال المناظرة الرئاسية التي جمعت «ترامب» و«هاريس»، وكذا المناظرة التي جمعت المرشحين لمنصب نائب الرئيس «جي دي فانس» و«تيم والز»؛ إذ اتهم «فانس» المرشحة الديمقراطية

الاقتصادية لا تزال تفرض ضغوطًا على المواطنين الأمريكيين. فقد اعتبرت بعض التحليلات أن اتجاه قطاعات من المجتمع الأمريكي للتصويت لـ «ترامب» لا يعني بالضرورة الرضاء التام عن أجندته الاقتصادية، وإنما رغبة في التعبير عن عدم رضائهم عن الأداء الاقتصادي لإدارة «بايدن»، وبالأخص مع المقارنة بأداء إدارة «ترامب» ما قبل اندلاع جائحة كورونا.

فخلال المناظرة الوحيدة التي جمعت «ترامب» و«هاريس» في 10 سبتمبر الماضي، أكد «ترامب» على «خلق واحد من أعظم اقتصادات بلادنا»، فيما شدد على أن برنامج «هاريس» الاقتصادي هو نسخة متكررة من برنامج «بايدن». مما يعني أن «ترامب» قد استغل وربما وظف حالة الإحباط التي يشعر بها الأمريكيون بشأن الاقتصاد والتضخم والضرائب لصالح تعزيز فرصه بالسباق الرئاسي. ولم يقف الأمر عند هذا الحد، وإنما سعى «ترامب» أيضًا لتضخيم المخاوف المرتبطة بالمهاجرين وربطها بالأوضاع الاقتصادية؛ إذ اتهم المهاجرين بـ «احتلال» المدن الأمريكية ونشر الجرائم وسرقة وظائف الأمريكيين.

بالفشل في ضبط الهجرة؛ مما تسبب في حرمان ملايين الأمريكيين من فرص العمل والحقوق التعليمية والصحية وخلق كذلك أزمة إسكان.

وهي المسألة التي اعتبرتها بعض التحليلات لم تسهم في دعم تأييد «ترامب» بين صفوف الجمهوريين فحسب، بل عززت أيضًا من دعمه بين صفوف المستقلين والديمقراطيين الذين سئموا من تدفق أعداد هائلة من المهاجرين غير القانونيين إلى داخل الولايات المتحدة. فقد كشف استطلاع للرأي صادر عن «جالوب»، في 12 يوليو 2024، أن عدد الأمريكيين الراغبين في خفض الهجرة قد زاد من 44% خلال عام 2023 إلى 55% خلال عام 2024. موضحًا أن هذه الزيادة طالت الجمهوريين والديمقراطيين والمستقلين بنسب متفاوتة؛ إذ ارتفعت بمقدار 15 نقطة بين الجمهوريين (إلى 88%)، و11 نقطة بين المستقلين (إلى 50%)، و10 نقاط بين الديمقراطيين (إلى 28%).



5 - التركيز الديمقراطي المبالغ على

قضية الإجهاض:

لعبت قضية الإجهاض دورًا واضحًا في مشهد انتخابات التجديد النصفي لعام 2022، وهو ما دفع حملة «هاريس» والديمقراطيين إلى العمل على توظيفها مجددًا في مواجهة «ترامب» خلال السباق الرئاسي 2024. وهي المسألة التي دفعت بعض المعلقين إلى اعتبار أن فجوة التصويت بين الجنسين ستكون لصالح «هاريس»، ليس فقط بسبب موقف «ترامب» من قضية الإجهاض، وإنما من خلال تركيز الديمقراطيين على ربطها بمواقف «ترامب» التي تبدو معادية للمرأة. فقد عززت «هاريس» من جهودها في الدفاع عن الحق في الإجهاض، ولا سيما بعد إلغاء قضية «رو ضد وايد»، كما كانت قضية «الحقوق الإنجابية» محور جولات «هاريس» في عدد من الولايات، ناهيك عن كون هذا الملف جزءًا رئيسيًا من برنامج المؤتمر الوطني الديمقراطي.

غير أن هناك بعض التطورات التي أدت إلى

تراجع أهمية قضية الإجهاض في خضم الانتخابات الرئاسية، يأتي في مقدمتها قضية «دوبس» لعام 2022، التي نصت على أن الدستور لا يمنح الحق في الإجهاض، كما أن سلطة تنظيم الإجهاض «تعود إلى الشعب وممثليه المنتخبين»؛ بما يعني أنه يجوز للولايات تنظيم الإجهاض «لأسباب مشروعة». أما الأمر الثاني يتعلق بتغير موقف «ترامب» من قضية الإجهاض في ضوء رغبته في تجنب التكلفة التي يمكن أن يتحملها من جرّاء تبني موقف مناهض، لذا؛ فقد أوضح أنه لن يتخذ إجراء فيدراليًا ضد هذا الحق، معيّدًا التأكيد على حق الولايات في اتخاذ القرار المناسب وفق إرادة ناخبها. وهو المشهد الذي اعتبرته «إلين كامارك»، في تحليلها المنشور على موقع معهد «بروكنجز» بعنوان (فضلت النساء حقوق الإجهاض ولكن ليس هاريس)، قد قلص من فرص فوز «هاريس»؛ إذ أسهمت الاستفتاءات التي قامت بها الولايات بشأن الإجهاض في تقليص الحاجة إلى مرشح رئاسي مؤيد لهذا الحق؛ مما يعني تراجع أهمية قضية الإجهاض في خضم السباق الرئاسي لصالح التركيز على قضايا أخرى كالاقتصاد والهجرة.

6 - الإخفاقات الخارجية لإدارة «بايدن»:

على الرغم من اتجاه بعض التحليلات إلى التأكيد على تواضع تأثير السياسة الخارجية في الانتخابات الرئاسية الأمريكية، فإن مشهد السباق الرئاسي لعام 2024 يصعب فصله التطورات الخارجية الدراماتيكية. فقد اتجه بعض المراقبين إلى التأكيد على أن تأجج الأوضاع في الشرق الأوسط قد يكلف الديمقراطيين قدر واضح من الأصوات؛ إذ انتقد بعض الأمريكيين الصهاينة الدعم الذي قدمته إدارة «بايدن» لإسرائيل باعتباره غير كافٍ، فيما اعتبرت قطاعات من الأمريكيين ذوي الأصول العربية من أن الدعم الأمريكي لإسرائيل زائد عن الحد وسوف يؤدي إلى المزيد من التعقيدات.

وهو الأمر الذي حمل انعكاسات واضحة على صناديق الاقتراع بما أضر بفرص «هاريس»؛ فبينما اتجه قطاع من الأمريكيين ذوي الأصول العربية إلى التصويت العقابي لكلا المرشحين عن طريق اختيار مرشحة حزب الخضر «جيل ستاين»، فقد اتجه قطاع آخر منهم إلى التصويت لـ «ترامب»؛ فوفقًا لتقارير نشرها موقع «الحرّة» بشأن نتائج

الفرز الأولي للأصوات في مدينة «ديربورن» التي تعرف بـ «عاصمة العرب»، فاز «ترامب» بنسبة 42.5% مقابل 36% لصالح «هاريس». علاوة على ذلك، فقد اتجه بعض المحللين إلى تبني رؤية مفادها أن تأكيد «ترامب» على إبقاء الولايات المتحدة بعيدًا عن الحروب يمثل عاملًا مؤثرًا في تعزيز فرص فوزه، ولا سيما بالنظر إلى الحرب الروسية الأوكرانية، التي اعتبرها «ترامب» بجانب بعض الرموز الجمهورية أنها استنزفت الجهود والموارد الأمريكية.

7 - استمرار الدعم الإيفانجيليكي لـ «ترامب»

صور «ترامب» نفسه -منذ حملته الانتخابية الأولى في 2016- كحامٍ للمسيحية في الولايات المتحدة، في مقابل النموذج الليبرالي الذي قدمه الرئيس «باراك أوباما». وعلى الرغم من مسيرة «ترامب» المتناقضة مع التعاليم الأصولية (تعدد الزوجات، اتهامات التحرش.. وغيره)، لكنه تمكن من تجاوز ذلك عبر بناء تحالفات سياسية راسخة مع قادة الإيفانجيليكيين (الإنجيليين الأصوليين)، وتبني رؤاهم ومطالبهم. وفي أعقاب فوزه في انتخابات عام 2016، قام

بالعديد من التحركات التي تعزز استمرار التحالف معهم؛ أبرزها: اعتراف إدارته بالقدس عاصمة لإسرائيل في 2017، استنادًا إلى ضرورة تحقق نبوءة «إعادة بناء أورشليم قبل عودة المسيح»، ناهيك عن الإعلان الخاص باعتبار حائط البراق إسرائيليًا.

أما خلال السباق الرئاسي 2024، فبينما اتجهت بعض التكهّنات صوب بلورة خسارة «ترامب» لجانب من الأصوات الإيفانجيليكية بسبب تذبذب موقفه من قضية الإجهاض، وكذا الجهود الكبيرة التي قادتها حملة «هاريس» لكسب الأصوات الإيفانجيليكية، فإن الواقع قد دلل على استمرار الدعم الإيفانجيليكي الواضح لـ «ترامب»؛ ليس فقط بسبب الارتباط التاريخي بين الإيفانجيليكيين والجمهوريين، وإنما بسبب تواضع قدرة النموذج الذي تقدمه «هاريس» على كسب ثقة هذه القاعدة. وتعليقًا على ذلك، فقد أوضح القس «توني سواريز»، نائب رئيس مؤتمر القيادة المسيحية الوطنية اللاتينية، أن الزيادة في الدعم الذي يقدمه النخبون من أصول لاتينية لـ «ترامب» يرجع في جانب كبير منه إلى «تحولهم نحو الإيفانجيليكية».

8 - الاعتماد على «البودكاست» والوصول لجيل «زد»:

كشف موقع «الحرّة» عن تزايد طفيف في عدد الشباب من جيل «زد» الذين صوتوا لـ «ترامب» في الانتخابات الرئاسية لعام 2024 مقارنة بعام 2020، على الرغم من حصول «هاريس» على أغلب أصواتهم. وهو ما اعتبره بعض المعلقين نتيجة للدور الذي لعبه «بارون» الابن الأصغر لـ «ترامب» انطلاقًا من دوره في توجيه والده صوب المنصات التي باستطاعتها تعزيز فرص تواصل «ترامب» مع الشباب بالاعتماد على «البودكاست»، وليس وسائل الإعلام التقليدي. وكنتيجة لذلك، أجرى «ترامب» لقاءات متعددة في برامج «البودكاست»، من بينها «تجربة جو روجان»، الذي يستضيفه «جو روجان»، الممثل ولاعب فنون الدفاع عن النفس، وقد حصلت على ما يقرب 50 مليون مشاهدة. كما شارك «ترامب» في «بودكاست» باسم «عطلة نهاية الأسبوع الماضية» الذي يقدمه الممثل الكوميدي «ثيو فون»، وأيضًا «بودكاست» Impulsive مع «لوجان بول»، الملاك المحترف وأحد مؤثري وسائل التواصل الاجتماعي.

هذا، وقد فسرت مجلة «ذا كونفرزيش» The Conversation على موقعها الإلكتروني ميل بعض شباب جيل «زد» للتصويت لـ «ترامب» كنتيجة «لشعورهم بالظلم والتجاهل من قبل السياسة اليسارية والأوضاع الاقتصادية الحالية»، ومن ثمّ، أمسى الشباب يرون في المرشح الجمهوري «مستوعبًا لمظالمهم ومانحًا لهم التقدير الذي يعتقدون أنهم يستحقونهم». وقد ذهبت المجلة إلى أبعد من ذلك معتبرة أن شعار «جعل أمريكا عظيمة من جديد» يتردد صداه بين هؤلاء الشباب الذين «يتوقون إلى ماضٍ مثالي حيث كانت أدوار الرجال أكثر وضوحًا والفرص أكثر وفرة».

9 - دعم أقطاب التكنولوجيا لـ «ترامب»:

على الرغم مما يبدو كميل عام لأقطاب التكنولوجيا صوب الحزب الديمقراطي، كشفت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية، في 31 أغسطس 2024، عن أن وادي السيليكون يشهد «انقسامًا غير مسبوق» في الآراء السياسية على خلفية الاستقطاب المصاحب للانتخابات الرئاسية 2024. فقد اتجه بعض أقطاب التكنولوجيا، بمن فيهم المليادير «إيلون ماسك»، صاحب «تيسلا» و«سبيس إكس» ومنصة «إكس»، لدعم «ترامب»، بل وأصبحوا أكثر صراحة بشأن تغيير ولائتهم الحزبية؛ إذ لم يقف الأمر عند دعم «ماسك» للمرشح الجمهوري، وإنما وصل إلى وصفه للمستثمر التقني الديمقراطي «فينود خوسلا» بـ «المختل». وفي هذا السياق، يتضح أن «ماسك» قد لعب دورًا في تعزيز فرص فوز «ترامب» بولاية ثانية، ليس فقط عبر ضخ ملايين

الدولارات في حملته الرئاسية، بل وأيضًا من خلال الدعم السياسي والدعاية والترويج، وهو ما تبلور في تحويل منصة «إكس» إلى بوق لشعار «جعل أمريكا عظيمة من جديد».

ومن ثمّ، لم يتوقف الدعم المادي الذي قدمه «ماسك» لـ «ترامب» عند حدود التبرعات المالية للحملة، وإنما



اتجه «ماسك» أيضًا إلى توزيع مكافآت مالية بشكل عشوائي للمواطنين في ولايات متأرجحة رئيسية. وهو التحرك الذي تم الطعن عليه قانونًا في محكمة بنسلفانيا بسبب كونه ينتهك قوانين الانتخابات، التي تحظر دفع المال للأشخاص للتسجيل للتصويت، إلا أن محامي «ماسك» قد استطاعوا الالتفاف على ذلك من خلال الزعم بأن الفائزين هم «متحدثون رسميون» تم فحصهم ولم يتم اختيارهم عشوائيًا. أما فيما يتعلق بتوظيف منصة «إكس»، فمنذ امتلاكه للمنصة اتجه «ماسك» إلى رفع الحظر المفروض على حساب «ترامب» منذ أحداث الهجوم على مبنى الكابيتول في يناير 2021، كما عزز «ماسك» من انتشار أفكار «ترامب» بطريقة دفعت بعض التحليلات إلى اعتبار أن منصة «إكس» باتت بوق للتيار الترامبي.

10 - نجاح حملة «ترامب» في الوصول لقطاعات أوسع:

تتمثل القاعدة الشعبية الأكثر ولاء لـ «ترامب» بالدرجة الأولى في الرجال البيض الذين لا يحملون شهادة جامعية، ولكن الانتخابات

الرئاسية لعام 2024 قد كشفت عن تزايد شعبية «ترامب» بين فئات مختلفة، وفي مقدمتهم ذوو الأصول اللاتينية، وهي فئة كانت تعتبر حتى وقت قريب قاعدة مستهدفة من الحزب الديمقراطي، غير أن تصويتها في صناديق الاقتراع قد حاد عن تأييد «هاريس»، وهي المسألة التي امتدت أيضًا لتصويت الرجال السود؛ إذ استطاع الرئيس «بايدن» أن يحقق نتائج أفضل بينهم قبل أربع سنوات مقارنة بما حققته «هاريس» في مواجهة «ترامب». حتى بين النساء السود، فقد حصلت «هاريس» على دعم أقل مما حصل عليه «بايدن» عام 2020؛ إذ صوت لها 92% مقابل 7% لـ «ترامب»، في حين حصل «بايدن» على 95% مقابل 5% لـ «ترامب»، وفقًا لاستطلاعات الرأي التي نشرتها شبكة «إن بي سي نيوز». أما عن السكان الأصليين، فقد كشفت بعض الاستطلاعات عن تراجع دعمهم للحزب الديمقراطي؛ إذ أوضح الاستطلاع الذي نشره موقع Native News Online، الذي يتتبع أخبار السكان الأصليين، في 22 أكتوبر 2024، أن 44.88% يدعمون «ترامب» مقابل 37.44% لصالح «هاريس».

ما يعني أنه على عكس التوقعات، لم ينحصر الدعم المتزايد لـ «ترامب» في المقاطعات الريفية التي تعد كمعازل تقليدية للجمهوريين، وإنما امتد إلى ساحات كانت تميل للديمقراطيين، بل وصوتت لـ «بايدن» خلال عام 2020. لذا، فقد تتطلب الدعم المتزايد لـ «ترامب» والحزب الجمهوري في المقاطعات الريفية اتجاه الحزب الديمقراطي لتعويض هذا الهامش ليس فقط من خلال الاعتماد على المراكز الحضرية، وإنما الضواحي المحيطة أيضًا. وهو ما لم يحدث؛ إذ تراجع تأييد الديمقراطيين في هذه الضواحي بشكل واضح، ومن بينها لودون بشمال فيرجينيا التي فاز فيها «بايدن» بنحو 25 نقطة عام 2020 بينما انخفض تأييد «هاريس» إلى 17 نقطة. ووفقًا لصحيفة «فايننشال تايمز»، نجح «ترامب» في زيادة حصته من الأصوات في كل الولايات مقارنةً بانتخابات عام 2020، باستثناء ولايتي يوتا وواشنطن. فبجانب فوزه بالولايات التقليدية ذات الميل الجمهوري، فاز أيضًا في الولايات السبع المتأرجحة التي مثلت ساحة المعركة الأساسية خلال السباق الرئاسي، وهي: أريزونا وجورجيا وميشيجان ونيفادا ونورث كارولينا

وبنسلفانيا وويسكونسن، كما قلص «ترامب» الفارق بينه وبين «هاريس» في معازل الديمقراطيين التقليدية، مثل: نيويورك وكونيتيكت ونيوجيرسي.

مجلد القول، إن الفوز الكبير الذي استطاع «ترامب» تحقيقه خلال السباق الرئاسي لعام 2024 هو نتيجة لمجموعة من الأسباب والعوامل المتشابكة والمتداخلة التي تموج بها الساحة الأمريكية والتي سوف تلقي بظلالها على تفاعلات الولاية الثانية لـ «ترامب»، بل وربما تضع النموذج الأمريكي برمته أمام اختبار حقيقي.

الموجة الحمراء

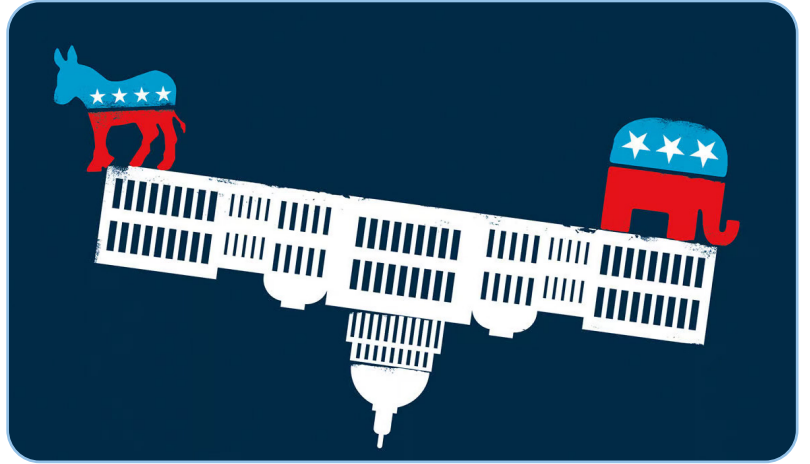
انعكاسات السيطرة الجمهورية الثلاثية على الساحة الأمريكية

مروة عبد الحليم

باحث أول بوحدة المرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

حقق ترامب «فوزًا تاريخيًا»
وسيطرة ثلاثية للحكم على
البيت الأبيض والكونجرس
بمجلسيه الشيوخ والنواب



الذي بدأ تحركاته بتشكيل سريع لحكومته المرتقبة لخدمة توجهاته السياسية، ووضع أجندته موضع التنفيذ. وهو المشهد الذي يثير العديد من التساؤلات حول الملامح البارزة والسمات الرئيسية لنموذج السيطرة الثلاثية الذي تشهده

بعد أربع سنوات له في المكتب البيضاوي وأربعة سنوات أخرى من التخطيط للعودة إليه مجددًا، أصبح «دونالد ترامب» الرئيس السابع والأربعين للولايات المتحدة، بعد أن حقق «فوزًا تاريخيًا» وسيطرة ثلاثية للحكم على البيت الأبيض والكونجرس بمجلسيه الشيوخ والنواب، لترتسم ملامح فترة رئاسية ثانية بسيطرة قوية للحزب الجمهوري والرئيس «ترامب»

الساحة الأمريكية، وكذا نطاق التحديات التي يمكن أن تواجهها، والتي من شأنها إعاقة أو عرقلة تنفيذ الأجندة «الترامبية».

«التوافق الجمهوري والسيطرة الثلاثية»

يعود «ترامب» إلى البيت الأبيض في ذروة قوته السياسية، بعد فوزه في التصويت الشعبي والمجمع الانتخابي على السواء، بالتوازي مع تحقيق السيطرة الجمهورية على الكونجرس بمجلسيه. ومن ثمّ، تقدم السيطرة الثلاثية فرصة سياسية مغرية للجمهوريين، وتفتح عالمًا من الأولويات السياسية التي تشمل تبني تحركات جذرية، من بينها طرد المهاجرين غير القانونيين وخفض الضرائب.. وغيرها، وهو الأمر الذي امتد إلى تعهد «ترامب» بالانتقام وملاحقة أعدائه المفترضين والعفو عن المدانين في هجوم الكابيتول الذي وقع في 6 يناير 2021. وفي خضم هذا المشهد، سوف يختبر الكونجرس الـ 119، خاصة خلال الشهور الأولى من عام 2025، وحدة الجمهوريين ودعمهم لرؤى وسياسات الرئيس «ترامب»، انطلاقًا من التوقعات الخاصة باتجاهه -أي «ترامب»- للتأثير فيهم، بل وربما ممارسة بعض الضغوط في سبيل تمرير أجندته.

من الحري بالذكر أن السيطرة الجمهورية الثلاثية التي تصقل ولاية «ترامب» الثانية تتشابه -بقدر ما- مع تلك التي وقعت خلال فترة ولايته الأولى حينما سيطر الحزب الجمهوري على الكونجرس خلال عامي 2017 و2018 بطريقة سمحت له بتمرير عشرات القوانين، لكنها تبقى متميزة بالاستناد إلى مجموعة من الاعتبارات؛ أبرزها:

- **توافق جمهوري أكبر:** عندما فاز «ترامب» في انتخابات 2016، كان لا يزال يواجه معارضة من بعض القادة الجمهوريين الذين رفضوا أفكاره وسياسته، ناهيك عن الأغلبية الليبرالية داخل المحكمة العليا. وعلى النقيض من ذلك، فإن مشهد عودة «ترامب» للبيت الأبيض في يناير 2025، يصاحبه سيطرة التيار «الترامبي» داخل الحزب الجمهوري، وهو التيار المؤمن بحركة MAGA «جعل أمريكا عظيمة من جديد»، وكذا هيمنة القضاة المحافظين على المحكمة العليا، بينهم ثلاثة عينهم «ترامب» نفسه، بالإضافة إلى سيطرة جمهورية أكثر تماسكًا داخل الكونجرس باستطاعتها تمرير وتنفيذ أجندة «ترامب» على الأقل لمدة عامين، حتى انتخابات التجديد النصفي في عام 2026.

• التخطيط لتغيير جذري: تحمل سيطرة «ترامب» على البيت الأبيض والكونجرس مؤشرات على رغبته في إحداث تغيير جذري في الإدارة؛ إذ بدأ في تشكيل فريقه الرئاسي فور ظهور نتائج الانتخابات، وقد عكس هذا التشكيل التزامه الواضح بتنفيذ أجندة أكثر صرامة من ولايته الأولى؛ إذ ركز على ضم متشددين في القضايا المختلفة من بينها (الهجرة والسياسة الخارجية)؛ مما يعني أنه ابتعد عن إطار الاختيار التقليدي لفريق إدارته، وفضل «أهل الثقة» على أهل الكفاءة من خلال اختيار الموالين له حتى مع افتقار بعضهم للخبرات المطلوبة في الملفات الموكلة إليهم؛ مما يقلل من احتمالية المعارضة الداخلية التي واجهها خلال ولايته الأولى. ومن ثم، يمثل هذا التوجه تحولاً خطيراً نحو تقويض استقلالية هذه المؤسسات، بما يمكن أن يعيد تأطير دورها التقليدي، بل ويؤثر في مبدأ التوازن بين السلطات الذي يقوم عليه النظام السياسي في الولايات المتحدة.

• تنفيذ أجندة أكثر يمينية: قد تسهم السيطرة الجمهورية الثلاثية في تنفيذ

«مشروع 2025»، والذي يستند إلى قائمة الأمنيات السياسية التي كتبتها مؤسسة «هيريتيج»، لتسخير سلطة «ترامب» السياسية لتحقيق أهداف أوسع نطاقاً للحركة اليمينية في الولايات المتحدة. فعلى الرغم من محاولات «ترامب» إبعاد نفسه عن «مشروع 2025»، تظل هناك روابط عميقة بين حملته والمؤسسة؛ فقد كشف تحقيق أجرته شبكة «سي إن إن» CNN في أثناء الحملة الانتخابية أن 140 شخصاً من محيط «ترامب» كانوا على صلة بمؤسسة «هيريتيج» و«مشروع 2025». وهو الأمر الذي امتد أيضاً إلى الثناء الذي قدمه رئيس المؤسسة «كيفن روبرتس» على اختيار «ترامب» لحكومته الجديدة، بل ووصل إلى اختيار «ترامب» لأربعة مرشحين في الحكومة الجديدة مذكورين بالاسم في «مشروع 2025»، وهم: «توم هومان» المرشح لمنصب أمن الحدود الأمريكية، و«جون راتكليف» المرشح لقيادة وكالة الاستخبارات المركزية CIA، و«بريندان كار» المرشح لقيادة هيئة الاتصالات الفيدرالية، والذي كتب فصلاً كاملاً في «مشروع 2025» عن الوكالة

التي يعتزم «ترامب» تعيينه لإدارتها، بالإضافة إلى «بيت هوكسترا» المرشح لمنصب السفير الأمريكي لدى كندا.

• **نهج قيادي مختلف:** تشير التغييرات السياسية المتوقعة إلى انحراف كبير لإدارة «ترامب» عن الإدارات السابقة وإعادة تشكيل الأجندة المحلية والخارجية للولايات المتحدة. ولعل أحد أهم هذه المتغيرات هي الحرب الروسية الأوكرانية؛ فقد ألح «ترامب» إلى تقليص أو حتى قطع الدعم الأمريكي لأوكرانيا بهدف التوصل إلى حل للصراع. وفيما يتعلق بحلف شمال الأطلسي «الناتو» يرى «ترامب» أن الدول الأوروبية الشريكة في الحلف، يجب أن تتحمل نصيبًا أكبر من أعباء الدفاع عن القارة الأوروبية. وعن الدعم الأمريكي لإسرائيل فمن المتوقع استمراره كما هو مع بذل المزيد من الضغوط لخفض التصعيد، والتركيز على التدابير الدبلوماسية للتوصل إلى وقف إطلاق النار. وقد تتضمن استراتيجيته أيضًا تعزيز التحالفات مع المملكة العربية السعودية ودول أخرى في الشرق الأوسط، سعيًا إلى ضمان المصالح الأمريكية

واستقرار المنطقة دون انخراط عسكري أمريكي مكثف. وفيما يتصل بإيران، قد يعيد «ترامب» فرض عقوبات اقتصادية صارمة أو يسعى إلى فرض تدابير عزل دبلوماسية؛ مما يعني الابتعاد عن التدخل العسكري المباشر لصالح اللجوء للضغوط الاقتصادية والسياسية.

«السيطرة الجمهورية على مجلسي الكونجرس»

بمجرد تنصيب الرئيس «ترامب» في العشرين من يناير 2025، سيكون لديه كونجرس موحد يحكمه الحزب الجمهوري لتعزيز أولويات الرئيس التشريعية ومنحه دفعة قوية لتطبيق برنامجه وعوده الانتخابية وتعيين كبار موظفي الحكومة والقضاة الجدد في المحكمة العليا، والقدرة على التحكم بالميزانية بالطريقة التي يريدها. وذلك مع الوضع في الاعتبار أن الدستور الأمريكي يمنح الكونجرس ممارسة صلاحيات تتعلق بتشكيل السياسة الخارجية والداخلية وفرض الضوابط على السلطة التنفيذية؛ إذ يعد نظام الفصل بين السلطات هو الأساس الذي يستند إليه النظام السياسي الأمريكي، والذي استطاع من خلاله الآباء المؤسسون تحقيق «الرقابة والتوازن» للحد من سلطة

الجمهورية في الكونجرس الأمريكي 119:

أ- مجلس الشيوخ

يتألف مجلس الشيوخ من 100 عضو بالتساوي بين الولايات، وكل ولاية يمثلها عضوان، وتمتد العضوية في المجلس 6 سنوات بموجب الدستور الأمريكي. سيلعب مجلس الشيوخ، بوصفه المجلس الأعلى في السلطة التشريعية، دورًا مهمًا عندما تبدأ فترة ولاية «ترامب» في يناير المقبل، كونه يتحمل مسؤولية تأكيد أو رفض مرشحي الرئيس لمجلس الوزراء. وللاحتفاظ بهذه الصلاحيات فقد خاض الجمهوريون معركة شرسة للحصول على الأغلبية في مجلس الشيوخ وانتزعوا مقاعد كان يشغلها أعضاء من الحزب الديمقراطي. وعليه، سيطر الجمهوريون على 53 مقعدًا مقابل 47 مقعدًا للديمقراطيين، بعدما كان المجلس ذا أغلبية ديمقراطية بواقع 51 مقعدًا للديمقراطيين مقابل 49 للجمهوريين.

أي من فروع الحكومة الثلاثة، وكذا تقسيم المسؤوليات بين الفرع التنفيذي (الرئيس وحكومته)، والفرع التشريعي (الكونجرس بمجلسيه)، والفرع القضائي (المحكمة العليا ونظام المحاكم الفيدرالية).

ومع فوز «ترامب»، سيتمكن الجمهوريون من السيطرة على السلطتين التنفيذية والتشريعية. في العادة، لا يحتفظ حزب الرئيس بقبضته على الأغلبية في الكونجرس لفترة طويلة، ومن الممكن أن يخسر الجمهوريون أغليبتهم في انتخابات التجديد النصفي عام 2026. فمنذ انعقاد انتخابات التجديد النصفي عام 1858، وهي أول انتخابات تنافس فيها الديمقراطيون والجمهوريون، تحقق ما يسمى «الحكومة الموحدة أو الثلاثية» 48 مرة، حظي خلالها الديمقراطيون بالسيطرة الثلاثية 23 مرة في مقابل 25 مرة للجمهوريين، بينما تقاسم الحزبان السلطة 38 مرة. وفيما يلي توضيح لحجم الأغلبية



ديمقراطي 47



جمهوري 53

واتصالًا بذلك، خاض الحزب الجمهوري الانتخابات بخريطة مواتية لتوجهات الحزب وتطلعات الناخبين، وحاول استبعاد الشخصيات الهامشية التي تم ترشيحها في عام 2022، مع التركيز على رجال الأعمال، وهي الشخصيات الجمهورية المعتادة لهذا النوع من المقاعد. كما اعتمد المرشحون الجمهوريون على معادلة ربط أنفسهم بالمرشح الرئاسي وتحديثوا عن ذات المواضيع والقضايا التي أثارها «ترامب» في حملاته الانتخابية. ومن ثمّ، استثمر الجمهوريون الانتقادات الموجهة للحزب الديمقراطي بسبب سياساته الاقتصادية التي تسببت في ارتفاع التضخم وتكاليف المعيشة، وواصلوا إثارة المخاوف المتعلقة بالهجرة غير القانونية، والترويج لقدرتهم على تقديم حلول تحول دون ارتفاع أعداد المهاجرين عبر الحدود مثل التي حدثت في عام 2023.

وبشكل أكثر تفصيلًا، شملت المقاعد الـ 34 المطروحة للانتخابات هذا العام، 19 مقعدًا يشغلها الديمقراطيون، وأربعة مقاعد يشغلها مستقلون يميلون إلى الديمقراطيين، و11 مقعدًا يشغلها الجمهوريون. وقد فاز الجمهوريون بثلاثة مقاعد كان يسيطر عليها الديمقراطيون بالإضافة إلى مقعد مستقل. إذ سقطت أوهايو بيد الجمهوري «بيرني مورينو»، دافعة بالديمقراطي «شارود براون» خارج السباق، وفي ولاية ويست فرجينيا فاز الجمهوري «جيم جاستيس» بمقعد السيناتور المستقل المتقاعد «جو مانشين»، أما في ولاية مونتانا خسر الديمقراطي «جون تيستر» مقعده لصالح الجمهوري «تيم شيهي»، وفي ولاية بنسلفانيا انتزع الجمهوري «ديف ماكورميك» مقعد الديمقراطي «بوب كايسي».

ب- مجلس النواب

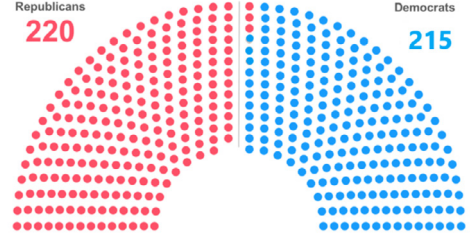
في حين يقر مجلس الشيوخ الاتفاقات والمعاهدات وبعض تعيينات الرئيس، مثل: السفراء وأعضاء الحكومة والمحكمة العليا، فإن مجلس النواب يتولى بأهمية على المستوى الدولي لأن جميع مشاريع القوانين المتعلقة بالمساعدات والميزانية العامة للبلاد تخرج منه. وبالتوازي مع الانتخابات الرئاسية يختار الناخبون أعضاء المجلس الـ 435 بالكامل، وقد استطاع الحزب الجمهوري الاحتفاظ بالأغلبية في مجلس النواب، ولكن بهامش ضئيل 220 مقابل 215، متراجعًا عن التشكيل السابق الذي ضم 222 مقعدًا للجمهوريين، مقابل 213 مقعدًا للديمقراطيين.

الكونجرس المنتخب حديثًا، وهي المسألة التي تتعلق بمدى جدية تهديدات «ترامب» السابقة والتي تدور حول التوقف عن دعم كييف، وهو ما يمكن تكييفه طبقًا للمصالح الأمريكية من خلال تحويل آلية المساعدات المقدمة لأوكرانيا إلى قروض، بما يتناسب مع اقتراحات بعض الجمهوريين. أما فيما يتعلق بالسياسة الداخلية، سوف يصبح «ترامب» قاصرًا على تنفيذ برنامج المائة يوم الذي كشف عنه «جونسون» من خلال البدء في ترحيل واسع النطاق للمهاجرين غير الشرعيين وتقليص نفقات الحكومة الفيدرالية.

◀ العراقيل والتحديات المحتملة:

أكد «ترامب» في خطاب النصر أنه يتمتع بتفويض غير مسبوق وقوي لحكم الولايات المتحدة. وفي ضوء رغبته الواضحة في السيطرة القوية على الحكومة، فإن السيطرة الثلاثية التي يتمتع بها تتيح له فرصة ذهبية، ولكن مع الوضع في الاعتبار أن هوامش سيطرة الحزب الضئيلة في الكونجرس قد تضعف هذا البريق، وهو ما يمكن تفكيكه على النحو التالي

- تشكيل الفريق الرئاسي: على الرغم من أن سيطرة الجمهوريين عن مجلس الشيوخ قد



لذا، فمن خلال السيطرة على مجلس النواب باتت في أيدي الحزب الجمهوري سلطة تشريعات الإنفاق وإطلاق إجراءات عزل المسؤولين؛ مما يعني أنه خلال ولاية «ترامب» الجديدة، قد يتمكن الحزب الجمهوري الموحد من تمرير تخفيضات ضريبية وفرض تدابير لمراقبة الحدود بسهولة أكبر. وقد صرح رئيس مجلس النواب الحالي، «مايك جونسون»، أحد أبرز مؤيدي «ترامب»، بأن الجمهوريين أعدوا بالفعل برنامجًا طموحًا لأول 100 يوم من رئاسة «ترامب»، وسيكون على رأس أجندة الجمهوريين تخفيضات الضرائب، وضمان أمن الحدود الجنوبية، وتقليص الوكالات الفيدرالية. هذا، وقد وعد «ترامب» بأنه بعد عودته إلى البيت الأبيض، سيبدأ عمليات الترحيل الجماعي وسحق أعداء الداخل، في إشارة إلى الديمقراطيين.

وفي هذا السياق، فإن استمرار الدعم الأمريكي لأوكرانيا سوف يقع على عاتق

تعني إعطاء الضوء الأخضر لكل الاختيارات المتعلقة بتشكيل فريق «ترامب»، لكن يظل من المتوقع أن يتعرض نفوذ الرئيس لبعض التحديات المتعلقة بالتصديق على هذه الاختيارات، وهو ما قد يدفع «ترامب» -وفق بعض التحليلات- إلى الاعتماد على آلية «التعيينات في أثناء العطلة»، التي تمنحه صلاحية تتجاوز موافقة مجلس الشيوخ على هذه الترشيحات حتى في بعض المناصب الأكثر نفوذًا. كما أن نفوذ «ترامب» المتزايد يمكن أن يمثل عامل ضغط على المشرعين انطلاقًا من خوفهم من خسارة قواعدهم الشعبية من جانب، أو حتى خسارة الدعم الذي يقدمه تيار «ترامب» داخل الحزب من جانب آخر، بما يعزز الموافقة على تعيينات «ترامب» الإدارية والقضائية. ومع ذلك، تظل هناك احتمالات لرفض وتغيير بعض الترشيحات من قبل مجلس الشيوخ، ومن المؤشرات على ذلك، انسحاب «مات جيتز» من ترشيحه لمنصب المدعي العام بعدما أثار موجة من الجدل.

• **الهامش الضئيل للأغلبية:** رغم السيطرة الواضحة للجمهوريين على الكونجرس، يظل هامش الأغلبية على المجلسين متقارب

جداً، ففي مجلس النواب، سيحظى رئيس مجلس النواب «مايك جونسون» بأغلبية ضئيلة تبلغ 220 مقابل 215. وفي مجلس الشيوخ، سيحظى زعيم الأغلبية الجديد «جون ثون» بأغلبية مريحة إلى حد ما تبلغ 53 مقابل 47. ويعكس هذا التقارب أمرين: يتعلق الأول بكون الأغلبية الضيقة في مجلس النواب قد تتطلب في بعض الأحيان الاعتماد على الأصوات الديمقراطية لتمرير التشريعات، بينما ينصرف ثانيها إلى تعمد الديمقراطيين استغلال كتلتهم في تعطيل أجندة الرئيس، ولا سيما مع اتجاه «ترامب» لاختيار بعض أعضاء مجلس النواب لشغل مناصب في إدارته، مما يعني أن الأمر قد يستغرق عدة أشهر لإجراء انتخابات جديدة لشغل مقاعدهم في المجلس.

• **ضغوط الأقلية الديمقراطية:** على الرغم مما يبدو كهشاشة كتلة الحزب الديمقراطي في الكونجرس، لكن لا يزال لدى الحزب هامش مناورة يستطيع من خلاله إفشال مشاريع القوانين المقترحة خاصة إذا استطاع الحفاظ على التزام أعضائه بالتصويت الموحد. بالإضافة إلى ذلك، قد يلجأ الديمقراطيون إلى

قاعدة «التعطيل»، وهي إجراء برلماني يُستخدم في مجلس الشيوخ لتأخير أو منع التصويت على مشروع قانون أو قضية معينة. ناهيك عن أن الهامش الضيق للأغلبية الجمهورية قد يعزز من قدر الأقلية الديمقراطية على ممارسة الضغوط، وهو الأمر الذي لا يستند فقط إلى اختيار بعض أعضاء الكونجرس ضمن فريق إدارة «ترامب»، وإنما يتصل أيضًا بغياب بعض المشرعين لأسباب متعددة، كالمرض على سبيل المثال. علاوة على ذلك، فإن تحركات واختيارات «ترامب» المثيرة للجدل قد تسهم في وقوع انشقاكات في الصف الجمهوري خلال عملية التصويت، وهو ما قد يقابله -على الأغلب- كتلة ديمقراطية متماسكة.

• **تزايد حدة الانقسام:** على الرغم مما يبدو من تماسك الكتلتين داخل الكونجرس بغرفتيه، فإن هناك احتمالات متزايدة أمام الانقسام والاستقطاب بين صفوف الحزب الجمهوري؛ إذ تعكس الانقسامات الجمهورية في الكونجرس الحالي الضغوط المتنافسة بين المصلحة الحزبية للسياسة الفيدرالية من جانب والسياسة المحلية

لمنطقة كل عضو من جانب آخر. فعلى سبيل المثال: هناك العديد من الجمهوريين الذين ينتمون إلى مناطق ديمقراطية أو متأرجحة بطريقة تجعلهم غير راغبين في دعم السياسات المثيرة للجدل التي يتبناها الرئيس «ترامب»، وهو ما قد يدفعهم إلى تشكيل موافقهم بالطريقة التي تعزز فرص فوزهم خلال انتخابات التجديد النصفي لعام 2026. وفي المقابل، فإن بعض الجمهوريين الذين يمثلون ولايات جمهورية سوف يدعمون أجندة «ترامب» بشكل كبير بغض النظر عن مدى تطرفها.

ختامًا، على الرغم مما توفره السيطرة الثلاثية للجمهوريين من تمهيد الطريق أمام الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» خلال ولايته الثانية، لكن تظل هناك احتمالات متزايدة أمام ظهور العديد من العراقيل والتحديات، ولا سيما في ضوء الهامش الضيق للأغلبية الجمهورية في مجلس النواب، واستمرار النمط «المثير للجدل» الذي يتبناه «ترامب» في إدارته للبلاد. وهي المسألة التي سوف تصبح وثيقة الصلة بحجم التوافق الذي يمكن بناؤه مع الحزب الديمقراطي من جانب، وقدرة «ترامب» على تمرير ما يريده بالاعتماد على الأوامر التنفيذية من جانب آخر.

إدارة مثيرة للجدل:

الملاحم الشائكة لولاية "ترامب" الثانية

د. مها علام

رئيس وحدة الدراسات الأمريكية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

اختار «ترامب» فريق إدارته وفقًا
لمنطق «أهل الثقة»
من شخصيات تتبنى مواقف
متجانسة -إلى حد كبير- معه.



أن رؤيته ستجد مسارًا شبه سلس للتنفيذ. ولم يتوقف الزخم المحيط بالسباق الرئاسي عند حدود صناديق الاقتراع في الخامس من نوفمبر الجاري، ولكن لا تزال متواصلة في ضوء الاختيارات «المثيرة للجدل» التي يقوم بها «ترامب» في سبيل

في خضم السباق الرئاسي المحتدم الذي شهدته الساحة الأمريكية وسط حالة واسعة من الانقسام والاستقطاب السياسي، استطاع المرشح الجمهوري والرئيس السابق «دونالد ترامب» ليس فقط في الوصول إلى البيت الأبيض مجددًا في ولاية ثانية غير متتالية، وإنما نجح في تحقيق «فوز تاريخي» عبر إحكام سيطرة الجمهوريين على الكونجرس أيضًا؛ مما يعني

تشكيله لفريق إدارته الجديد. الأمر الذي يُذكي العديد من التساؤلات بشأن الملامح التي ستغلف ولاية «ترامب» الثانية.

«الفريق الجديد- تشكيل مثير للجدل»

لم تتوقف مفاجآت الانتخابات الرئاسية الأمريكية لعام 2024 عند حدود الفوز الكبير الذي استطاع «ترامب» تحقيقه بما يمثل نقضًا واضحًا لعدد من التحليلات واستطلاعات الرأي والتوقعات، وإنما تواصلت هذه المفاجآت في الاختيارات «المثيرة للجدل» في تشكيل «ترامب» لفريقه الجديد إيدانًا ببدء ولايته الثانية. وهو ما ينعكس في تحركين رئيسيين؛ ينصرف الأول: إلى اختيار وزراء ومسؤولين ذوي مواقف إشكالية، بينما يستند الثاني: إلى تدشين كيان جديد تحت مسمى «لجنة الكفاءة الحكومية».

• وزراء ومسؤولون ذوو مواقف إشكالية:

يبدو أن «ترامب» قد تعلم الدرس من ولايته الأولى التي قام فيها بإقالة العديد من المسؤولين والموظفين بسبب اختلاف وجهات النظر، ومن ثمّ، فإن التشكيل الحالي يعكس تقاربًا واضحًا في المواقف بين

«ترامب» وفريقه الجديد. فقد اتجه «ترامب» إلى تعيين مستشاره السابق والمهندس المتشدد لسياسة الهجرة خلال الولاية الأولى «ستيفن ميلر»، نائبًا لكبير موظفي البيت الأبيض للسياسات؛ مما يعني التأكيد على نية «ترامب» المضي قدمًا في سياسته المناهضة للهجرة. كما اتجه «ترامب» إلى تعيين السيناتور ذوي الأصول الكوبية «ماركو روبيو» في منصب وزير الخارجية؛ مما يمثل انتصارًا لقاعدة «ترامب» اللاتينية. يتبنى «روبيو» رؤية قائمة على محورية الأداة العسكرية، ويدعو لمواقف أكثر صرامة ضد الصين وإيران وكوبا. لذا؛ يدعم فرض المزيد من العقوبات على إيران، والتأكيد على ضرورة تقديم الدعم التام لإسرائيل.

أما حقبة الدفاع، فقد وقع الاختيار على «بيتر براين هيجسيث»، مقدم البرامج على قناة «فوكس نيوز»، الذي قال إنه ترك الجيش الأمريكي عام 2021 بسبب تهميشه نتيجة لـ «آرائه السياسية والدينية». ومن المرجح أن يقوم «هيجسيث» بتنفيذ وعود حملة «ترامب» بالتخلص من جنرالات الجيش «المستنيرين» الداعمين لسياسات العدالة العرقية والاجتماعية التي يعارضها

المحافظون؛ حيث إن هذه السياسات تسمح للنساء بالانضمام إلى وحدات المشاة والمدفعية والمشاركة في القتال المباشر، وهي الوظائف العسكرية التي كانت تاريخيًا حكرًا على الرجال. وبينما لم يبد «هيجسيث» سوى تركيز محدود على المواقف السياسية، فإنه انتقد حلف «الناتو» بسبب ضعفه، واعتبر أن بكين على وشك الهيمنة على جيرانها، حسبما أفادت «رويترز».

بالإضافة إلى ذلك، فقد اختار «ليندا ماكماهون»، الرئيسة السابقة لاتحاد المصارعة العالمية الترفيهية «دبليو دبليو إي»، لتولي حقيبة وزارة التعليم التي كان قد تعهد بإلغائها خلال حملته الانتخابية. وقد اعتبر «ترامب» أن «ماكماهون» لديها «فهم عميق لكل من التعليم والأعمال»، مشددًا على أنها «مدافعة شرسة عن حقوق الوالدين». إلا أن اختيارها قد أثار موجة من الغضب، وبالأخص على خلفية الاتهامات المتعلقة بتواطؤها مع موظف في «دبليو دبليو إي» في الاستغلال الجنسي للأطفال.

كما اختار «ترامب» «هوارد لوتنيك»، الرئيس التنفيذي لشركة «كانتور فيتزجيرالد» ودير

أيضًا شركة التمويل «بي جي سي جروب» وهو رئيس مجموعة «نيوماكر جروب»، لتولي منصب وزير التجارة. ويعد «لوتنيك» مؤيدًا قويًا للرسوم الجمركية، خاصة تلك الموجهة ضد الصين، وقد قال في إحدى المقابلات التي جرت معه مؤخرًا «لا تفرضوا الضرائب على شعبنا. اربحوا المال بدلًا من ذلك. ضعوا تعريفات جمركية على الصين». وأيضًا فقد أعلن «ترامب» تعيين «بريندان كار» المدعوم من «إيلون ماسك»، رئيسًا للهيئة الفيدرالية المكلفة تنظيم الاتصالات (إف سي سي)، ووصفه بأنه «مناضل من أجل حرية التعبير». موضحًا أن «كار» سوف يتصدى لشركات التكنولوجيا العملاقة و«يفكك كارتل الرقابة».

علاوة على ذلك، فقد اختار «ترامب» «كريس رايت» لمنصب وزير الطاقة، موضحًا أنه «عمل في مجال الطاقة النووية والشمسية والحرارية والنفط والغاز»، معتبرًا أن الأهم في هذا الصدد كون «رايت» أحد الرواد الذين ساعدوا في إطلاق «ثورة النفط الصخري الأمريكي». ومن ثم، يعتبر «رايت» من منكري قضية التغيرات المناخية، وداعمًا قويًا لزيادة إنتاج النفط والغاز بأقصى حد. ومن المرجح أن يشارك «رايت» آراء «ترامب» المعارضة

للتعاون العالمي في سبيل مكافحة التغيرات المناخية، فقد سبق أن وصف نشاط تغير المناخ بأنهم «مثيرون للقلق». وهو ما دفع مديرة مركز التنوع البيولوجي «جان سو» إلى التعليق على اختيار «رايت» قائلة: إن «اختيار شخص مثل رايت هو علامة واضحة على أن ترامب يريد تحويل الولايات المتحدة إلى دولة نفطية منبوذة».

وعلى المنوال ذاته، اتجه «ترامب» لاختيار الناشط البيئي «روبرت كينيدي» لتولي منصب وزير الصحة، وذلك على الرغم من مواقفه وتصريحاته الإشكالية المتعلقة بمناهضة اللقاحات، مثل الخاصة بالتهاب الكبد الوبائي والحصبة والإنفلونزا، ناهيك عن وصفه للقاح «كوفيد - 19» بأنه «الأكثر فتكًا». كما روج لفكرة أنه «لا يشرب إلا الحليب الخام»، وهي المسألة التي يمكن أن تزيد من خطر التعرض للأمراض؛ ومنها الإشريكية القولونية المنزفة للأمعاء. علاوة على ذلك، فقد كتب عبر حسابه على منصة «إكس»، أن «الفلورايد مرتبط بالتهاب المفاصل وسرطان العظام وفقدان معدل الذكاء واضطرابات النمو العصبي وأمراض الغدة الدرقية». لكن مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها،

والأكاديمية الأمريكية لطب الأطفال، قالت إن مستويات الفلورايد في مياه الشرب «آمنة وتساعد في تقليل تسوس الأسنان».

هذا، وقد أثار إعلان «ترامب» ترشيح النائب «مات جيتز»، الذي قاد عملية إقالة رئيس مجلس النواب «كيفن مكارثي»، لمنصب المدعي العام، جدلاً واسعاً حتى في أوساط الحزب الجمهوري؛ نظرًا لسجله السلبي والتحقيقات الجارية معه من قبل لجنة الأخلاقيات في مزايم تشمل تورطه المحتمل في الاتجار بالجنس وتعاطي المخدرات وتلقي هدايا غير لائقة، وذلك قبل أن يتجه للانسحاب عن قبول المنصب. كما اختار «ترامب» محاميه الخاص، «تود بلانش»، في منصب نائب وزير العدل، معلقاً في بيان إنه «محام ممتاز، وسيكون قائدًا مهمًا في وزارة العدل، وسوف يعمل على إصلاح نظام العدالة المعطل منذ فترة طويلة»، فيما يبدو كانتقاد من «ترامب» للمحاكمة التي تعرض لها؛ حيث قاد «بلانش» الفريق القانوني الذي دافع عنه في قضية دفع أموال لإسكات «ستورمي دانييلز»، إضافة إلى قضايا فيدرالية أخرى.

لمجموعة «ترامب» للإعلام والتكنولوجيا، وإنما نتيجة الاتهامات التي شنّها ضد مكتب التحقيقات الفيدرالي بشأن التآمر ضد «ترامب» على خلفية التحقيق في التدخل الروسي في انتخابات عام 2016.

• تدشين «لجنة الكفاءة الحكومية»:

كشف الرئيس المنتخب «ترامب» عن اتجاهه لتشكيل لجنة «الكفاءة الحكومية» بقيادة الملياردير «إيلون ماسك»، ورجل الأعمال في مجال التكنولوجيا الحيوية «فيفيك راماسوامي»، التي تستهدف ضبط الإنفاق الحكومي، بل وخفضه بمقدار

وكذا، رشح «ترامب» لمنصب رئاسة الإدارة الوطنية للاستخبارات «تولسي جابارد» التي كانت عضوة سابقة في الحزب الديمقراطي وانشقت عنه في 2022 وأعلنت انضمامها للحزب الجمهوري. وعلق «ترامب» على اختيارها، قائلاً: إنه «على مدى أكثر من عقدين من الزمن، ناضلت جابارد من أجل بلدنا وحريات جميع الأمريكيين». وهو الاختيار الذي أثار انتقادات أيضاً بسبب موقفها من الحرب الروسية الأوكرانية؛ نظراً لدعوتها كيف لأن تصبح «دولة محايدة»، مقترحة التراجع عن خططها للانضمام إلى حلف «الناتو»؛ مما جعلها عرضة للتشكيك بخصوص ميلها لصالح روسيا.

كما اتجه «ترامب» إلى اختيار «ديفين نونيس»، الرئيس التنفيذي لمجموعة «ترامب» للإعلام والتكنولوجيا، لمنصب رئيس المجلس الاستشاري للاستخبارات التابع للرئيس. وقد علق «ترامب» على هذا الاختيار قائلاً إن «نونيس» سيستمر في إدارته للمجموعة بالتوازي مع رئاسته للمجلس الذي سيضم «مواطنين مرموقين» من خارج الحكومة الفيدرالية. وقد أثار هذا الاختيار جدلاً واسعاً ليس فقط بسبب منصبه كرئيس تنفيذي



«تريليونوني دولار». لن تكون هذه اللجنة كـ «وزارة»، وإنما هي (مجموعة عمل) خارج الحكومة تتمتع بصلاحيات للاطلاع على أداء المؤسسات الحكومية ونفقاتها، وستقوم بتقديم المشورة والتوجيه بهدف «تفكيك البيروقراطية الحكومية، وخفض النفقات الباهظة وإعادة هيكلة الوكالات الفيدرالية». إلا أن الحديث عن تدشين هذه اللجنة قد أثار الكثير من الجدل واللغط بين الأمريكيين حول طبيعة عملها والمهام الموكلة إليها.

هذا، وقد أعطى «ترامب» هذه اللجنة مهلة حتى الرابع من يوليو 2026 لتحقيق «حكومة أصغر» تكون بمثابة «هدية مثالية للولايات المتحدة في الذكرى الـ 250 لإعلان الاستقلال». ووصف كذلك هذه اللجنة بأنها «مشروع مانهاتن في عصرنا الحالي»، في إشارة إلى برنامج القنبلة النووية الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية. موضحًا أن هذه اللجنة ستباشر عملها بالتواصل مع البيت الأبيض ومكتب الإدارة والميزانية «لدفع الإصلاح الهيكلي على نطاق واسع ووضع نهج رائد للحكومة لم نشهده من قبل». وهو ما يعني أن هذا الكيان الجديد لن يكون إدارة حكومية بالمعنى التقليدي

الذي يتطلب إنشاؤه تفويضًا من الكونجرس، بل ستعد بمثابة «هيئة استشارية» تعمل خارج الحكومة.

وتناقلت بعض المصادر الصحفية تفاصيل تتعلق برؤية «ماسك» لعمل هذه اللجنة، ومنها تقليص لجنة التجارة الفيدرالية، ومصلحة الضرائب، ووزارة العدل، ولجنة الأوراق المالية والبورصة. أما «راماسوامي»، فقد قال إنه يؤمن بضرورة الاستغناء عن 75% من الموظفين الفيدراليين، وتقوم رؤيته -حسبما كشف موقع «الحرّة»- على إغلاق وزارة التعليم ووقف عمل مكتب التحقيقات الفيدرالي ونقل 15 ألف عميل خاص إلى وكالات أخرى، والتخلص من لجنة التنظيم النووي وتحويل مهامها إلى إدارات أخرى. وعلى هذا النحو، تم إطلاق الحساب الرسمي للجنة على منصة «اكس»، ونص منشورها الأول على أنها ستعمل على «ضمان إنفاق أموال الضرائب بحكمة». وكان من المثير للانتباه طلبها لتعيين موظفين «ثوريين» لديهم الاستعداد والقدرة للعمل «لمدة 80 ساعة أو أكثر في الأسبوع».

وتعليقًا على ذلك، فقد كشفت «إلين كامارك»، المديرة المؤسّسة لمركز الإدارة العامة الفعالة بمعهد «بروكنجز»، في تحليلها بعنوان (اقطعوا الحكومة بالمشروط وليس بالفأس)، إن إدارة الرئيس «بيل كلينتون» قد أدّرت برنامجًا مشابهًا في الفترة من عام 1993 إلى عام 2000. موضحة أن هذا البرنامج، الذي أطلق عليه اسم REGO (إعادة اختراع الحكومة)، أصبح «أطول جهد إصلاحٍ» في التاريخ الأمريكي؛ إذ أسهم في تخفيض 426 ألف وظيفة من القوى العاملة الفيدرالية عبر مراجعة شاملة لكل وكالة على حدة، وهو الأمر الذي قد يكون من الحكمة تكراره في برنامج DOGE الذي سوف تقوم به لجنة الكفاءة الحكومية. ومن ثمّ، فقط اعتبرت «كامارك» أن هدف إجراء تخفيضات حكومية تصل إلى تريليوني دولار صعبًا، في ضوء كون الجزء الأكبر من الإنفاق الفيدرالي إنفاق إلزامي، والذي يشمل الضمان الاجتماعي، والرعاية الصحية، وأموال المحاربين القدامى، والتأمين ضد البطالة.

وفي السياق ذاته، فقد أثار تولي «ماسك» لجنة الكفاءة الحكومية الكثير من الجدل؛

الذي لا يتوقف فقط عند الأنباء المتعلقة بتواصله مع الرئيس الروسي «فلاديمير بوتين»، وإنما يتصل أيضًا بالمخاوف المتعلقة باستغلال «ماسك» لمنصبه الجديد في سبيل اتخاذ قرارات حكومية تُفيد مصالحه التجارية بشكل مباشر، وهو ما دفع البعض إلى المطالبة بضرورة فرض تدابير للحد من تضارب المصالح، كإلزامه بالتنازل عن مصالحه التجارية، أو استبعاده من القرارات ذات الصلة. بعبارة أوضح، فإن تولي «ماسك» لهذا المنصب سيسمح له بالاستفادة من عقود ضخمة تصل إلى مليارات الدولارات وحوافز ضريبية ناهيك عن اللوائح الفيدرالية التي يمكن أن تخدم شركاته الكبرى، مثل: «سبيس إكس» و«تسلا» و«نورالينك». على سبيل المثال، النزاعات القائمة بين شركة «تسلا» والإدارة الوطنية للسلامة على الطرق السريعة (NHTSA). وتعليقًا على ذلك، قال «بروس فاين»، الخبير في القانون الدستوري، مساعد نائب وزير العدل الأمريكي الأسبق، لقناة «الحرّة»: إن الدستور سيحول دون اتخاذ «ماسك» لأي قرار يعود بالنفع عليه؛ إذ سيقصر عمله فقط على وضع التوصيات، أما اتخاذ القرارات يقع ضمن صلاحيات الكونجرس.

« ملامح الولاية الثانية لـ «ترامب»:

على الرغم من اتصاف السباق الرئاسي الأمريكي لعام 2024 بدرجة عالية من الحدة والاحتدام بطريقة انعكست بشكل واضح في استطلاعات الرأي التي كشفت عن تساوي واضح في فرص كلا المرشحين (المرشحة الديمقراطية كمالا هاريس، والمرشح الجمهوري دونالد ترامب)، فإن صناديق الاقتراع قد كشفت عما يمكن وصفه بالفوز «التاريخي» لـ «ترامب» في وجه منافسته الديمقراطية. وفيما يتعلق باختيار فريق إدارته، فقد بات واضحًا أن اعتماد «ترامب» الأساسي يقوم على اختيار «أهل الثقة»، ناهيك عن توزيع المناصب وفق منطق «المكافآت» لمن دعم «ترامب» وحملته حتى الفوز. وهو المشهد الذي يحمل مؤشرات واضحة عن الملامح الشائكة للولاية الثانية لـ «ترامب»، وهو ما يمكن تفكيكه على النحو التالي

• **الموجة الحمراء:** توضح انتخابات عام 2024 أن «ترامب» لم ينجح فقط في الوصول إلى البيت الأبيض مجددًا في ولاية ثانية غير متتالية، وإنما نجح في تحقيق موجة حمراء من خلال استمرار

سيطرة الجمهوريين على الكونجرس بغرفتيه، بما يعني أن سياساته وقراراته سوف تجد «مسارًا سلسًا» للتنفيذ، كما أن اختيارات فريقه سيتم تمرير أغلبها (إن لم يكن كلها).

• **الولاية الثانية:** على الرغم من كون «ترامب» شخصية يصعب التنبؤ بردود فعلها، فإن هناك ولاية سابقة تسمح باستشراف على الأقل بعض الملامح والخطوط العامة والتوجهات التي يمكن أن تنعكس في سياسات وتحركات إدارة «ترامب» الجديدة سواء على صعيد السياسة الداخلية أو الخارجية، وهو ما يعني أن «التيار الترامبي» سيكون الأساس الذي تستند إليه تحركات الولايات المتحدة.

• **إدارة متجانسة:** خلال ولايته الأولى اتجه «ترامب» إلى إقالة العديد من المسؤولين والموظفين بسبب اختلاف وجهات النظر، ومن ثمّ، يعكس تشكيل إدارته الجديدة نهجًا قائمًا على اختيار فريق أكثر تجانسًا وانسجامًا؛ مما يعني أن هذه الإدارة ستكون شبه متطابقة مع أفكاره

وتوجهاته؛ مما يحمل فرصًا متواضعة لدفع «ترامب» إلى إعادة النظر بشأن أي قرار أو تحرك أو سياسة.

• **الطابع الشخصي:** يغلب على طريقة قيام «ترامب» لمهامه كرئيس للولايات المتحدة الطابع الشخصي وليس الطابع المؤسسي، كما أن خلفيته كرجل أعمال جعلته أكثر ميلًا لمنطق «الصفقات» الذي يسعى لتطويعه في أغلب -إن لم يكن- كل الملفات. وهو ما ينصرف قياسًا إلى إدارته أيضًا بالنظر إلى أن أغلب الاختيارات تبدو «مثيرة للجدل» ومن خارج الإطار المؤسسي التقليدي.

• **ولاية أكثر إثارة للجدل:** من المتوقع لولاية «ترامب» الثانية أن تكون أكثر حدة وأكثر غلوًا في ضوء ثلاثة؛ يتعلق الأول: برغبته في الانقضاض على إرث «بايدن»، ويتصل الثاني: بحملة التشويه التي تعرض لها خلال فترة «بايدن»، ناهيك عن إدانته في لائحة طويلة من الاتهامات، بينما يستند الثالث: إلى رغبته في إحداث اختراقات كبيرة تعزز من حالة الزخم والترقب المرتبطة بفوزه.

• **صعوبة توقعه:** يبقى «ترامب» من الشخصيات التي يصعب التنبؤ بها، وذلك بالاستناد إلى كونه من خارج مؤسسات الدولة ويميل إلى الخطاب الشعبوي، ويسعى بشكل دائم إلى تحقيق إنجازات سريعة وغير متوقعة. ومن الأمثلة على ذلك، لم يثنه موقفه الرافض للإسلام السياسي من التفاوض مع طالبان. هذا، وتزيد اختيارات الفريق الجديد لإدارته من الملمح المرتبط بـ «صعوبة التوقع»، بالاستناد إلى خلفيتهم ومواقفهم الإشكالية.

مجمال القول، إن الفوز الكبير الذي استطاع «ترامب» تحقيقه في انتخابات عام 2024، الذي لم يتوقف عند حدود البيت الأبيض وإنما وصل إلى الكونجرس أيضًا، يعني أن ولايته الثانية ستكون ذات طابع «ترامبي» بامتياز يفوق كثيرًا ولايته الأولى، ولا سيما مع اتجاهه لاختيار فريق إدارته الجديدة - وفقًا لمنطق «أهل الثقة»- من شخصيات تتبنى مواقف متجانسة -إلى حد كبير- معه.

ثانيًا:

السياسات الداخلية

“الانعزالية الترامبية”

انعكاسات مقلقة على الصعيد الاقتصادي بالولايات المتحدة

بسنت جمال

باحث أول بوحدة الإقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

قدرت لجنة الميزانية الفيدرالية أن
خط «ترامب» خلال فترة رئاسته
الثانية من شأنها أن تزيد الدين
الأمريكي بمقدار 7.5 تريليونات
دولار؛ أي ما يصل إلى 142% من
الناتج المحلي الإجمالي



فترة ولايته الثانية إلى أحياء
شعار «أمريكا أولاً» الذي يُعلي
المصالح الأمريكية على التعاون
الاقتصادي العالمي من خلال
تقليص الاعتماد على التجارة
الدولية، ودعم الصناعة المحلية
وسوق العمل المحلي.

جاءت عودة «دونالد ترامب» للبيت الأبيض في
ظل حالة الضبابية واللايقين التي يشهدها
الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة لتضيف
المزيد من الأعباء المفروضة على العديد
من النواحي الاقتصادية والمالية والتجارية
العالمية؛ مما قد يعيد تشكيل ملامح النظام
الاقتصادي العالمي؛ إذ يسعى «ترامب» خلال

« سياسات انعزالية:

ترتكز السياسات الاقتصادية لـ «ترامب» على تعزيز التصنيع المحلي، ودعم النمو الاقتصادي، وتدعيم ركائز سوق العمل وخلق فرص عمل جديدة، وزيادة البصمة الأمريكية في سوق الطاقة العالمي، وذلك من خلال الأدوات الآتية

- **رفع الرسوم الجمركية:** اتبعت إدارة «ترامب» خلال فترته الرئاسية الأولى سياسات تجارية حمائية قائمة على فرض رسوم جمركية مرتفعة وشن حرب تجارية ضد الصين، وإعادة التفاوض على بنود بعض الاتفاقات التجارية مثل اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية «نافتا»، والانسحاب من بعضها الآخر مثل «اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ»، ومن المتوقع أن يستكمل «ترامب» محطات الحرب التجارية من خلال فرض تعريف جمركية تصل إلى 60% على جميع الواردات الصينية، إلى جانب التخلص التدريجي من جميع الواردات الصينية من السلع الأساسية على مدار أربع سنوات، علاوة على فرض تعريفات

جمركية تبلغ 25% على المكسيك وكندا من أجل الضغط عليهما لتقديم تنازلات تتعلق بملف الهجرة، مع فرض تعريف جمركية تتراوح بين 10% و20% على جميع الواردات، كما يستهدف «ترامب» توسيع ضوابط التصدير على التقنيات الحيوية بما في ذلك الحوسبة المتقدمة وأشباه الموصلات، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمومية، وتقنيات الطاقة المتقدمة، والتقنيات ذات التطبيقات العسكرية.

إلى جانب ذلك، هدد «ترامب» بفرض رسوم جمركية بنسبة 100% على دول مجموعة «بريكس» إذا قوّضت الدولار الأمريكي من خلال إطلاق عملة موحدة بديلة أو استخدام العملات المحلية في التبادل التجاري، مع عدم السماح للدول الأعضاء بتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة بهدف حماية مكانة الدولار كعملة تربع على عرش النظام الاقتصادي العالمي، ويأتي ذلك في ضوء مساعي دول «بريكس» لإعادة رسم ملامح النظام الدولي من خلال محاولة تحويل عملاتها مع الابتعاد عن الدولار الأمريكي كعملة مهيمنة على الأنشطة التجارية والاستثمارية، وتسوية التبادل التجاري

بالعملات المحلية، وإطلاق نظام مالي واقتصادي بديل لنظام «بريتون وودز» الذي ترعاه الولايات المتحدة.

ويستهدف «ترامب» بتلك السياسات إعادة هيكلة العلاقات التجارية بين الولايات المتحدة وشركائها التجاريين عبر تقليل العجز التجاري، واستعادة المصانع التي افتتحت في دول أخرى، فضلاً عن توفير المزيد من فرص العمل في الاقتصاد المحلي، وحماية الصناعات الأمريكية من الواردات الأجنبية المدعومة بأسعار غير عادلة وتعزيز قدراتها الاقتصادية، وذلك دون أخذ مصالح الشركاء التجاريين في الاعتبار أو أضرار تلك السياسات على خريطة التجارة العالمية.

• **دعم الوقود الأحفوري:** تتمثل أبرز أهداف «ترامب» الرئاسية في تحويل الولايات المتحدة إلى قوة عظمى عالمية في مجال الطاقة مع إعطاء الأولوية لاستقلال الطاقة والاعتبارات الاقتصادية على الأهداف البيئية، مُركزاً اهتماماته على دعم مشروعات البنية التحتية التي تسهم في تطوير صناعة الوقود الأحفوري، كخطوط أنابيب نقل

النفط والغاز الطبيعي، وإلغاء العديد من اللوائح البيئية والصحية المعمول بها.

وعلى هذا الأساس، يخطط «ترامب» لحظر مشاريع الرياح البحرية، وإعطاء الضوء الأخضر لمشروعات استخراج النفط والغاز الطبيعي على نطاق واسع، عطفًا على تشجيع إنشاء محطات جديدة لتصدير الغاز الطبيعي المسال، وإنشاء مجلس وطني للطاقة بهدف الإشراف على مساعيه الرامية لتحقيق هيمنة الولايات المتحدة على قطاع الطاقة العالمي، لتتمثل مهمته الأساسية في تقليل الإجراءات الإدارية، وتعزيز استثمارات القطاع الخاص والتركيز على الابتكار بدلاً من اللوائح التنظيمية طويلة المدى غير الضرورية.

• **خفض الضرائب:** أقر «ترامب» عام 2017 قانون تخفيضات الضرائب والوظائف (Tax Cuts and Jobs Act)، والذي ينص على خفض معدل ضريبة الشركات من 35% إلى 21%؛ مما جعل الولايات المتحدة أكثر جاذبية للشركات العالمية من حيث الضرائب، كما احتفظ القانون بشرائح الدخل السبع، وخفض معدل الضريبة المفروضة على أعلى شريحة من الدخل

من 39.6% إلى 37%، بينما ظلت شريحة 35% دون تغيير، وانخفضت شريحة 33% إلى 32%، وشريحة 28% إلى 24%، وشريحة 25% إلى 22%، وشريحة 15% إلى 12%، وظلت الشريحة الأدنى عند معدل ضريبة يبلغ 10%.

وعقب الكشف عن فوز «ترامب» في نوفمبر 2024، أعلن نيته لتمديد قانون تخفيضات الضرائب والوظائف، المقرر انتهائه عام 2025، مع إقرار خفض إضافي على ضريبة الشركات المحلية من 21% إلى 15%، وخفض معدلات ضريبة الدخل لمعظم فئات الدخل، وإلغاء الضرائب على إعانات الضمان الاجتماعي، وإلغاء الضرائب على الإكراميات، بهدف تبني أكثر أنظمة الضرائب تنافسية في العالم لمنع الشركات الأمريكية من النزوح للخارج وجذب الشركات المصنعة الأجنبية للانتقال إلى الولايات المتحدة.

• **حماية الصناعة المحلية: عمل «ترامب»** خلال فترة رئاسته الأولى على تقديم حوافز للتصنيع المحلي عبر خلق بيئة ضريبية وتنظيمية إيجابية عززت من نمو التصنيع، ودعم القيادة الأمريكية في

صناعات الفضاء والدفاع، وتحفيز الابتكار وخلق فرص عمل جديدة. ويستهدف «ترامب» خلال فترة رئاسته الثانية تقديم إعفاءات ضريبية جديدة وإعانات لتعزيز التصنيع المحلي، وتوسيع الائتمان الضريبي للبحث والتطوير وتقديم إعانات مباشرة لبناء مصانع جديدة، والتركيز على دعم القطاعات التي تعتبر حيوية للأمن القومي كأشباه الموصلات، والأدوية، واستخراج وإنتاج المعادن الأرضية النادرة، كما يسعى إلى معالجة التحديات التي تواجه الصناعة المحلية، والمتمثلة في صعوبة تأمين عدد كافٍ من العمالة المهرة، وارتفاع تكلفة الإنتاج. ويُمكن ربط سياسات دعم التصنيع المحلي بالأيدلوجية الاقتصادية لـ «ترامب» والتي تُعطي الأولوية للصناعة المحلية وحمايتها من المنافسة الأجنبية.

• **مناهضة الهجرة: يُعتبر «ترامب» من** مناهضي الهجرة؛ إذ تبنى خلال فترة ولايته الأولى سياسة «البقاء في المكسيك»، والتي أجبرت المهاجرين الذين دخلوا الولايات المتحدة عبر الحدود الجنوبية وطلبوا اللجوء على

العودة إلى المكسيك في أثناء معالجة قضايا الهجرة الخاصة بهم، وفي هذا الشأن، يتعهد «ترامب» بتنفيذ سياسات الترحيل الجماعي لترحيل ما يُقدر بنحو 11 مليون شخص يعيشون في الولايات المتحدة بدون وضع قانوني، كما يخطط لإكمال مشروع بناء جدار على طول الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك، وتقييد الهجرة القانونية وغير القانونية، وإخضاع المتقدمين للحصول على التأشيرة لفحوصات دقيقة، وإنهاء حق المواطنة بالميلاد للأطفال المولودين في الولايات المتحدة من المهاجرين غير القانونيين من خلال اشتراط أن يكون أحد والدين الطفل من المقيمين الدائمين أو المواطنين القانونيين في البلاد.

وقد يلجأ «ترامب» إلى استدعاء الآلاف من القوات الأمريكية الموجودة في الخارج ونشرها على الحدود مع المكسيك، واستخدام الجيش الأمريكي لتطبيق سياساته المتعلقة بالترحيل الجماعي والمساعدة في القبض على المهاجرين، وبناء معسكرات اعتقال جديدة لاحتجاز المهاجرين غير المسجلين الذين ينتظرون الترحيل، وتوسيع

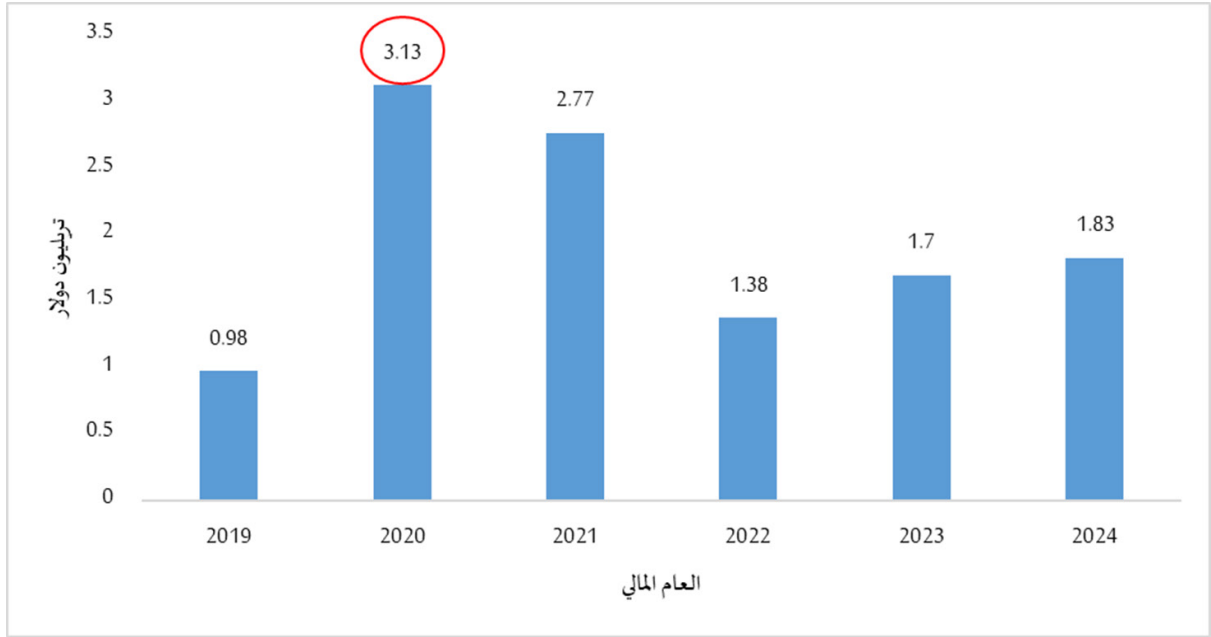
نطاق مdahمات أماكن العمل كوسيلة لتحديد المهاجرين غير المسجلين وإلقاء القبض عليهم.

« انعكاسات مُقلقة:

من الممكن أن تؤدي السياسات «الترامبية» الاقتصادية إلى حدوث تداعيات سلبية على الاقتصاد الأمريكي تتمثل أبرزها في ارتفاع مستويات الدين العام، وعجز الموازنة العامة، ومستويات التضخم، كما يتبين على النحو الآتي

- **ارتفاع العجز المالي:** ارتفع عجز الميزانية الأمريكية بنسبة 8% أو نحو 138 مليار دولار إلى 1.833 تريليون دولار خلال العام المالي المنتهي في سبتمبر 2024، مع تجاوز الفائدة على الدين الفيدرالي تريليون دولار لأول مرة ونمو الإنفاق على برنامج التقاعد للضمان الاجتماعي والرعاية الصحية والجيش. ويُعد هذا المستوى ثالث أكبر عجز فيدرالي في تاريخ الولايات المتحدة بعد العجز المسجل خلال عام انتشار جائحة كورونا، والذي بلغ 3.13 تريليونات دولار، والعجز المسجل خلال عام التعافي من الجائحة عند 2.77 تريليون دولار، كما يتبين تاليًا:

الشكل 1 - عجز الميزانية الأمريكية (تريليون دولار)

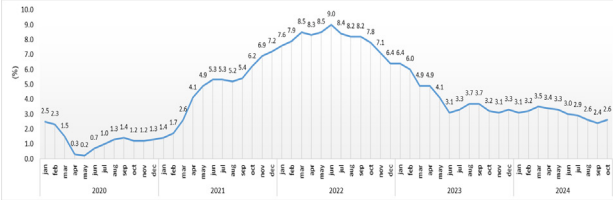


Source- US Treasury Fiscal data.

ومن المرجح أن تزيد رؤية «ترامب» تجاه الضرائب من العجز المالي ليصل إلى 7% من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بالمقارنة مع المستوى المسجل خلال العام المالي 2024 عند 6.4% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث ستزيد من العجز الفيدرالي بمقدار 5.8 تريليونات دولار على مدى العقد المقبل.

• **ارتفاع الدين العام:** يبلغ مستوى الدين الأمريكي حاليًا 123% من الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع زيادته من 100% من الناتج المحلي الإجمالي أوائل العام المالي 2015 إلى 125% بحلول نهاية عام 2035 بناءً على توقعات مكتب الميزانية في الكونجرس، أي أن مستويات الديون ستتجاوز السقف المحدد عام 1946 عند 106% في غضون ثلاث سنوات فقط. كما بلغ الدين العام الأمريكي نحو 35.46 تريليون دولار بحلول نهاية العام المالي 2024 مقارنة بنحو 24.08 تريليون دولار خلال العام المالي 2015، بنسبة زيادة تبلغ 47.25%. كما يُبين الشكل أدناه:

الشكل 3- معدل التضخم السنوي (%)

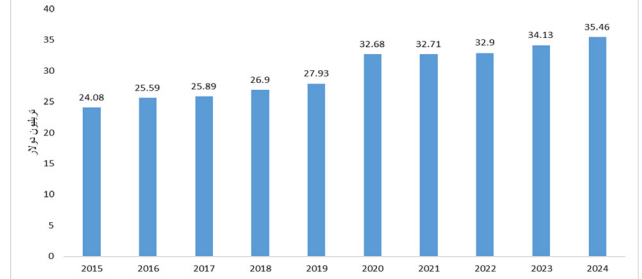


Source- U.S. Bureau of Economic Analysis.

وفي هذا الشأن، توقع معهد «بيترسون» للاقتصاد الدولي أن تلك السياسات ستدفع معدل التضخم إلى الارتفاع لمستويات تتراوح بين 6% إلى 9.3% بحلول عام 2026 بسبب تأثير الرسوم الجمركية المرتفعة على سعر الواردات الأمريكية سواء المستوردة مباشرة من الصين أو تلك المستوردة من دول أخرى وتحتوي على مدخلات صينية.

ومن شأن ارتفاع معدلات التضخم في الولايات المتحدة لمستويات تتجاوز تلك المستهدفة من قبل الاحتياطي الفيدرالي أن يخلق خلافًا بين رئيس الاحتياطي الفيدرالي والرئيس «ترامب» الذي يسعى لخفض الفائدة بشكل مستمر لدعم النمو الاقتصادي وتعزيز سوق العمل وخفض قيمة الدولار الأمريكي بما يدعم القطاع الصناعي ويعزز من الصادرات الأمريكية، وهو الأمر الذي قد يواجه تعارضًا مع الاحتياطي الفيدرالي الذي

الشكل 2- الدين العام الأمريكي (تريليون دولار)



Source- US Treasury Fiscal data.

وقد قدرت لجنة الميزانية الفيدرالية أن خطط «ترامب» خلال فترة رئاسته الثانية من شأنها أن تزيد الدين الأمريكي بمقدار 7.5 تريليونات دولار؛ أي ما يصل إلى 142% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يسعى إلى تعديل وتمديد قانون تخفيضات الضرائب والوظائف، وخفض الضرائب على الشركات بشكل أكبر، وتعزيز أمن الحدود، وتوسيع عمليات الترحيل وإنفاذ قوانين الهجرة، وفرض المزيد من إجراءات الحماية التجارية.

• **موجة تضخمية:** من شأن سياسات «ترامب» الاقتصادية أن تؤدي إلى إشعال التضخم الذي يسير حاليًا على المسار الصحيح للعودة إلى هدف بنك الاحتياطي الفيدرالي السنوي البالغ 2%، وزيادة الأعباء على الأسر الأمريكية، كما يُبين الشكل الآتي:

قد يلجأ لرفع الفائدة من جديد لمواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار؛ مما قد يؤدي إلى قيام «ترامب» بتدخلات مباشرة في قرارات الفيدرالي بما يهدد من استقلالية أكبر بنك مركزي حول العالم.

• **الإضرار بالقطاع الزراعي:** تؤثر الحرب التجارية بين أكبر اقتصادين في العالم على القطاع الزراعي الأمريكي لا سيّما مع تصاعد احتمالية أن تقوم بكين بالرد من خلال فرض تعريفات جمركية انتقامية على المنتجات الزراعية؛ مما سيؤثر في المزارعين الأمريكيين عبر انخفاض الصادرات الزراعية للصين، وهو الأمر الذي يعني أن النزاع التجاري مع الصين قد يُسهم في خسارة حصة المزارعين الأمريكيين في السوق الصينية لصالح دول أخرى كالبرازيل والأرجنتين حيث أصبحت الأولى شريكًا تجاريًا رئيسيًا للصين وبلغت صادراتها الزراعية مستوى قياسيًا عند 60.24 مليار دولار؛ مما يمثل 63.2% من إجمالي تجارة المزارع في البلاد. وتعني تلك البيانات تكرار نتائج الحرب التجارية التي شنتها الولايات المتحدة عام 2018 ضد الصين، حيث أدت

التعريفات الجمركية المفروضة آنذاك إلى تراجع الصادرات الزراعية بمقدار 27 مليار دولار في غضون 18 شهرًا بعد بدء الحرب التجارية.

• **تأثيرات ديموغرافية:** استطاع سوق العمل الأمريكي أن يحافظ على قوته خلال الأربع سنوات الماضية (2020-2024) رغم تأثير الجائحة، وقد أضاف الاقتصاد الأمريكي نحو 227 ألف وظيفة في نوفمبر 2024، وهو مستوى أعلى من التوقعات البالغة 214 ألفًا، إلا أنه من المرجح أن تسهم سياسات «ترامب» تجاه الهجرة في الحد من المكاسب التي حققها سوق العمل بسبب التأثير المحتمل على عرض العمالة، ومستويات الأجور؛ فقد يؤدي تراجع العرض بسوق العمل مقابل زيادة الطلب إلى ارتفاع معدل الأجور؛ مما سيفضي في نهاية الأمر إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات، ويقدر معهد «بيترسون» للاقتصاد الدولي أن معدل التضخم في الولايات المتحدة سيرتفع بنسبة 3.5% بحلول عام 2026 إذا تمكن «ترامب» من ترحيل جميع العمال المهاجرين غير المسجلين.

بشكل عام والاقتصاد الأمريكي بشكل خاص؛ نظرًا لارتفاع الدين العام، والعجز المالي، ومعدلات التضخم، إلى جانب تآكل استقلالية الاحتياطي الفيدرالي، والإضرار بالقطاع الزراعي.

وقد تمتد آثار سياسات ترحيل المهاجرين لما هو أبعد من ذلك؛ إذ من الممكن أن تُسفر عن إعادة تشكيل المشهد الديموغرافي في الولايات المتحدة من خلال تفاقم أزمة الشيفوخة السكانية الناتجة عن تراجع معدل الخصوبة، وانخفاض عدد المواليد. وفي هذا الشأن، توقعت مؤسسة «بروكينجز» انخفاض عدد سكان الولايات المتحدة بنسبة 4% بحلول نهاية القرن مع تمثيل الفئة السكانية التي تبلغ أعمارها 65 عامًا فيما فوق 57% من السكان في حالة انخفاض عدد المهاجرين إلى مستوى يتراوح بين 350 ألف إلى 600 ألف مهاجر صافي سنويًا، كما قدرت انخفاض عدد السكان بنسبة 32% بحلول عام 2100 إذا أغلقت الولايات المتحدة حدودها بالكامل.

ختامًا، يسعى «ترامب» إلى استكمال سياساته التي تبناها خلال فترة رئاسته الأولى والهادفة إلى تعزيز مكانة الاقتصاد الأمريكي عالميًا وإعادة ضبط العلاقات التجارية مع الشركاء الدوليين بما يخدم المصالح الوطنية، ويدعم ركائز القطاع الصناعي وبيئة الأعمال، إلا أن تلك الأدوات من شأنها أن تفاقم التحديات الماثلة أمام الاقتصاد العالمي

ارتدادات سلبية..

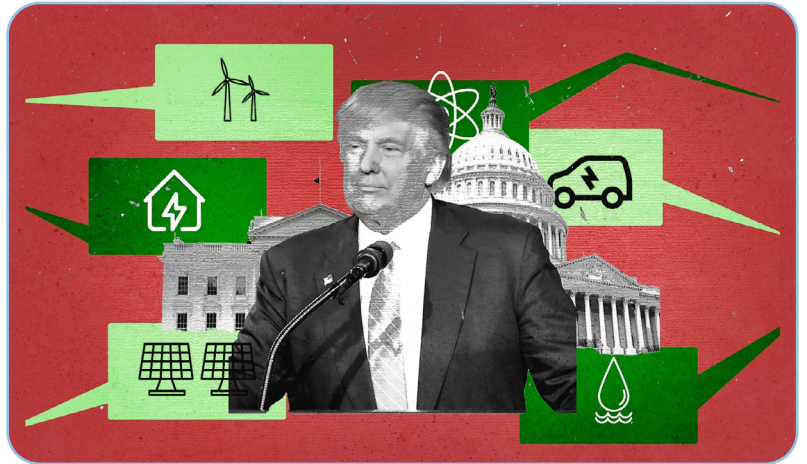
سياسات الطاقة والمناخ في الولاية الثانية لـ «ترامب»

أمل إسماعيل

باحث أول بوحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تقوم سياسة «ترامب» على
إعطاء الأولوية للطاقة
في سبيل تعزيز المكاسب
الاقتصادية على حساب تواضع
الاهتمام بقضايا البيئة والمناخ



المناخية التي أطلقها الرئيس الديمقراطي «جو بايدن» خلال فترة حكمه، ناهيك عن إبطاء الجهود الرامية إلى التخفيف من حدة التغيرات المناخية.

ولم يقف الأمر عند رؤية الرئيس المنتخب «ترامب» القائمة على

عاد الرئيس «دونالد ترامب» إلى البيت الأبيض مجددًا بعد فوزه بانتخابات عام 2024، الأمر الذي اعتبره الكثيرون من الداعمين لتحول الطاقة والحد من التغيرات المناخية وكذلك النشاط البيئي سواء داخل الولايات المتحدة أو خارجها، بل وحتى بعض رؤساء الدول والحكومات، إذ أننا بتراجع سياسات العمل المناخي العالمي وتجميد كافة المبادرات

التشكك في التغير المناخي ودعم الوقود الأحفوري، وإنما وصلت إلى ترشيدات إدارته الجديدة التي تعكس التزامًا واضحًا بالوقود الأحفوري وتقويض جهود معالجة أزمة تغير المناخ؛ إذ يميل المرشحون إلى التوسع في إنتاج واستخدام الوقود الأحفوري بكل أنواعه، وتخفيف الالتزامات البيئية في كافة المجالات، بل وإحباط التوسع في الطاقة المتجددة والتقنيات الصديقة للبيئة. وهو الأمر الذي من شأنه أن يزيد من الاحتباس الحراري عبر إضافة ما يقدر بمليار طن مكافئ من ثاني أكسيد الكربون بحلول عام 2050، وتقويض مسارات العمل المناخي العالمي خلال المرحلة المقبلة.

« أبرز ملامح سياسة «ترامب» تجاه الطاقة والمناخ:

عندما تولى الرئيس «ترامب» ولايته الأولى في 2017 بدأت سياسات الطاقة الأمريكية تأخذ منحى مختلفًا تمامًا عما كانت عليه في الإدارات السابقة؛ فقد ركزت على تعزيز الإنتاج المحلي من الوقود الأحفوري (النفط الصخري والفحم والغاز الطبيعي)، وكذلك تخفيف القيود البيئية التي كانت تهدف إلى تقليل التلوث وانبعاثات الغازات الدفيئة. كما

انسحبت الولايات المتحدة كأول دولة من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ بما تسبب في انعكاسات سلبية عميقة على دعم العمل المناخي العالمي وتمويل مبادرات المناخ. وقد حمل هذا المشهد تأثيرات وخيمة على الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، التي كانت تجد دعمًا أقل في ظل إدارة «ترامب» الأولي مقارنةً بالإدارات السابقة. وهو ما تسبب في التأثير ليس فقط على أسواق الطاقة العالمية، بل أيضًا على قيادة العمل المناخي، في ظل انسحاب وتراجع دور القوة الاقتصادية العظمى في العالم، بل وثاني أكبر مسبب للانبعاثات الكربونية عالميًا.

وعلى هذا النحو، تشير أغلب التوقعات إلى استمرار الرئيس «ترامب» في سياسات ولايته الأولى؛ إذ أفصح بوضوح عن عزمه جعل ولايته الثانية «حملةً على السياسات المناخية»، مقدمًا العديد من الوعود خلال حملته الانتخابية بدعم استخراج النفط والغاز ومهاجمة مزارع الرياح البحرية بشراسة. علاوة على ذلك، وصف «ترامب» قانون الرئيس «بايدن» للحد من التضخم (والذي يعد أكبر استثمار مناخي في التاريخ)، بأنه «خدعة

البيئيين الجديدة». زد على ذلك تعهده بالانسحاب مجددًا من اتفاق باريس للمناخ؛ الأمر الذي تسبب في اضطراب وإحباط واضحين خلال مفاوضات مؤتمر الأطراف للأمم المتحدة (COP29) بأذربيجان الذي انعقد في أثناء إعلان فوز الرئيس «ترامب»؛ حيث انشغل ممثلو الدول خلال المؤتمر بمناقشة كيفية التعامل مع السياسة الأمريكية بشأن القضايا المناخية خلال السنوات المقبلة.

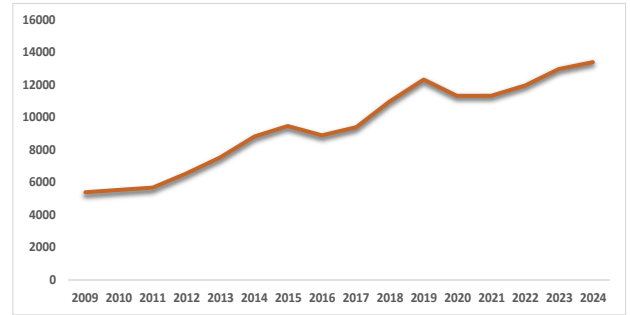
تقوم سياسات «ترامب» في مجال الطاقة على دعم إنتاج الوقود الأحفوري من خلال توسيع مشاريع الحفر على الأراضي الفيدرالية، وإعادة مشاريع خطوط الأنابيب الرئيسية للنفط والغاز، والحد من الرقابة الفيدرالية على إنتاج الطاقة، وتقليل القيود البيئية بهدف زيادة الإنتاج المحلي من الوقود الأحفوري، باعتباره المفتاح لخفض أسعار الطاقة وخفض التضخم بشكل عام. وتبرز هذه السياسات في ضوء اعتقاد «ترامب» بقدرتها -أي السياسات- على تعزيز «أمن الطاقة»؛ حيث لا يزال يتعهد في تصريحاته بخفض أسعار الطاقة للنصف في غضون 12 شهرًا من توليه منصبه.

ويمكن بلورة أبرز ملامح سياسات «ترامب» على النحو التالي

- تعزيز إنتاج الوقود الأحفوري بكافة أنواعه (النفط والغاز والفحم)، وتسهيل استخراج تصاريح الحفر والتنقيب حتى في المناطق المغلقة مثل ولاية ألاسكا.
- إلغاء وقف تصاريح تصدير الغاز الطبيعي المسال؛ حيث وعد «ترامب» بإلغاء قرار وقف التصدير الذي اتخذه الرئيس «بايدن»، كاشفًا عن نيته بشأن مراجعة طلبات تصدير الغاز إلى الدول الآسيوية الكبرى.
- التوسع في محطات الطاقة التقليدية، وتلك التي تعمل بالفحم؛ فقد تعهد «ترامب» بإلغاء قواعد وكالة البيئة الأمريكية بشأن الانبعاثات والتلوث الناتج عن محطات الطاقة، وتشجيعه التوسع في المحطات وبناء محطات الطاقة التي تعمل بالفحم بدلًا من إغلاقها لزيادة الطلب على الطاقة في المستقبل.
- إلغاء مجموعة من السياسات التي تدعم صناعة وبيع السيارات الكهربائية، وإعادة تقييم السياسات التي تحد من التلوث والانبعاثات

الناتجة عن السيارات، وبالتالي تقليل القيود المفروضة على صناعة السيارات.

الشكل 1: إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام خلال الفترة (2010-2024) - « ألف برميل يوميًا »



المصدر: بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

« تشكيل فريق مناهض لقضايا البيئة والمناخ:

من الواضح أن «ترامب» ينوي استخدام كامل ثقل السلطة الفيدرالية لعكس مبادرات المناخ التي أطلقتها إدارة «بايدن»، والاتجاه للتراجع عن الجهود الرامية للحد من تغير المناخ أو دعم مشروعات الطاقة المتجددة على حساب الوقود الأحفوري الذي يشكل ثلاث أرباع استهلاك الولايات المتحدة من الطاقة. ومع الإعلان عن خلفية المرشحين لحقائب «ترامب» الوزارية يتضح أنه اتجه لاختيار المتوافقين مع رؤيته بشأن قضايا

الطاقة والمناخ، وهو ما يمكن إبرازه على النحو التالي:

وزارة الطاقة:

يلعب وزير الطاقة دورًا حيويًا في صياغة سياسة الطاقة في البلاد، وبالتالي استجابتها لتغير المناخ. سيتولى المرشح «كريس رايت» وزارة الطاقة ذات النطاق الواسع من الاختصاصات؛ مما يمنحه الإشراف على كل شيء من الاحتياطي الاستراتيجي للنفط إلى البحوث الفيدرالية في تكنولوجيات الطاقة. يتمتع «رايت» بجذور عميقة في صناعة الوقود الأحفوري؛ فهو يقود أكبر شركة تكسير هيدروليكي في العالم ولديه خبرة واسعة في استخراج الغاز الصخري. وقد أطلق في السابق تصريحه المثير للجدل «لا توجد أزمة مناخية، ونحن لسنا في خضم انتقال الطاقة أيضًا». ورغم انتقاده لطاقة الرياح والطاقة الشمسية والتحول إلى طاقة أنظف بشكل عام، فقد أظهر «رايت» دعمه للطاقة الحرارية الأرضية والطاقة النووية واحتجاز الكربون، وهو ما يعني أن الوزارة يمكن أن تعزز دعمها لهذه المجالات تحت إشرافه. وبشكل عام، فإن «رايت» من

الداعمين لتحفيز إنتاج الوقود الأحفوري من خلال الدفع نحو المزيد من تحرير القطاع، وعدم بذل الكثير من الجهود لتعزيز «التحول في مجال الطاقة»، وهو المصطلح الذي يصفه بأنه «مخادع».

وكالة حماية البيئة:

يحمل تعيين «لي زيلدين» لقيادة وكالة حماية البيئة آثارًا عميقة على إنتاج الوقود الأحفوري، والتحول إلى الطاقة النظيفة، وقدرة الدولة على التخفيف من آثار الاحتباس الحراري العالمي. فإلى جانب تحديد معايير الانبعاثات وإنفاذ اللوائح البيئية، سيقدر «زيلدين» مقدار ما تنفقه الوكالة من ميزانية تبلغ 12 مليار دولار على التخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، والإشراف الصناعي، وتنمية الطاقة الخضراء. فقد كان «زيلدين» يصوت بانتظام ضد السياسات التقدمية للمناخ والبيئة في أثناء وجوده في الكونجرس، بما في ذلك قانون خفض التضخم، الذي وصفه «زيلدين» بـ «المزعج»، كما وصف اتفاق باريس بأنه «غير متوازن»، وأيد فتح محمية الحياة البرية الوطنية في ألاسكا للحفر. علاوة على ذلك، يخطط

«زيلدين» لإلغاء اللوائح التنظيمية بسرعة لتعزيز أجندة «ترامب» الاقتصادية، والتي من بينها مراقبة الهواء حول المصافي وفرض قيود أكثر صرامة على التلوث. وعلى الرغم من أن «زيلدين» قد أشار إلى أهمية الهواء والماء النظيفين، فإنه لم يقدم أي إشارة إلى الكيفية التي ستضمن بها وكالة حماية البيئة ذلك، ولا سيما في ضوء الميزانية الأصغر والقواعد الأقل صرامة.

وزارة النقل:

يشكل النقل ما يقرب من ثلث انبعاثات الغازات المسببة للاحتباس الحراري في الولايات المتحدة؛ مما يمنح «شون دافي» القدرة على قيادة تفويض واسع النطاق للمناخ بصفته وزيرًا للنقل. فقد وصف «دافي» دعم إدارة «بايدن» للسيارات الكهربائية بأنه «السياسة الأكثر غباءً»، وهو ما يعني أن مصير خطة «بايدن» لطرح 500 ألف شاحن عام للسيارات الكهربائية بحلول عام 2030 بات موضع تساؤل. لن يتمكن «دافي» من تغيير معايير انبعاثات عوادم المركبات (وهي معايير وكالة حماية البيئة)، ولكن من المرجح أن يتمكن من إعاقة برنامج البنية

التحتية الوطنية للسيارات الكهربائية والحد من أبحاث السيارات الكهربائية. بالإضافة إلى تعامله مع الانبعاثات الناتجة في قطاعي النقل البحري والجوي، بما في ذلك تطوير وقود طائرات أكثر استدامة.

« تأثيرات سلبية متوقعة:

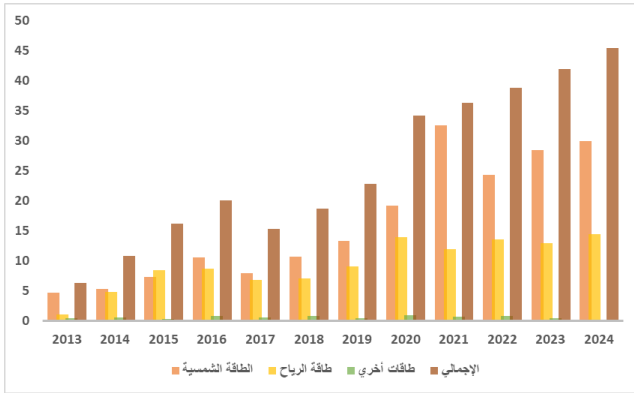
في ضوء سياسات «ترامب» خلال ولايته الأولى، واستنادًا إلى التصريحات التي أطلقها خلال حملته الانتخابية في السباق الرئاسي الأخير، يتضح أن السياسات المتعلقة بالطاقة من جانب، والمتعلقة بالبيئة والمناخ من جانب آخر، سوف تشهد مرحلة إعادة تأطير غير مواتية تحمل تأثيرات سلبية واضحة، لن تتوقف عند حدود الولايات المتحدة، وإنما ستطال العالم بأكمله.

عرقلة سياسات انتقال الطاقة:

دعمت إدارة «بايدن» بشدة مشروعات الطاقة النظيفة، وأطلقت «قانون خفض التضخم»، الذي يوفر تمويلًا بقيمة 370 مليار دولار لتعزيز تقنيات الطاقة النظيفة، و«قانون البنية التحتية والاستثمار» والذي خصص نحو 75 مليار دولار لمشاريع الطاقة النظيفة

حتى نهاية 2023، بما أسهم في تحقيق تطور واضح في مشروعات الطاقة المتجددة وتحسين البنية التحتية المرتبطة بها. وتمثل نسبة مشاركة المصادر المتجددة من الطلب على الكهرباء في الولايات المتحدة حوالي 23%، مما يعكس توسعًا كبيرًا في قدرتها الإنتاجية. وقد بلغت استثمارات الطاقة النظيفة في الولايات المتحدة حوالي 280 مليار دولار في عام 2023، متجاوزة بذلك الاستثمارات في الوقود الأحفوري. وذلك وفقًا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة (IEA).

شكل 2: إضافات الطاقات المتجددة في الولايات المتحدة خلال الفترة (2013-2024) - « جيجوات »



المصدر: تقارير الوكالة الدولية للطاقة

ولكن مع وصول إدارة جديدة للرئيس «ترامب» لا تعترف بأهمية العمل المناخي ولا بتمويل المشروعات الخضراء لانتقال الطاقة، تزايد

المخاوف من تقليل الحوافز المالية أو إلغاء الحوافز الضريبية لمشروعات الطاقة المتجددة، أو إعادة توجيه التمويل إلى مشروعات بديلة مثل زيادة الاعتماد على الطاقة النووية في إنتاج الطاقة التي عبر «ترامب» عن إعجابه بها كثيرًا، وخاصة المحطات النووية الصغيرة التي تعرف (بالمفاعلات المعيارية الصغيرة (SMR) حيث تعتبر أسرع وأرخص في الإنتاج من محطات الطاقة النووية الكبيرة. كما يتوقع تخفيض الإنفاق على تقنيات التقاط وتخزين الكربون من محطات الطاقة التقليدية التي تستهدف خفض الانبعاثات الكربونية.

التراجع عن سياسات دعم العمل المناخي:

التزم الرئيس «بايدن» بهدف طموح لخفض انبعاثات الغازات الدفيئة بنسبة 50-52% بحلول عام 2030 مقارنة بمستويات 2005. فضلًا عن دعم مبادرات الحد من تغير المناخ ودعم الدول النامية وعودة الولايات المتحدة لقيادة العمل المناخي العالمي بعد انسحاب «ترامب» من أي التزامات بيئية وعلى رأسها اتفاق باريس للمناخ خلال فترة ولايته الأولى. ولكن مع عودة «ترامب» مرة أخرى، فإن السياسات المتوقعة قد تختلف بشكل واضح؛ فمن المتوقع أن ينسحب «ترامب» مرة أخرى من اتفاق باريس، في ضوء رؤيته القائمة على أن متطلبات الاتفاق تضر بالاقتصاد الأمريكي وتضعف قدرته التنافسية، فضلًا عن تراجع الولايات المتحدة عن تقديم الدعم المالي لمبادرات المناخ في الدول النامية أو الصناديق الأممية المخصصة لذلك، مثل: صندوق المناخ الأخضر أو صندوق الخسائر والأضرار، وهو الأمر الذي سيتسبب في حدوث فجوة كبيرة في التمويل الدولي بطريقة ستؤثر سلبًا في مشاريع التحول للطاقة النظيفة في العديد من الدول النامية.

خلاصة القول، إن المؤشرات والتوقعات المرتبطة بسياسة الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» وفريق إدارته الجديدة تدل على إعطاء الأولوية للطاقة في سبيل تعزيز المكاسب الاقتصادية على حساب تواضع الاهتمام بقضايا البيئة والمناخ، وهو ما يعني تراجع قيادة الولايات المتحدة للجهود الرامية إلى مكافحة تغير المناخ على الساحة الدولية، بل وتزيد من احتمالات إعادة تشكيل التحالفات الدولية بما يمكن أن يزيد من دور الصين والاتحاد الأوروبي في الاقتصاد منخفض الكربون والصناعات المرتبطة بالتحول للطاقات الجديدة والمتجددة.

”ترامب“ وملف الهجرة..

سياسات صارمة وتحديات معقدة

د. غادة عبد العزيز

باحث أول بوحدة المرصد المصري سابقًا
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

من المتوقع أن تواجه عملية
الترحيل الجماعي العديد من
العراقيل والتحديات الإجرائية
واللوجستية والقانونية، ناهيك عن
التداعيات الاقتصادية المتعلقة
بتوفير التمويل اللازم لتنفيذها



القانون داخليًا واستكمال بناء الجدار
الحدودي مع المكسيك، واللجوء
للجيش في إنفاذ قوانين الهجرة.

وعلى الرغم من أن استراتيجية
”ترامب“ المقترحة للهجرة تمثل
استكمالًا لتوجهاته المناهضة
لهجرة التي برزت في ولايته الأولى،

تعهد الرئيس المنتخب «دونالد ترامب» خلال حملته
الانتخابية لعام 2024 بإجراء إصلاحات موسعة وشاملة
في سياسات الهجرة الأمريكية، والتوسع في التدابير
والإجراءات الصارمة التي اتخذها خلال فترة ولايته
الأولى، وسط تكرار وعوده للناخبين بالقيام بأ أكبر عملية
ترحيل جماعي للمهاجرين غير القانونيين في التاريخ
الأمريكي فور توليه منصبه، مع التركيز على إنفاذ

1 - إطلاق أكبر عملية ترحيل في التاريخ الأمريكي:

تعهد «ترامب» خلال حملته الانتخابية بتنفيذ أكبر عملية ترحيل جماعي لملايين المهاجرين غير القانونيين في تاريخ الولايات المتحدة، وذلك كخطوة أساسية في استراتيجيته الصارمة لمناهضة الهجرة غير القانونية. ووفقًا لتصريحات نائب الرئيس «جي دي فانس»، فإن خطة الترحيل الجماعي لن تكون خطة ضخمة تتم على دفعة واحدة، بل ستتم بشكل تدريجي، وتستهدف المرحلة الأولى منها ترحيل نحو مليون شخص، مع الإشارة لعدم وجود نية لطرق الأبواب للتأكد

فإنها باتت تتسم بصرامة أكبر في استهداف المهاجرين، وتغيير للنهج الأمريكي تجاه الوافدين الجدد، وإعطاء الأولوية للهجرة القائمة على الجدارة؛ مما ينذر ب بروز مجموعة من العراقيل والعقبات اللوجستية والقانونية والاقتصادية التي يمكن أن تحول دون تنفيذ «ترامب» لوعوده الانتخابية في هذا الملف. وهو الأمر الذي يُثير جملة من التساؤلات بشأن سياسات «ترامب» المناهضة للهجرة، وكذا أبرز التحديات التي قد تواجه إدارته الجديدة في سبيل تنفيذ التحركات المبتغاه.

« سياسات وتحركات «ترامب» المناهضة للهجرة في ولايته الثانية:

يأتي موقف «ترامب» من الهجرة ضمن أبرز مواقفه الإشكالية والمثيرة للجدل كونها تناقض الأساس الذي قامت عليه الولايات المتحدة بوصفها «دولة مهاجرين»، وقد دفعته إخفاقات إدارة الرئيس الديمقراطي «جو بايدن» في التعامل مع ملف الهجرة نحو تبني موقف أكثر تصلبًا وهو ما يمكن تفكيكه على النحو التالي:



من الأوراق القانونية للمهاجرين، لكن سيتم العمل على تقييد عملية توظيف العمالة غير القانونية، وأولوية البدء في ترحيل ذوي السجل الإجرامي الذين يشكلون تهديدًا للأمن القومي والسلامة العامة.

ومن المتوقع أن تواجه هذه العملية العديد من العراقيل والتحديات الإجرائية واللوجستية والقانونية، ناهيك عن التداعيات الاقتصادية المتعلقة بتوفير التمويل اللازم لتنفيذها، فضلًا عن تأثيرها في بعض القطاعات الاقتصادية المهمة التي غالبًا ما توظف هذا النوع من العمالة في وظائف منخفضة الأجر، والتي لا يميل الأمريكيون للعمل بها، بجانب صعوبة توفير العنصر البشري اللازم لتنفيذ هذه العملية. تشير تقديرات مجلس الهجرة الأمريكي إلى أنه اعتبارًا من عام 2022 يوجد نحو 11 مليون شخص يفتقرون للوضع القانوني الدائم، بالإضافة لنحو 2.3 مليون شخص عبروا للحدود الجنوبية. ومن ثمّ، فقد أوضح أن تنفيذ خطة الترحيل الجماعي للمهاجرين غير القانونيين سوف تفرض تكاليف باهظة للميزانية والاقتصاد الأمريكي وكذا القاعدة الضريبية، كما يتوقع أن تستغرق هذا

العملية سنوات عدة لنحو عقد من الزمن. فضلًا عن العديد من التحديات المتعلقة بمدى قدرة إدارة الهجرة والجمارك على ترحيل هذا العدد الهائل من المهاجرين غير القانونيين، ومدى استعداد دول المهاجرين الأصلية لقبولهم أو استقبالهم، وأيضًا التحديات اللوجستية المرتبطة بكيفية تحديد المهاجرين وتوفير أماكن الاحتجاز وعمليات الترحيل وغيرها. كما توقعت تقديرات المجلس قيمة تقديرية لتكاليف عملية ترحيل جماعي تدريجية طويلة الأجل لمليون شخص كل عام بحد أدنى يقارب 88 مليار سنويًا. ناهيك عن التداعيات الإنسانية والاجتماعية والتي سوف تؤثر في نحو 20 مليون أسرة تقريبًا.

2 - تعيين متشدين لإدارة ملف الهجرة:

تعكس ترشيحات «ترامب» لأعضاء إدارته الجديدة عزمه تنفيذ تعهداته المناهضة للهجرة؛ إذ أعلن ترشيح اثنين من صقور الهجرة المتشدين، وهما: «توم هومان» و«ستيفن ميلر»، حيث سيتولى «هومان» الذي يلقبه «ترامب» بـ «قيصر الحدود»، مسئولًا عن وكالة «إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الأمريكية».

والذي شغل منصب قائم بأعمال مدير إدارة الهجرة والجمارك الأمريكية لمدة عام ونصف بولاية «ترامب» الأولى، وأشرف كذلك على عمليات ترحيل واسعة لمهاجرين غير قانونيين. وتتضح صرامة «هومان» تجاه المهاجرين في الرسالة التي وجهها لهم خلال المؤتمر الوطني للحزب الجمهوري في يوليو 2024، قائلاً: «إلى ملايين المهاجرين غير القانونيين الذين سمح لهم بايدن بدخول بلادنا، من الأفضل أن تحزموا أمتعتكم».

ولا يختلف عنه كثيرًا «ميلر»، المرشح لشغل منصب نائب كبير موظفي البيت الأبيض للسياسات، والذي شغل منصب كبير مستشاري «ترامب» خلال ولايته الأولى حيث لعب دورًا محوريًا في وضع قيود متشددة تجاه الهجرة والتي شملت بناء الجدار الحدودي، وحظر دخول مواطني سبعة بلدان ذات أغلبية مسلمة «إيران والعراق وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن»، ناهيك عن سياسة فصل الأطفال عن ذويهم عام 2018، وكذا إنهاء برنامج «الإجراء المؤجل للطفولة الوافدة» (DACA). هذا، وقد أكد «ميلر» أن عمليات الترحيل «ستكون الأولوية الأولى لترامب». علاوة على ذلك،

رشح «ترامب» «كريستي نوم» لتولي حقيبة الأمن الداخلي، والتي من بين مهامها أمن الحدود وإنفاذ قوانين الهجرة ومكافحة التهديدات الإرهابية، وقد قامت «نوم» خلال السنوات الأخيرة بعدة رحلات للحدود مع المكسيك ووصفتها بأنها «منطقة حرب»، كما أرسلت جنود الحرس الوطني لمساعدة ولاية تكساس في مواجهة أزمة الحدود التي وقعت في أواخر حكم «بايدن».

3 - إعلان حالة الطوارئ الوطنية، والاستعانة بالجيش لتنفيذ برنامج الترحيل الجماعي:

علي غرار فرض «ترامب» لحالة الطوارئ الوطنية خلال ولايته الأولى واستخدامه للموارد المالية لوزارة الدفاع «البنتاجون» لبناء الجدار الحدودي مع المكسيك، أعلن «ترامب» عزمه إعلان حالة الطوارئ الوطنية بشأن أمن الحدود فور توليه منصبه، والتي تتيح له توظيف الموارد المالية لـ «البنتاجون»، والاستعانة بالجيش لتنفيذ سياساته لمواجهة أزمة الهجرة غير القانونية، ولا سيما المساعدة في احتجاز هذا العدد الكبير من المهاجرين وترحيلهم، وذلك يمكن أن يتم عبر تفعيل قانون «التمرد»، الذي

بإمكانه أن يمنح «ترامب» سلطات أوسع لتوجيه وحدات الحرس الوطني.

وفي هذا السياق، يخطط «ترامب» لنشر القوات الفيدرالية للمساعدة في اعتقال المهاجرين غير القانونيين، وقد يلجأ لاستخدام قواعد عسكرية لاحتجازهم أو استخدام الطائرات العسكرية لتنفيذ عمليات الترحيل، وهو ما يثير العديد من التحديات القانونية والأخلاقية حول استخدام الجيش الأمريكي في إنفاذ القانون الداخلي، بالرغم من أن القانون الأمريكي يمنع استخدام الجيش لإنفاذ القانون الداخلي إلا في حالات استثنائية.

4 - زيادة عدد ضباط إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك ووكلاء أمن الحدود:

يستهدف «ترامب» زيادة عدد وكلاء حرس الحدود بشكل غير مسبوق من خلال تعيين نحو 10 آلاف وكيل جديد، وزيادة القوات على الحدود الجنوبية بين أمريكا والمكسيك، وزيادة ضباط إنفاذ قوانين الهجرة والجمارك الذين سيقومون بعمليات الترحيل، مع العمل على زيادة رواتبهم. هذا إلى جانب إشراك الحرس الوطني وقوات عسكرية لتنفيذ

برنامج الترحيل الجماعي الضخم، وقد صرح «ستيفن ميلر»، المرشح لشغل منصب نائب رئيس موظفي البيت الأبيض للسياسات، بأنه «سيكون هناك تمويل كامل للعمليات الجوية والبحرية، وتمويل كامل لجميع الحواجز والتكنولوجيا التي تحتاجها العملية لضمان عدم وجود تدفق آخر للمهاجرين إلى هذا البلد».

5 - تفعيل قانون «الأعداء الأجانب»:

يعود هذا القانون لعام 1798، وقد جرى استخدامه آخر مرة خلال الحرب العالمية الثانية، ويطبق في حالة الحرب بين أمريكا وأي دولة أخرى أو في حالة وجود تهديدات بغزو لأمريكا. وبموجب هذا القانون يُمنح الرئيس السلطة الكاملة لاحتجاز وترحيل من لا يحملون الجنسية الأمريكية وينتمون لدول معادية، بهدف حماية الأمن القومي الأمريكي. ويمكن أن يلجأ «ترامب» لتفعيل هذا القانون في سبيل تسهيل عملية احتجاز وترحيل المهاجرين غير القانونيين، غير أن تفعيل هذا القانون قد يواجه بتحديات قانونية وقضائية تتعلق بإساءة استخدام سلطة الحرب في توقيت غير ملائم حيث

لا توجد حرب، هذا إلى جانب ما قد يثيره من انتقادات ومعارضة من قبل منظمات حقوق الإنسان.

6 - تقييد توظيف العمالة غير القانونية والتوسع في مdahمات أماكن العمل:

يعد هذا النهج استكمالاً لسياسات «ترامب» خلال ولايته الأولى؛ إذ يستهدف التوسع في مdahمات أماكن العمل، ولا سيما في القطاعات التي غالباً ما توظف عمالة غير قانونية، كوسيلة للوصول للمهاجرين غير القانونيين واعتقالهم، وتقييد عملية توظيفهم التي يعتبرها «ترامب» استيلاء على فرص عمل الأمريكيين بجانب كونها ذات تأثير سلبي في أجورهم. إلا أن هذه السياسة قد تحمل تأثيرات سلبية في قطاعات اقتصادية مهمة تعتمد على هذه العمالة لانخفاض أجورها، بما يضر بنمو الاقتصاد الأمريكي.

7 - إلغاء حق المواطنة بالولادة:

أعلن «ترامب» عن عزمه إلغاء حق الجنسية المكتسب بالولادة في الولايات المتحدة لوالدين يقيمان بها بشكل غير قانوني، وكذا إلغاء ما يطلق عليه بـ «سياحة الولادة». غير أن

هذا القرار يواجه تحدياً تشريعياً يتعلق بنص التعديل الرابع عشر من الدستور الأمريكي الذي يمنح هذا الحق؛ مما قد يستلزم معه إعادة تفسير لهذا النص أو تعديل للدستور.

8 - إعادة تفعيل برنامج «البقاء في المكسيك»

أطلق «ترامب» في ولايته الأولى هذا البرنامج المعروف رسمياً باسم «بروتوكولات حماية المهاجرين»، إلا أن الرئيس «بايدن» قد اتجه لتعليقه فور توليه منصبه عام 2021. يفرض هذا البرنامج على طالبي اللجوء البقاء في المكسيك لحين معالجة وضعهم القانوني أمام محكمة الهجرة الأمريكية، وقد يتطلب إعادة تفعيله العديد من المباحثات مع المكسيك، وكذلك تحديد دولة ثالثة آمنة يمكن إرسال طالبي اللجوء إليها، وقد بدأ بالفعل «ترامب» قبل توليه رسمياً ولايته الثانية مباحثاته مع رئيسة المكسيك «كلوديا شينباوم» بشأن وقف تدفق المهاجرين غير القانونيين لأمريكا، وذلك بعد تهديدات «ترامب» للمكسيك بفرض رسوم جمركية على صادراتها؛ مما ينذر بتوتر العلاقات بين البلدين مستقبلاً بشأن هذا الملف.

9 - استئناف بناء الجدار الحدودي مع المكسيك:

كان بناء الجدار الحدودي مع المكسيك حجر الزاوية في سياسة «ترامب» للهجرة خلال ولايته الأولى، وهو الإجراء الذي أوقفه «بايدن» في أعقاب وصوله للبيت الأبيض، ومن ثمّ، يسعى «ترامب» لاستكمالها خلال ولايته الثانية من أجل إحكام الحدود مع المكسيك. وتجدر الإشارة هنا إلى أن الجدار يمتد لنحو 2000 ميل، ونصف هذه المسافة تقطعها تضاريس طبيعية مثل نهر ريو جراندي على نحو 1240 ميل؛ مما يشكل عائقًا أمام استكمالها وزيادة تكلفته المالية، وقد أقام «ترامب» في ولايته الأولى 85 ميلًا فقط من هذا الجدار.

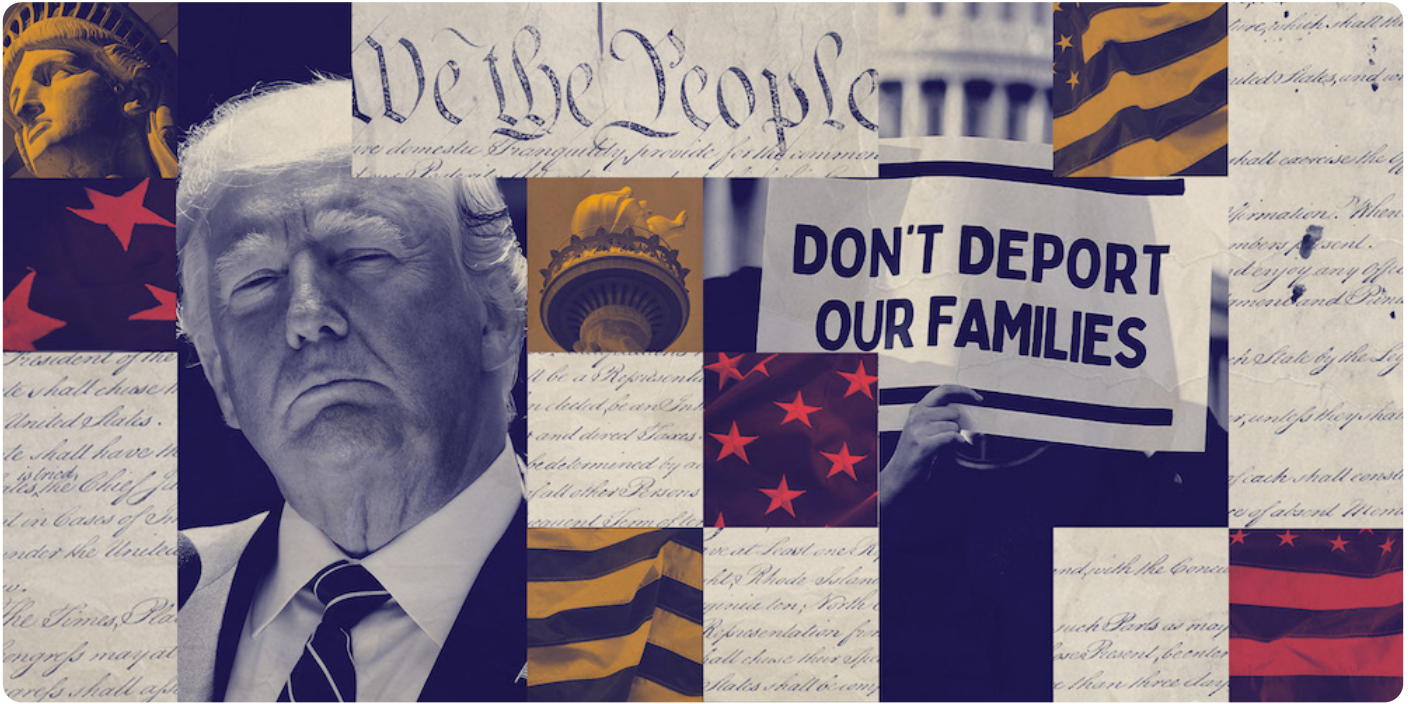
10 - المزيد من القيود على قبول المهاجرين واللاجئين:

يعتزم «ترامب» إلغاء البرامج الإنسانية لإدارة «بايدن»، والتي سمحت لمئات الآلاف من المهاجرين وطالبي اللجوء بالدخول بشكل قانوني للولايات المتحدة ومنحوا شكلاً من الحماية الإنسانية وفقًا «لنظام الحماية المؤقت أو الإفراج الإنساني». هذا إلى جانب عزم «ترامب» إحياء حظر السفر من الدول

ذات الأغلبية المسلمة والتوسع في هذا الاتجاه، وأيضًا قد يعيد «ترامب» البرامج التي تفرض قيودًا على المهاجرين لدواعي الصحة العامة على غرار المادة «42»، التي اتخذها خلال أزمة فيروس (كوفيد-19) وانتهت صلاحية العمل بها في مايو 2023، وبموجبها تم طرد نحو 2.8 مليون شخص من المهاجرين وطالبي اللجوء. إلا أن تطبيق هذه المادة قد واجه العديد من الانتقادات بسبب افتقارها لمعايير وجوهر قضايا الصحة العامة. علاوة على ذلك، فمن المرجح أن تواجه تعهدات «ترامب» بشأن إجراء فحص أيديولوجي للمهاجرين الجدد العديد من الانتقادات الحقوقية والعقبات القانونية.

مجمل القول، يتضح أن «ترامب» عازم على تنفيذ استراتيجية أكثر صرامة تجاه ملف الهجرة وأمن الحدود خلال ولايته الثانية، إلا أنها تحمل العديد من التداعيات على الصعيدين السياسي والاجتماعي؛ إذ يمكن أن تثير انقسامات حادة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي، ولا سيما الجناح التقدمي، ناهيك عن الممانعة التي يمكن أن يبدئها بعض حكام الولايات الديمقراطية تجاه تنفيذها، بالإضافة إلى ما يمكن

أن تأثيره من انتقادات واعتراضات من قبل منظمات حقوق الإنسان والمدافعين عن حقوق المهاجرين. هذا إلى جانب تأثيرها المحتمل في تفكيك العائلات المختلطة التي تضم مواطنين أمريكيين ومهاجرين غير قانونيين. علاوة على ذلك، فهناك العديد من الإشكاليات القانونية المتعلقة بالإجراءات التي سيجري اتخاذها، ومنها على سبيل المثال استخدام الجيش لتنفيذ عمليات الترحيل الجماعي للمهاجرين غير القانونيين، وإلغاء الحق الدستوري للمواطنة بالولادة. وغيرها. إلا أنه في مقابل ذلك تبقى هناك فرص أمام نجاح إدارة «ترامب» في وقف التدفق غير المنضبط للمهاجرين غير القانونيين وتعزيز أمن الحدود.



نهج "ترامب" التكنولوجي

تحركات متعددة لتعزيز التفوق الأمريكي

بيير يعقوب

باحث بوحدة المرصد المصري
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تسببت الأوامر التنفيذية لـ «ترامب» التي تهدف إلى منع الشركات الأمريكية من التعامل مع شركات التكنولوجيا الصينية، مثل هواوي وZTE، في تأثيرات متتالية في جميع أنحاء سلسلة توريد التكنولوجيا العالمية



في العالم، «إيلون ماسك»، الكامل لـ «ترامب»، ومؤشرات اعتماد الأخير عليه، دارت الكثير من التساؤلات حول كيفية تشكيل المشهد التكنولوجي في الولايات المتحدة خلال ولاية «ترامب» الثانية، وكيف ستختلف إدارته عن إدارة سلفه «جو بايدن».

أصبح التقاطع بين التكنولوجيا والسياسة حاسمًا بشكل متزايد في تشكيل السياسات الاقتصادية والمعايير المجتمعية. اتسمت الولاية الأولى للرئيس «دونالد ترامب» بتركيز كبير على التكنولوجيا، والتي غالبًا ما تميزت بالتأكيد على إلغاء القيود التنظيمية، والحفاظ على الوظائف، والمنافسة مع القوى العالمية، وخاصة الصين. وفي ظل دعم واحد من أكبر أقطاب التكنولوجيا

« سياسات «ترامب» التكنولوجية خلال ولايته الأولى:

من المهم مراجعة سياسات «ترامب» التكنولوجية خلال فترة ولايته الأولى لمحاولة استقراء المشهد التكنولوجي في الولايات المتحدة، وبالتبعية في العالم كله، خلال الأربع سنوات القادمة. تميزت ولاية «ترامب» الأولى بسلسلة من السياسات التي عطلت الأعراف الراسخة في الحوكمة العالمية والتجارة والدبلوماسية. وكانت سياسة التكنولوجيا واحدة من أكثر المجالات التي تأثرت بإدارته؛ فقد شكل نهج «ترامب» للتكنولوجيا، الذي كان مدفوعًا ومستندًا إلى مبدأ «أمريكا أولاً»، المشهد المحلي بل وانعكس عالميًا.

منذ بداية رئاسته، كان نهج «ترامب» في التعامل مع التكنولوجيا يتشكل من خلال أيديولوجيته «أمريكا أولاً»، والتي تهدف إلى حماية الشركات الأمريكية والوظائف والملكية الفكرية من التهديدات الخارجية المتصورة. وقد تجلّى هذا الموقف بعدة طرق، تتراوح من التعريفات الجمركية على واردات التكنولوجيا الصينية إلى التدقيق المتزايد في الاستثمارات الأجنبية في

شركات التكنولوجيا الأمريكية. وكان أحد أوضح تعبيرات القومية التكنولوجية هو الحرب التجارية مع الصين، والتي كان لها آثار عميقة في أسواق التكنولوجيا العالمية والعلاقات الدولية.

في عام 2018، نفذ «ترامب» تعريفات جمركية شاملة على الواردات الصينية، والتي شملت العديد من المنتجات الإلكترونية والتكنولوجية. وتساعد هذا إلى صراع أوسع نطاقًا يركز على سرقة الملكية الفكرية، وقضايا الوصول إلى السوق. وقد سعت واشنطن إلى الحد من صعود بكين كقوة عظمى تكنولوجية، وخاصة في مجالات مثل البنية التحتية لشبكات الجيل الخامس والذكاء الاصطناعي. وكان استهداف الإدارة الأمريكية لشركة «هواوي» وإدراجها في القائمة السوداء أحد أوضح أمثلة هذه المواجهة، حيث سعى «ترامب» إلى منع الشركة من توريد البنية التحتية الرئيسية لشبكة الجيل الخامس إلى الأسواق العالمية.

في حين صيغت سياسات «ترامب» إلى حد كبير مستهدفة حماية المصالح الأمريكية، فإنها كانت لها تأثير كبير في بقية العالم؛

إذ أثرت الحرب التكنولوجية بين الولايات المتحدة والصين في سلاسل التوريد، وعطلت الشركات متعددة الجنسيات التي تعتمد على التصنيع الصيني، وأدت إلى زيادة عدم اليقين في الأسواق العالمية، وواجهت البلدان في أوروبا وآسيا، وخاصة تلك التي تربطها علاقات تجارية وثيقة مع الصين أو التي كانت تعتمد بالفعل على المنتجات التكنولوجية الصينية، مهمة صعبة لتحقيق التوازن. وقاومت بعض الدول، مثل المملكة المتحدة، في البداية الدعوات لمنع «هواوي»، بينما اغتنمت دول أخرى، مثل الهند، الفرصة للحد من النفوذ الصيني من خلال تعزيز الإنتاج التكنولوجي المحلي.

هذا، وقد تعددت الأبعاد المتعلقة بسياسات «ترامب» التكنولوجية في ولايته الأولى، أبرزها

1. الذكاء الاصطناعي: تشكلت سياسات «ترامب» تجاه الذكاء الاصطناعي من خلال اعتقاده بأن التفوق التكنولوجي يحدد مستقبل القوة العالمية. ولم تسن إدارته لوائح فيدرالية جديدة شاملة بشأن الذكاء

الاصطناعي، بل ركزت على تعزيز تطويره عبر القطاع الخاص والجيش، وأعطت الأولوية للمنافسة مع الصين، التي تستثمر بكثافة في الذكاء الاصطناعي لتتفوق على الولايات المتحدة في قطاعات مختلفة.

في فبراير 2019، أطلقت إدارة «ترامب» «مبادرة الذكاء الاصطناعي الأمريكية»، التي تهدف إلى تعزيز البحث والتطوير في مجال الذكاء الاصطناعي من خلال إعطاء الأولوية للتمويل الفيدرالي لأبحاثه، وخلق بيئة تنظيمية لا تعيق الابتكار، ودعم التعاون الدولي بشأن معايير. كما أكد «ترامب» أهمية الذكاء الاصطناعي للأمن القومي، وخاصة من خلال تطبيقاته العسكرية المحتملة. وأيضًا، تم إنشاء مركز الذكاء الاصطناعي المشترك التابع لوزارة الدفاع للتركيز على استخدام الذكاء الاصطناعي لأغراض الدفاع؛ مما يجعله محورًا لمستقبل الهيمنة العسكرية الأمريكية.

2. الأمن السيبراني وخصوصية البيانات: كان الأمن السيبراني مجالًا مهمًا آخر في سياسة «ترامب» التكنولوجية، وقد تميزت بمبادرات «ترامب» للأمن السيبراني بخطاب

واستجاباتٍ سياسية غير متسقة. ففي حين تحدّث بشكل متكرر عن أهمية تعزيز الأمن السيبراني في الولايات المتحدة، وخاصة في مواجهة الخصوم مثل روسيا، تعرضت إدارته لانتقاداتٍ بسبب افتقارها إلى استراتيجية متماسكة أو موقفٍ استباقي بشأن حماية البيانات والخصوصية. على سبيل المثال، اعتبرت الاستراتيجية السيبرانية الوطنية لـ «ترامب»، التي صدرت في عام 2018، خطوةً نحو تعزيز قدرات الأمن السيبراني في الولايات المتحدة، لكنها تعرضت لانتقاداتٍ لعدم معالجتها قضايا حرجية مثل خصوصية البيانات وتنظيم شركات التكنولوجيا العملاقة.

3. حياد الشبكة والتراجع عن حماية المستهلك: كان نهج «ترامب» تجاه حياد الشبكة أحد أكثر الجوانب إثارة للجدل في سياساته التكنولوجية؛ ففي عام 2017، صوتت لجنة الاتصالات الفيدرالية (FCC)، تحت قيادة الرئيس المعين من قبل «ترامب»، «أجيت باي»، على إلغاء قواعد حياد الشبكة لعام 2015 التي حظرت على مزودي خدمات الإنترنت التمييز ضد أو إعطاء الأولوية لأنواع معينة من حركة المرور على الإنترنت. غير أن هذا الإلغاء قد قوبل بردود فعل عنيفة

من جماعات المناصرة وشركات التكنولوجيا وبعض الولايات، لكنه كان متسقًا مع أجندة «ترامب» الأوسع نطاقًا لإلغاء القيود التنظيمية.

4. التأثير العالمي: كانت لسياسات «ترامب» التكنولوجية آثار جيوسياسية أوسع نطاقًا، خاصة فيما يتعلق بالانفصال التكنولوجي -فكرة أن الولايات المتحدة والصين، وكذلك حلفاؤهما، سيعتمدون بشكل متزايد على أنظمة بيئية تكنولوجية منفصلة. كان هذا الانفصال واضحًا ليس فقط في الحرب التجارية، بل أيضًا في التوترات المستمرة بشأن تقنية الجيل الخامس وأشباه الموصلات والذكاء الاصطناعي.

على سبيل المثال، تسببت الأوامر التنفيذية لـ «ترامب» التي تهدف إلى منع الشركات الأمريكية من التعامل مع شركات التكنولوجيا الصينية، مثل هواوي وZTE، في تأثيرات متتالية في جميع أنحاء سلسلة توريد التكنولوجيا العالمية. ومع حظر هذه الشركات من الوصول إلى التكنولوجيا الأمريكية، اضطرت دول أخرى إلى اتخاذ قرارات بشأن أنظمة التكنولوجيا التي يجب

دعمها. خلقت هذه التوترات بيئة تكنولوجية عالمية منقسمة، مع قيام الولايات المتحدة والصين بشكل متزايد ببناء مجالات نفوذ تكنولوجية منفصلة. وفي أوروبا، نُظر إلى سياسات إدارة «ترامب» بقلق، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي أكد منذ فترة طويلة على التعددية والنهج التنظيمي للتكنولوجيا.

«مستقبل المشهد التكنولوجي في ولاية «ترامب» الثانية:

في حين شهدت الولاية الأولى لـ «ترامب» تركيزًا على تحرير القيود التنظيمية وتعزيز الابتكار بطريقة أسهمت في تحقيق نمو ملحوظ في قطاعات معينة، مثل الذكاء الاصطناعي والشركات الناشئة، إلا أن التدابير الحمائية قد أعاقَت التجارة الحرة، وربما أدت إلى إبطاء الجهود التعاونية العالمية. وفي المقابل، هدف نهج «بايدن» التنظيمي إلى خلق اقتصاد تقني أكثر توازنًا، بما يمكن أن يعزز المنافسة العادلة، ولكن ربما على حساب النمو السريع في قطاعات مبتكرة معينة.

وهو الأمر الذي يعني أنه في حين استفادت شركات التكنولوجيا العملاقة -إلى حد كبير-

من سياسات «ترامب»، فإن تركيز «بايدن» على الشمولية وتنمية القوى العاملة أدى إلى تنويع قطاع التكنولوجيا. وأيضًا، أدى تركيز «ترامب» على الأمن القومي إلى تفتت العلاقة مع اللاعبين العالميين الرئيسيين؛ مما أثر في التعاون التكنولوجي الدولي، بينما بدا أن تركيز إدارة «بايدن» على التعاون المتعدد الأطراف قد أسهم في استعادة مكانة الولايات المتحدة كقائدة في وضع معايير التكنولوجيا العالمية.

استنادًا إلى ذلك، فمن المرجح أن تؤدي عودة «ترامب» إلى البيت الأبيض إلى تحولات واسعة النطاق في المشهد التكنولوجي، خاصة في ظل التأثير الكبير لشركات التكنولوجيا وقادتها على الديناميكيات الاقتصادية والاجتماعية. وكانت إحدى السمات المميزة لولاية «ترامب» الأولى هي أجندة منحت الأولوية لإلغاء القيود التنظيمية كوسيلة لتحفيز الابتكار والنمو الاقتصادي في مختلف القطاعات، وعلى رأسها التكنولوجيا. وفي فترة ولايته الثانية، من المتوقع أن يجري خفض الأطر التنظيمية بهدف تشجيع النمو في التكنولوجيات الناشئة.

كما يمكن لإدارة «ترامب» تسريع المبادرات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي والروبوتات، والدعوة إلى الحد الأدنى من القيود التنظيمية التي قد تسهل التطوير السريع ونشر هذه التقنيات. وهذا من شأنه أن يضع الولايات المتحدة في موقع رائد في ابتكارات الذكاء الاصطناعي، ويحفز الاستثمار واكتساب المواهب في القطاع. بالإضافة إلى ذلك، قد تعمل فترة ولاية «ترامب» الثانية على تكثيف الدعم لشركات استكشاف الفضاء الخاصة، مثل سبيس إكس بقيادة «ماسك»، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى تحقيق إنجازات في السفر الفضائي التجاري وتكنولوجيا الأقمار الصناعية.

أيضًا، حظي «ترامب» بتأييد العديد من الشخصيات البارزة في صناعة التكنولوجيا، بما في ذلك «ماسك» و«تيم كوك» و«بيتر ثيل». يمكن لهذه العلاقات أن تُشكّل بشكل كبير سياسته التكنولوجية في فترة ولايته الثانية. وبشكل خاص، سيلعب «ماسك»، بصفته مؤيدًا رئيسيًا، دورًا محوريًا في تشكيل المبادرات التكنولوجية في ظل إدارة «ترامب»، وقد تتلقى مشاريعه، بما في ذلك «تسلا» و«سبايس إكس»، دعمًا وتمويلًا متزايدين للمشاريع المتعلقة بالطاقة المتجددة وتكنولوجيا الفضاء، بالإضافة إلى شراكات محتملة في مشاريع البنية التحتية، مثل نشر الإنترنت عالي السرعة عبر «ستارلينك»، خاصة في ظل توليه لجنة الكفاءة الحكومية.

من جانب آخر، كانت إحدى السمات المميزة لسياسة «ترامب» الاقتصادية هي الدفع الكبير نحو القومية، والتي قد تؤثر في استراتيجيات التكنولوجيا خلال ولايته الثانية؛ فقد يزيد «ترامب» من التدابير الحمائية ضد المنافسين الأجانب، وقد يتجلى هذا في الرسوم الجمركية على السلع التكنولوجية

المستوردة أو القيود المفروضة على الاستثمارات الأجنبية في شركات التكنولوجيا الأمريكية. وبينما تهدف هذه التدابير إلى دعم شركات التكنولوجيا الأمريكية، فقد تؤدي أيضًا إلى زيادة التكاليف على المستهلكين وإجراءات انتقامية محتملة من دول أخرى، مثل الصين.



وفي حين أعرب «ترامب» سابقًا عن مزيج من الآراء بشأن تنظيم شركات التكنولوجيا، فإن ولايته الثانية قد تؤدي إلى نهج أكثر تماسكًا فيما يتعلق بحوكمة منصات التكنولوجيا الكبرى. ونظرًا للمخاوف المتزايدة بشأن قوة شركات التكنولوجيا الكبرى، فقد تسعى إدارة «ترامب» إلى اتخاذ إجراءات مكافحة الاحتكار ضد اللاعبين الرئيسيين مثل «أمازون» و«جوجل» و«فيسبوك»، وهو ما يعكس المخاوف التي عبر عنها خلال ولايته الأولى بشأن ممارساتهم الاحتكارية. وقد يتحول التركيز نحو إعادة تقييم المادة 230 من قانون آداب الاتصالات؛ مما قد يفرض مساءلة أكبر على المنصات فيما يتعلق بتعديل المحتوى ونشره.

هذا، ويمثل تغير موقف «ترامب» بشأن العملات الرقمية أو العملات المشفرة بعدًا رئيسيًا في سياساته التكنولوجية خلال ولايته الثانية؛ فقد وصفها في ولايته الأولى بأنها «نصب و احتيال»، لكن موقفه تغير بشكل جوهري، وكشف عن نيته في إطلاق عملته الرقمية الخاصة، وتعهد بجعل الولايات المتحدة «العاصمة العالمية للبتكوين والعملات الرقمية». كما تحدث خلال حملته

الانتخابية عن مقترح لتدشين احتياطي وطني استراتيجي من «بيتكوين». علاوة على ذلك، أعلن «ترامب» في إطار تشكيل فريق إدارته الجديد، تعيين «ديفيد ساكس»، الرئيس التنفيذي السابق لشركة «باي بال»، بمنصب مستشار البيت الأبيض للتكنولوجيا والذكاء الصناعي والعملات الرقمية، بالتوازي مع الاتجاه لاختيار المحامي الجمهوري «بول أتكينز»، الداعم للعملات الرقمية، رئيسًا لهيئة تنظيم الأسواق المالية.

وختامًا، من المتوقع ألا تختلف سياسات «ترامب» في ولايته الثانية كثيرًا عن ولايته الأولى، لكن التحولات التي حدثت بسبب انتقال الإدارة من «ترامب» إلى «بايدن» أثرت بشكل كبير في المشهد. بالإضافة إلى ذلك، قد ينتج عن زيادة تأثير أباطرة التكنولوجيا، وعلى رأسهم «إيلون ماسك»، تعددية وابتكار أكبر في مجالات التقدم التكنولوجي المختلفة. لكن يظل من المرجح أن تكون سياسات «ترامب» أكثر انعزاليًا وتصادمية؛ مما قد يخلق احتقانًا، خاصة مع الدول الأوروبية، وشدة في التنافس، خاصة مع الصين.

تغيرات جوهرية:

سياسة "ترامب" الشائكة تجاه التعليم في الولايات المتحدة

د. محمود سلامة

رئيس وحدة دراسات القضايا الاجتماعية سابقًا
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

يرز ملف التعليم في الولاية
الثانية لـ «ترامب» ضمن
الملفات الإشكالية التي يُتوقع
لها أن تشهد تغييرات هائلة



لتنفيذها، كما أن رؤية «ترامب» بشأن نظام التعليم الأمريكي لا تقتصر على إلغاء وزارة التعليم فقط، وإنما تمتد كذلك لتشمل بعض السياسات المؤثرة التي تتعارض مع ما كان معمولًا به في أثناء فترة الرئيس المنتهية ولايته «جو

قد يبدو للبعض أن ما طرحه الرئيس الأمريكي المنتخب لولاية ثانية «دونالد ترامب» بشأن إلغاء وزارة التعليم أمرٌ مبالغٌ فيه، إلا أن الطبيعة اللامركزية للنظام التعليمي في الولايات المتحدة قد تسمح بتنفيذ مثل هذه الخطوة دون إحداث ضررٍ ذي شأن في ظل تحمل الولايات والحكومات المحلية مسؤولية رسم السياسات التعليمية وتوفير التمويل اللازم

بايدن». وهو الأمر الذي يثير التساؤل حول السياسات المتوقعة لإدارة «ترامب» بشأن ملف التعليم، ولا سيما في ضوء تصاعد التوقعات بتبني نهج أكثر محافظة.

« سياسات شائكة:

يبرز ملف التعليم في الولاية الثانية لـ «ترامب» ضمن الملفات الإشكالية التي يُتوقع لها أن تشهد تغييرات هائلة؛ إذ لن تقف تحركات الإدارة الجديدة عند حدود إلغاء وزارة التعليم، وإنما سوف تتجاوز ذلك إلى تخفيض الرقابة الفيدرالية على التعليم، ودعم مبادرات «اختيار المدارس»، وتعديل قانون حقوق الوالدين في تعليم أبنائهم، وكذا السياسات المتبعة بشأن القروض التعليمية. وفيما يلي تفكيك أكثر تفصيلاً لهذه السياسات وتأثيراتها المحتملة في النظام التعليمي في الولايات المتحدة.

1 - إلغاء وزارة التعليم:

لا ترتبط حالة الجدل حول إلغاء وزارة التعليم بتصريحات «ترامب» الأخيرة في هذا الشأن، وإنما ترجع لأكثر من 40 سنة ماضية، حين طالب الرئيس «رونالد ريجان» بتفكيك وزارة

التعليم بعد أقل من عامين على إنشائها عام 1980، وتمثل تبريره للإقدام على مثل هذه الخطوة آنذاك في ضمان أن يتم تعليم الأطفال وفق الاحتياجات المحلية لكل ولاية وليس وفق رغبات واشنطن؛ ولكن المحاولة الأولى لتفكيك الوزارة وخفض الميزانية لم تنجح، ليحاول «ترامب» بعد أكثر من ثلاثة عقود ونصف إحياء الفكرة من جديد خلال فترة ولايته الأولى واصفًا الوزارة بأنها «كيان بيروقراطي يهدر أموال دافعي الضرائب ويخنق السيطرة المحلية على التعليم»، ولكنه لم يتخذ خطوات جدية لتفكيك الوزارة قبل أن يخسر السباق الرئاسي لعام 2020 أمام «بايدن» الذي اتبع نهجًا مغايرًا تمامًا فيما يتعلق بالسياسات التعليمية.

الجدير بالذكر أن وزارة التعليم الفيدرالية تقوم بأربعة أدوار رئيسية، تتمثل في

- وضع السياسات المتعلقة بالمساعدات المالية الفيدرالية للتعليم، وتوزيع هذه المساعدات ومراقبتها.
- جمع البيانات حول المدارس الأمريكية ونشر الأبحاث.

• تركيز الاهتمام الوطني على القضايا التعليمية الأساسية.

• حظر التمييز وضمان المساواة في الحصول على التعليم.

وتشير هذه المهام إلى محدودية الدور الذي تقوم به الوزارة في العملية التعليمية على عكس ما هو سائد في النظم المركزية، كما أن إسهام الوزارة في تمويل التعليم هي الأقل بين الجهات الثلاث المستولة عن ذلك، حيث تسهم بحوالي 119 مليار دولار، أي ما نسبته 13.6%، في حين تتحمل حكومات الولايات 383.9 مليار دولار بنسبة 43.7%، وتتحمل الحكومات المحلية 375.2 مليار دولار بنسبة تصل إلى 42.7% من إجمالي الإنفاق على التعليم قبل الجامعي؛ ويتم توجيه إسهام الوزارة المالية إلى برنامجين فقط؛ هما: تمويل المدارس التي تخدم أعدادًا كبيرة من الطلاب ذوي الدخل المنخفض، وتوفير التمويل اللازم لتعليم الأفراد ذوي الإعاقة.

ولعل محدودية الدور المركزي للوزارة بهذا الشكل هو ما يمثل دافعًا لإلغائها أو تقليص سلطاتها في ولاية «ترامب»

الجديدة، إلا أن هناك أصواتًا معارضة للقرار تؤكد أن الضرر الأكبر سيقع على الأطفال في المناطق منخفضة الدخل، وأقرانهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، الأمر الذي يمكن أن يصعب مهمة «ترامب» في الحصول على عدد الأصوات اللازم لإلغاء الوزارة (60 صوتًا من أعضاء مجلس الشيوخ) رغم حصول الجمهوريين على 53 مقعدًا في مقابل 47 للديمقراطيين؛ ناهيك عن أن فكرة إلغاء الوزارة لم تحظ بتأييد كبير بين صفوف الجمهوريين أنفسهم في أثناء فترة حكم «بايدن»؛ إذ تقدم النائب الجمهوري «توماس ماسي» بمشروع قانون ينهي عمل الوزارة بنهاية ديسمبر 2022، ولم يدعم القرار سوى 18 عضوًا فقط من أعضاء الكونجرس.

2 - خصخصة التعليم من خلال مبادرات «اختيار المدارس»

ركزت سياسة «ترامب» التعليمية خلال فترة رئاسته الأولى على زيادة الخصخصة في قطاع التعليم من خلال آليات مثل القسائم وحسابات التوفير التعليمية التي تسمح لأولياء الأمور باستخدام الأموال العامة لدفع رسوم التعليم في المدارس

الخاصة أو خيارات تعليمية أخرى خارج نظام المدارس العامة التقليدي سواء كان تعليمًا خاصًا أو دينيًا أو منزليًا؛ وقد أسهم إحباط أولياء الأمور من أداء النظام التعليمي خلال فترة الجائحة في زيادة الإقبال على اختيار المدارس الخاصة والحصول على التمويل الحكومي لدعم هذا النوع من التعليم، وهو ما أسفر عن زيادة كبيرة في أعداد المستفيدين من هذا النظام، ليتجاوز مليون طالب خلال العام الدراسي 2023 / 2024، كما ارتفع عدد طلاب التعليم قبل الجامعي المؤهلين للحصول على إعانات تعليمية إلى 20 مليون طالب في 33 ولاية تطبق مبادرات «اختيار المدارس».

على الرغم من التوسع الملحوظ في مبادرات «اختيار المدارس الخاصة» التي يتم تمويلها من الأموال العامة في الولايات، فإن الديمقراطيين يعتبرونها أداة لتفكيك النظام التعليمي العام وحرمان الطلاب الأكثر احتياجًا من الموارد اللازمة لتحقيق النجاح الأكاديمي، حيث يتم تحويل الموارد الأساسية من المدارس العامة بشكل يسهم في زيادة الفصل وعدم المساواة داخل النظام التعليمي في ظل عدم وجود قيود

على أعداد الطلاب المستفيدين أو المبالغ الممنوحة لهم -كما هو الحال في ولايتي فلوريدا وأريزونا.

علاوةً على ذلك، جاءت النتائج البحثية حول جدوى برامج القسائم التعليمية متباينة؛ إذ أظهرت برامج القسائم على نطاق واسع في ولايتي إنديانا ولويسيانا تأثيرات سلبية في أداء الطلاب مقارنةً بأقرانهم في المدارس العامة، أي أن اختيار مدارس خاصة لا يؤدي باستمرار إلى تحسين تحصيل الطلاب، بل قد يعيقه في بعض الحالات؛ كما أثبتت دراسة حديثة لمركز «فيوتشر إد - Future Ed» أن بعضًا من هذه البرامج كانت أكثر تكلفةً مما هو متوقع، وكان المستفيدون الأساسيون من بعض البرامج من أبناء الأسر الثرية الملتحقين بمدارس خاصة بالفعل، وأن بعض المدارس الخاصة في ولاية «أيوا» رفعت الرسوم الدراسية للاستفادة من إعانات الدولة.

مما سبق، يتضح أن هناك انتقادات منطقية لمبادرات «اختيار المدارس الخاصة»، إلا أنه من المرجح أن تقوم إدارة «ترامب» الجديدة بفرض برنامج فيدرالي محتمل لاختيار المدارس،

بهدف تحفيز الولايات على تبني تدابير مماثلة على الصعيد الوطني، حيث عبرت المرشحة لمنصب وزيرة التعليم، «ليندا مكماهون»، عن التزامها بالقتال من أجل اختيار المدارس في جميع الولايات؛ مما يشير إلى أن هذا سيكون أولوية قصوى للإدارة.

3 - اتباع نهج محافظ بشأن التعليم:

قامت إدارة الرئيس المنتهية ولايته «بايدن» بمراجعة المادة التاسعة «Title IX» من قانون حقوق الوالدين الذي يحظر التمييز على أساس الجنس في البرامج التعليمية في أبريل 2024، وألغت بموجب هذه المراجعة عددًا من سياسات «ترامب» المتعلقة بكيفية تعامل المدارس مع حالات سوء السلوك الجنسي. وقد سمحت القواعد الجديدة للطلاب المتحولين جنسيًا باستخدام الحمامات التي تتوافق مع هويتهم الجنسية وألزمت المدارس باحترام الأسماء والضمائر المفضلة للطلاب؛ وإذا خالفت المدارس تلك القواعد أو مارست التمييز ضد الطلاب على أساس هويتهم الجنسية أو توجههم الجنسي، فسوف تواجه عقوبات من بينها الحرمان من التمويل الفيدرالي.

في المقابل، تعهد «ترامب» بإلغاء هذه التعديلات، مشيرًا إلى أنه ينوي إيقاف لوائح إدارة «بايدن» في أول يوم له في المنصب؛ الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى إعادة المادة التاسعة «Title IX» إلى المعايير التي تم وضعها خلال فترة ولايته الأولى، والتي تعرضت لانتقاد واسع بسبب تضيق تعريف التحرش القائم على الجنس وتقييد الحماية للطلاب. علاوةً على ذلك، أعرب «ترامب» عن معارضته الشديدة للمناقشات حول العنصرية المنهجية وقضايا مثل المثلية الجنسية في البيئات التعليمية، واصفًا هذه المواضيع بأنها تلقين غير مناسب وليست مواضيع مشروعة للبحث الأكاديمي، كما أكد «ترامب» دعمه لمبادرات مثل قانون لوزيانا الذي يلزم المدارس العامة بعرض الوصايا العشر في الفصول الدراسية. بما يعكس توجهًا أوسع نحو دمج التعاليم الدينية في التعليم العام؛ وهو ما يشير إلى احتمالية التأثير في المحتوى التعليمي من خلال تعزيز القيود على ما يمكن تدريسه في المدارس؛ خاصةً وأن إدارة «ترامب» السابقة كانت قد هددت بسحب التمويل الفيدرالي من المدارس التي لا تمثل لهذه القيود.

4 - تعديل سياسة قروض الطلاب:

خلال فترة ولايته الأولى، أظهر «ترامب» رؤيته تجاه القروض التعليمية لطلاب الجامعات؛ إذ حاول إلغاء برنامج الإعفاء من قروض الخدمة العامة، الذي يعفي الطلاب من ديونهم بعد عشر سنوات من السداد للمهنيين المؤهلين مثل المعلمين والممرضات. في المقابل، سعت إدارة «بايدن» إلى تخفيف عبء الديون عن الطلاب من خلال مجموعة من السياسات والإجراءات التي كانت تهدف إلى إلغاء قروض الطلاب لأكثر من 40 مليون مقترض، ولكن أبطلت المحكمة العليا الأمريكية هذه الخطة؛ مما دفع «بايدن» إلى التعهد بوضع إجراءات جديدة لتخفيض ديون طلاب الجامعات باستخدام قوانين قائمة أخرى، كان من بينها إعفاء نحو 35 ألف مقترض من القروض الطلابية بقيمة 1.2 مليار دولار في يوليو 2024، في إطار تحسينات لبرنامج «الإعفاء من قرض الخدمة العامة».

وبنهاية فترة حكم «بايدن» وعودة «ترامب» من جديد، بات من المرجح أن يسعى الأخير لإجراء المزيد من التخفيضات على برامج

الإعفاء الحالية والحد من خيارات الدفاع عن المقترضين، بما قد يؤثر بشكل كبير في ملايين الطلاب الذين يسعون إلى الإعفاء المالي، فضلًا عن إمكانية تقليص القروض الفيدرالية المتاحة للطلاب؛ مما يؤدي إلى زيادة الاعتماد على القروض الخاصة. علاوةً على ذلك، يمكن أن تقوم إدارة «ترامب» أيضًا بزيادة التدقيق في تمويل التعليم العالي، والضغط من أجل إصلاحات تتماشى مع أجندتها الأوسع نطاقًا للحد من التدخل الفيدرالي في التعليم.

« التأثيرات المحتملة:

استنادًا إلى ما سبق، يمكن استخلاص مجموعة من التأثيرات التي يمكن أن تخلقها سياسات «ترامب» التعليمية خلال فترة ولايته الثانية، أبرزها

- يمكن أن تتسع الفجوات في الوصول والجودة -خاصةً تلك التي تؤثر في الطلاب المهمشين من ذوي الدخل المنخفض وذوي الإعاقة- بسبب تعزيز مبادرات «اختيار المدارس» وتقليل الرقابة الفيدرالية.

- قد يؤدي التخفيض المحتمل أو إلغاء حماية قانون تعليم الأفراد ذوي الإعاقة إلى ترك الطلاب ذوي الإعاقة عُرضة لخطر عدم الحصول على الدعم الذي يحتاجون إليه.
- من المحتمل أن يؤدي توسيع نطاق اختيار المدارس إلى زيادة الفصل داخل المدارس حيث تختار الأسر ذات الموارد الأكبر خيارات التعليم الخاص بينما تترك المدارس العامة تعاني من نقص التمويل وزيادة الكثافات.
- ربما تؤثر القيود التي اقترحها «ترامب» بشأن محتوى المناهج الدراسية سلبًا على قدرة المعلمين على تدريس السرديات التاريخية الشاملة، وكذا الحريات الأكاديمية.
- من المحتمل أن تواجه إدارة «ترامب» تحديات قانونية عديدة من قبل المدافعين عن حقوق الطلاب وجماعات الضغط بسبب تغيير سياسات القروض الطلابية.



ثالثاً:

السياسة الخارجية

ديناميكيات ضاغطة:

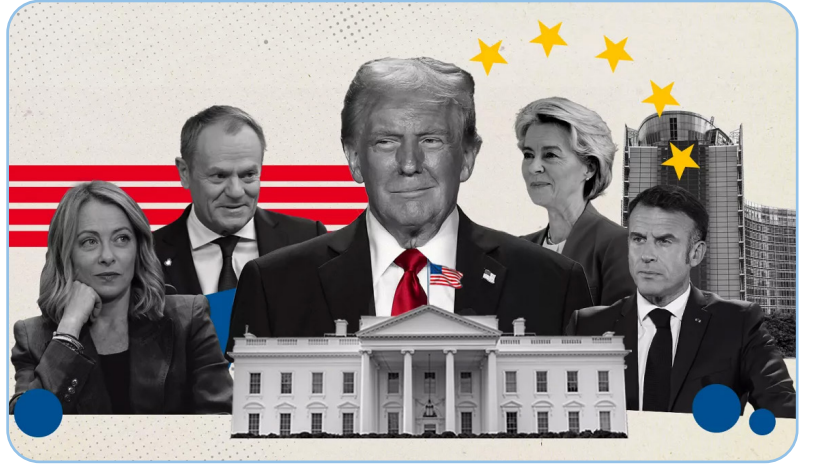
إلى أين تتجه العلاقات الأمريكية-الأوروبية خلال ولاية «ترامب» الثانية؟

آية عبد العزيز

باحث أول بوحدة الدراسات الأوروبية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

قد تحمل الولاية الثانية لـ «ترامب»
في طياتها بعض التوترات في
العلاقات عبر الأطلسي كنتيجة
لتباين الرؤى في إدارة الملفات ذات
الاهتمام المشترك



على تباين مواقف الجانبين إزاء
الأوضاع في الشرق الأوسط والتي
من المُحتمل أن تمتد ارتداداتها
خلال سنوات ولايته الجديدة. فضلاً
عن انعكاسات التحولات المُركبة
التي تمر بها القوى الأوروبية على
خلفية استمرار تداعيات الحرب

تدخل العلاقات الأمريكية-الأوروبية فصلاً جديداً مع
الولاية الثانية غير المتتالية للرئيس السابق «دونالد
ترامب» بعد إعادة انتخابه في الخامس من نوفمبر
2024، وذلك في ضوء الخبرة السابقة للجانبين خلال
ولايته الأولى التي شهدت بعض التوترات حول
الملفات ذات الأولوية المشتركة من بينها زيادة
الإنفاق الدفاعي، والعلاقات التجارية مع الصين، علاوة

« عوامل مُتشابكة:

سيحمل وصول الرئيس «ترامب» مجددًا إلى البيت الأبيض انعكاسات واضحة على مسار العلاقات الأمريكية- الأوروبية، بطريقة تستند في جانب منها إلى كيفية إدارة بعض الملفات ذات الأولوية بين الجانبين؛ كونها قد تُسهم في حدوث تصدعات جديدة للعلاقات عبر الأطلسي كنتيجة للمنظور «الترامبي» في تأمين المصالح الأمريكية والذي قد يتعارض -في بعض الأحيان- مع توجهات وسياسات الحلفاء الأوروبيين، وتتمثل أبرزها على النحو التالي:

1 - الحرب الروسية-الأوكرانية:

على الرغم من أن تسوية الحرب على الساحة الأوكرانية باتت تشكل أولوية لدى القوى الغربية، فإن هناك تباينًا واضحًا في الرؤى تجاه ذلك؛ إذ أشار «ترامب» خلال حملته الانتخابية إلى رغبته في وقف الحرب، لافتًا إلى أنه لو كان في السلطة لما كان لهذه الحرب أن تحدث، مُنتقدًا تعامل إدارة سلفه «جو بايدن»، وبالأخص ما يتعلق بالمساعدات المُقدمة لأوكرانيا، ومُتعهدًا بتسوية الحرب قبل وصوله للسلطة دون

الروسية-الأوكرانية التي أسهمت في تنامي صعود اليمين المتطرف على المستوى الوطني والمؤسسي، إلى جانب أمانة ملفي الهجرة واللجوء خلال العقد الأخير.

يُضاف إلى ذلك، انشغال القوى الأوروبية الكبرى بأزماتها وتحدياتها الداخلية؛ وفي مقدمتهم فرنسا التي تواجه حالة من عدم الاستقرار السياسي منذ قرار الرئيس «إيمانويل ماكرون» بحل البرلمان في أعقاب نتائج الانتخابات الأوروبية، فضلًا عن انهيار الائتلاف الحاكم في ألمانيا بعد تنامي الخلافات بين أحزابه الثلاثة حول السياسة الاقتصادية والميزانية؛ مما تسبب في قيادة البلاد -حاليًا- من قبل حكومة أقلية مُكونة من حزبي الاشتراكي والخضر حتى إجراء الانتخابات التشريعية المُبكرة في فبراير المُقبل. هذا إلى جانب تزايد الانقسامات داخل الاتحاد الأوروبي بطريقة حدت من فاعلية دوره، بل وتحوله في بعض الأحيان إلى «رقم مُعطل» في ضوء الاعتراض المجري على سبيل المثال، والذي تجلّى خلال الحرب في أوكرانيا والحرب في غزة.

الإفصاح عن خطة العمل. رغم ذلك هناك مجموعة من المؤشرات التي قد تكون كاشفة عن أبعاد التحرك المستقبلي لإدارة «ترامب»، أهمها:

• ترشيح «ترامب» الجنرال المتقاعد «كيث كيلوج» مبعوثًا خاصًا لأوكرانيا وروسيا، وقد نوه «كيلوج» سابقًا في ورقة سياسات شارك فيها مع «فريد فليتز»، اطلعت عليها شبكة «إن بي سي نيوز»، إلى أن واشنطن ستسعى لإنهاء الحرب، وتقويض قدرة روسيا على شن هجمات مماثلة ووقف تقدمها في أوكرانيا بموجب اتفاق السلام، إلى جانب مواصلة



دعم كيف عسكريًا بشرط انخراطها في محادثات السلام مع موسكو. ويُذكر أن «ترامب» قد علّق على تعيينه لـ «كيلوج» قائلًا على حسابه في منصة (Truth Social): «لقد كان معي منذ البداية! معًا، سنؤمن السلام من خلال القوة، ونجعل أمريكا والعالم آمنين مرة أخرى!».

• الملامح المقترحة التي تحدث عنها نائب الرئيس «جي دي فانس» بشأن التسوية، مثل إقامة منطقة منزوعة السلاح على طول خطوط القتال الراهنة، بما يمنح أوكرانيا القدرة على الحفاظ على أراضيها، مقابل ضمان «حياد أوكرانيا». ناهيك عما أشار إليه «فانس» بشأن اتجاه «ترامب» لترك العمل على تفاصيل اتفاق السلام لطرفي الحرب وأوروبا، وهو ما أكدته توجهات «مايكل والتز»، مستشار الأمن القومي الجديد، ووزير الخارجية القادم «ماركو روبيو»، اللذين يدعمان أن تُترك مسؤولية أوكرانيا لأوروبا، مقابل تعزيز توجه واشنطن نحو منطقة المحيطين الهندي والهادئ.

ومن ثَمَّ، ففي حالة تولي أوروبا مسؤولية هذا الملف، فمن المتوقع أن تكون إدارتها

للملف على غرار «صيغة نورماندي»؛ التي بموجبها تم إبرام اتفاقيات «مينسك»، أو قد تكون قائمة على أساس مشابه لاتفاق تصدير الحبوب الذي راعته الأمم المتحدة وتركيا بين طرفي الحرب، أو من خلال جهود وساطة تشترك فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا التي ستتولى رئاستها فنلندا خلال العام المقبل. في الوقت ذاته من المرجح أن تكون الصفقة الخاصة بـ «اليوم التالي في أوكرانيا» مغايرة لمذكرة بودابست لعام 1994، وأيضًا اتفاقيات «مينسك»، لكونها قد تحمل بنودًا تمزج ما بين الدبلوماسية والردع والدفاع، عبر ضمانات أمنية مستدامة غير مرهونة بعضوية كييف في حلف «الناتو»، ولكنها قد تكون مرتبطة بعلاقات الشراكة الممتدة معه. وفي هذا السياق، قد يكون «النموذج القبرصي» أو «النموذج الكوري» أحد النماذج المرشحة لما ستصبح عليه أوكرانيا مستقبلاً.

أما عن موقف طرفي الحرب، فمن المحتمل أن تضطر أوكرانيا للموافقة على ذلك في ظل الضغوط الأمريكية المتزايدة التي سترهن استدامة المساعدات العسكرية بالموافقة على أي مسار للتسوية

ستعتمده إدارة «ترامب». في الوقت ذاته، قد ترفض روسيا التصور الأمريكي بشأن «اليوم التالي في أوكرانيا»، وهنا من المرجح أن تحاول إدارة «ترامب» ممارسة بعض الضغوط على موسكو للانفتاح على التفاوض في ظل استمرار تقدمها على جبهتي كورسك ودونيتسك، عبر إحداث حالة من عدم التوازن في أسعار الطاقة العالمية؛ مما سيؤثر في الأرباح الروسية الناتجة عن تصدير الغاز، وذلك دون الصدام بين «بوتين» و«ترامب».

وعليه، قد يمثل المقترح الأمريكي لمسار التسوية نصرًا -جزئيًا- لروسيا يتقارب مع أهداف ما تسميه بـ «العملية العسكرية الخاصة» في شرق أوكرانيا. كما يمهد الطريق أمام موسكو للاستمرار في سياساتها التوسعية نحو أوروبا بالتركيز أولاً على ضم الأقاليم الانفصالية والاعتراف بهم كجزء من روسيا الاتحادية، بجانب دعم صعود القوى السياسية الموالية للكرملين في أوروبا، والتي تتسم مواقفها من الحرب بنوع من البراجماتية؛ حيث تروج لأهمية وقف الحرب لما لها من انعكاسات على الداخل الأوروبي عبر وقف الدعم العسكري

المقدم لأوكرانيا، والتراجع عن العقوبات المفروضة على روسيا وخاصة المرتبطة بالطاقة على غرار ما تدعو إليه بعض قوى اليمين المتطرف في ألمانيا وفرنسا على سبيل المثال.

وبناءً على ذلك، سيضع التصور الأمريكي القوى الأوروبية أمام تحديات سياسة الأمر الواقع الأمريكية، من بينها تبعات التسوية المرتقبة على سيادة أوكرانيا على كامل أراضيها، وكيفية إدارة العلاقات مع روسيا التي أضحت «تهديدًا مباشرًا للأمن الأوروبي»، و«أكبر تهديد مباشر» لحلف «الناتو» وفقًا للمفهوم الاستراتيجي للحلف في عام 2022 في ظل التفاهات الأمريكية-الروسية التي تركز على البعد الشخصي وليس المؤسسي.

كما ستنعكس تداعياته على علاقات الثقة بين الحلفاء وخاصة دول الجناح الشرقي لحلف «الناتو» ذات الإنفاق الدفاعي المتصاعد، مثل: بولندا التي ستصل نسبة إنفاقها الدفاعي 4.7% من ناتجها المحلي الإجمالي بحلول العام المقبل، ودول البلطيق -استونيا ولاتفيا وليتوانيا- التي

خصصت حوالي 0.25% من ناتجهم المحلي الإجمالي لدعم أوكرانيا، ودعوة إستونيا كذلك لباقي دول الحلف إلى انتهاج المسار نفسه، بحسب ما نشرت «فورين بوليسي».

من ثَمَّ، سيفرض المشهد المُحتمل على المفوضية الأوروبية ضرورة التحرك المُركّز على ردع روسيا عبر استمرار سياسة العقوبات، ودعم أوكرانيا بالمزيد من حزم المساعدات، وتنسيق التعاون والاستجابة مع الدول غير الأعضاء مثل المملكة المتحدة لضمان استدامة تطويق روسيا -التي لم يعد تهديدها مقصودًا على أوكرانيا بل كافة القوى الأوروبية، فضلًا عن تنامي قدراتها الدفاعية وإنفاقها العسكري والذي من المُحتمل أن يصل إلى أكثر من 30% من ميزانية عام 2025- دون الدخول معها في مواجهة مباشرة خلال ولاية «ترامب»، وخاصة أول عامين في ضوء سيطرة الجمهوريين على السلطتين التنفيذية والتشريعية، إلى جانب ضمان انتهاج سياسة دفاعية وأمنية مشتركة وفاعلة قادرة على مواجهة التهديدات المُحتملة والناشئة والقائمة من قبل روسيا.

2 - زيادة الإنفاق الدفاعي لضمان الحماية:

أسهمت التحولات التي تشهدها أوروبا منذ اندلاع الحرب الروسية-الأوكرانية في 24 فبراير 2022، وتزايد فرص المواجهة المباشرة مع روسيا في ضوء تنامي اعتمادها على إيران وكوريا الشمالية والصين وتحديثها لعقيدتها النووية ردًا على تصاعد الدعم الغربي النوعي والكمي لأوكرانيا، في إعادة تشكيل علاقات التعاون والشراكة بين الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين تحت مظلة حلف «الناتو»، وخاصة ما يتعلق بأهمية زيادة الاستثمار العسكري لتعزيز القدرات الدفاعية للحلف في ظل حالة «اللايقين» التي أصبح يتسم بها النظام الدولي.

وبالتوازي مع ذلك، ستكون هذه القضية محل جدل خلال ولاية «ترامب» الثانية انطلاقًا من تشككه في التعاون المؤسسي متعدد الأطراف، فضلًا عن انتقاداته المستمرة للحلفاء الأوروبيين لعدم التزامهم بتحقيق هدف الحلف المتمثل في إنفاق 2% من الناتج المحلي الإجمالي على الدفاع، وتلويحه بالانسحاب من الحلف كنوع من ممارسة الضغط على

الحلفاء، علاوة على إعلانه عن إعادة تمركز القوات الأمريكية المنتشرة على الأراضي الأوروبية. يُضاف إلى ذلك رغبة إدارته المقبلة في توجيه قدراتها الدفاعية إلى تأمين المصالح المرتبطة بالأمن القومي الأمريكي، وبالديناميكيات التنافسية بين واشنطن وبكين من ناحية، وبين روسيا والقوى عبر الأطلسي من ناحية أخرى وذلك دون الانخراط في عدّة جبهات في آن واحد؛ الأمر الذي قد يُفسر رغبة الإدارة الجديدة في وقف الحروب سواء في أوروبا أو الشرق الأوسط.

وفي سياق متصل، يُثير هذا المشهد تساؤلاً مُلحًا حول العلاقة المستقبلية بين الحلفاء الأوروبيين وإدارة «ترامب» في إطار الحلف، وهو ما يتصل بعدد من المتغيرات تتجلى في:

- التحولات الجوهرية التي شهدتها السياسة الدفاعية الأوروبية على مدار ما يقرب الثلاث سنوات في استجابتها للحرب على الساحة الأوكرانية؛ فبحسب معهد «كيل للاقتصاد العالمي» وصلت مساعدات التكتل ما يقدر بحوالي 133 مليار دولار مقابل 91 مليار دولار قدمتهم واشنطن.

• تخلي بعض الدول الأوروبية عن سياسة الحياد، مثل السويد وفنلندا، واستمرار البعض الآخر في الالتزام بإنفاذه الدفاعي مثل: المملكة المتحدة، أو التعهد بزيادته تدريجيًا مثل بولندا. هذا بجانب الانتشار الأمريكي المتزايد على الأراضي الأوروبية منذ اندلاع الحرب، وتعهد إدارة «بايدن» في بيان مشترك تم نشره على هامش قمة واشنطن في يوليو 2024، بنشر صواريخ طويلة المدى في ألمانيا بشكل مؤقت اعتبارًا من 2026.

• الاستجابة المُنسقة التي قام بها حلف «الناتو» للرد على الحرب، باعتباره الضامن التقليدي للأمن عبر الأطلسي، وهو ما برز خلال قمة مدريد 2022 وفيلينوس 2023؛ حيث تعهد الحلفاء خلالهما باستثمار ما لا يقل عن 2% من الناتج المحلي الإجمالي سنويًا في الدفاع. وهو ما تم التأكيد عليه أيضًا في قمة واشنطن 2024، والإشارة إلى أن حوالي ثلثي الأعضاء قد حققوا هذه النسبة.

• تولي رئيس الوزراء الهولندي السابق «مارك روت» منصب الأمين العام

لحلف «الناتو» بداية من أكتوبر 2024، والذي ربطته علاقة صداقة بـ «ترامب» خلال ولايته الأولى؛ مما يعزز احتمالات التعاون بين واشنطن والحلف.

• استمرار حالة التنافس الدولي بين الولايات المتحدة والصين؛ مما يستوجب تعزيز تماسك الكتلة الغربية في مواجهة بكين عبر تقوية الوجود الأمريكي في مجالها الحيوي في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، وتعزيز علاقات الشراكة مع القوى الآسيوية مثل اليابان وكوريا الجنوبية.

لذا، فمن غير المرجح أن يتخلى «ترامب» عن حلف «الناتو» بشكل كامل في ضوء دوره المحوري في تعزيز مكانة واشنطن العالمية، ولكن هذا لا يعني تراجعها عن سياسة الضغط الأقصى التي يمارسها على الحلفاء وسيكون في مقدمتهم الدول التي لم تحقق هدف 2%، مع احتمالية أن تزيد هذه النسبة بشكل تدريجي، وإدخال بعض التعديلات على سياسات وأدوار الحلف مثل تقييد عملية التوسع التي قد تكون مرهونة بصفقة «اليوم التالي» في أوكرانيا برغم من تأكيد قمة واشنطن لعام 2024 على أن

مستقبل أوكرانيا داخل الحلف ولكن من دون وضع جدول زمني لمسار العضوية، أو توجيه دعوة للانضمام. الأمر الذي يعني أن القوى الأوروبية قد تواجه مزيدًا من الضغوط خلال الولاية الثانية لـ «ترامب» بشأن التعاون تحت مظلة حلف «الناتو».

3 - العلاقات الأوروبية-الصينية:

اعتمد «ترامب» في اختياره لأعضاء إدارته على المُتقاربين مع مواقفه إزاء الملفات ذات الأولوية، تجنبًا للتحديات التي واجهها خلال ولايته الأولى نتيجة التباين في إدارة الملفات الخارجية؛ مما أدى إلى تزايد الاستقلالات. تجلّى ذلك في اختياره لمستشار الأمن القومي ووزير الخارجية وهم محافظان ولديهما مواقف متشددة إزاء الصين؛ مما يعني احتمالية مواصلة الإدارة الجديدة للحرب التجارية ضد الصين عبر فرض المزيد من الرسوم الجمركية.

ما قد يفرض على القوى الأوروبية تحديًا متزايد في علاقاتهم مع الصين نتيجة تباين الرؤى على جانبي الأطلسي؛ ففي حين تعتبر واشنطن بكين منافسًا لها في النظام الدولي، ومهددًا لمصالحها، يرى الاتحاد الأوروبي بكين «شريكًا في إدارة

التحديات العالمية، ومنافسًا اقتصاديًا، ومنافسًا ممنهجيًا». لذا، قد يكون من الصعب على دول التكتل تبني ذات السياسات الأمريكية إزاء الصين، رغم فرض المفوضية الأوروبية برئاسة «أورسولا فون دير لاين» رسومًا جمركية إضافية على الواردات الصينية من السيارات الكهربائية للحد من تبعات المنافسة غير العادلة على المنتجات الأوروبية، وكذا تولي رئيسة الوزراء الإستونية السابقة «كايا كالاس»، ذات المواقف الحادة تجاه السياسات الصينية، منصب الممثل الأعلى للسياسة الخارجية الأوروبية بداية من ديسمبر 2024.

واتصالًا بذلك، قد تحمل توجهات «ترامب» المتشددة إزاء الصين انعكاسات على العلاقات مع القوى الأوروبية على المستوى الثنائي، يتجلى أبرزها فيما يلي:

• في حين تتقارب المملكة المتحدة مع الموقف الأمريكي إزاء الصين، وخاصة بعد تحالف «أوكوس»، فإنه ليس من المتوقع أن تسير العلاقات الأمريكية-البريطانية بالقدر نفسه من التفاهم في عهد إدارة «ترامب» مقارنة بـ «بايدن». إذ

من المرجح أن يستمر حرص واشنطن على الشراكة مع لندن، وخاصة إذا أبقت على «أوكوس» للحد من الصعود الصيني في ظل تشكك «ترامب» في سياسة التحالفات. لكن يظل من الجدير بالذكر أن احتمالات تراجع مستوى التفاهمات في العلاقات بين البلدين قد تكون في صالح تعزيز لندن علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي وتحديدًا على المستوى التجاري والأمني والدفاعي.

• فيما قد تشهد العلاقات الأمريكية-الإيطالية تحولًا في مسار تطور الشراكة في ظل حكومة رئيسة الوزراء «جورجيا ميلوني» التي تتخذ موقفًا حازمًا إزاء الصين تجلّى في الانسحاب من مبادرة «الحزام والطريق»، لكنها مع ذلك أعلنت عن رغبتها في «إعادة إطلاق التعاون الثنائي مع الصين» خلال زيارتها لبكين في يوليو 2024. مما قد يمنحها فرصة للتعاون مع إدارة «ترامب» بدون الدخول في صدام يتعلق بتقاربها مع الصين، لكن تظل هناك بعض التحديات التي يمكن أن تبرز بشأن التعاطي مع الصين في ضوء التكتل الأوروبي.

وفي الأخير، من المُحتمل أن تشهد العلاقات الأمريكية-الأوروبية ضغوطًا جديدة خلال ولاية «ترامب» الثانية، كونها قد تتطلب تكاليف أكبر في سبيل الاحتفاظ بالشراكة الاستراتيجية عبر الأطلسي، ولا سيما مع تزايد حدة التنافس الدولي. الأمر الذي قد يفتح الباب مجددًا أمام الجدل المتعلق بتعزيز الاستقلال الاستراتيجي لأوروبا في مقابل تدعيم الاعتماد على الولايات المتحدة. وعليه، ستكون الأربع سنوات المقبلة بمثابة فصل جديد من العلاقات بين الولايات المتحدة والحلفاء الأوروبيين، قد يحمل في طياته بعض التوترات الناجمة عن تباين الرؤى في إدارة الملفات ذات الاهتمام المشترك، وهو ما سيكون اختبارًا للجانبين سيكشف عن مدى قدرتهما على تجاوزه لضمان تأمين مصالحهم المباشرة القائمة على الترتيبات الأمنية التي تم إرساؤها منذ عقود استنادًا إلى القيم الغربية.

احتواء متزايد:

توجهات إدارة "ترامب" الجديدة إزاء الصين

نوران عوضين

نائب رئيس وحدة الدراسات الاستراتيجية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

من المؤكد أن العلاقات
الأمريكية الصينية سوف تتجه
نحو مزيد من التصعيد خلال
الولاية الثانية لـ «ترامب»



تطلعات المجتمع الدولي، معبرًا عن
أمله في أن يتمسك الجانبان بمبادئ
الاحترام المتبادل والتعايش السلمي
والتعاون المربح للجانبين، وتعزيز
الحوار والتواصل، وإدارة الخلافات
بشكل صحيح، وتوسيع التعاون ذي
المنفعة المتبادلة.

في غضون ساعات من إعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية،
سارع الرئيس الصيني «شي جين بينج» لإجراء اتصال
هاتفي مع «دونالد ترامب»، لتهنئته بهذا الفوز، مؤكدًا
على أن تاريخ العلاقات بين البلدين يشير إلى ما تتسبب
فيه المواجهة من خسارة لكلا الجانبين، وأن العلاقات
الأمريكية الصينية المستقرة والسليمة والمستدامة هي
التي من شأنها خدمة المصالح المشتركة للبلدين وتلبية

1 - عودة التعريفات الجمركية:

كما كان الحال خلال ولايته الأولى، ستظل التجارة هي محور النهج الذي ستعتمده إدارة «ترامب» الجديدة. تعود بداية تطبيق واشنطن تعريفات جمركية على الواردات الصينية إلى مارس 2018، وذلك حينما فرض «ترامب» تعريفات جمركية على منتجات صينية بقيمة 60 مليار دولار؛ بهدف إجبار الصين على تغيير «ممارساتها التجارية غير العادلة». وفي يوليو 2018، فرض «ترامب» تعريفات جمركية إضافية بنسبة 25٪ على منتجات صينية بقيمة 34 مليار دولار؛ الأمر الذي ترتب عليه إعلان وزارة التجارة الصينية عن فرض تعريفات جمركية صينية بنسبة 25٪ على منتجات أمريكية بقيمة 34 مليار دولار، بما في ذلك فول الصويا، أحد أهم الصادرات الزراعية من الولايات المتحدة إلى الصين.

بالنسبة لـ «ترامب»، فقد أدت السياسات الاقتصادية الصينية إلى تحمّل الولايات المتحدة المزيد من الخسائر في الوظائف وإغلاق المصانع، لا سيما بالولايات التي عُرفت باسم «ولايات حزام الصدأ»؛ حيث نقلت العديد من الشركات الأمريكية إنتاجها إلى

يأتي الحرص الصيني على تعجيل تواصلها مع الإدارة الأمريكية الجديدة، بدلاً من الانتظار لعدة أيام مثلما حدث قبل أربع سنوات مع تهنئة الرئيس الصيني لنظيره «جو بايدن»، في ضوء ما أبداه أعضاء إدارة «ترامب» الجديدة بشأن ما تمثله بكين من «تهديد وجودي» لبلادهم، بما يفرض انتهاج سياسات من الحماية التجارية ورفع مستويات الردع كوسيلة لتحديد هذا التهديد، ولأجل أن تصبح أمريكا عظيمة مرة أخرى.

« سياسات أكثر تشددًا:

تشكل سياسات «احتواء الصين» وتقويض أبعاد نفوذها العالمي محور التحركات العالمية المنتظرة لولاية «ترامب» الثانية؛ الأمر الذي يضع العالم على مشارف حقبة جديدة من المنافسة التي لا تتوقف تبعاتها عند حد القوتين العظميين، وإنما تمتد انعكاساتها الملموسة إلى جميع أنحاء العالم، بما يفرض ضرورة النظر في المسارات المختلفة للمواجهة المحتملة، وما تحمله من تداعيات على مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية خلال السنوات الأربع القادمة.

الصين للتمتع بميزة انخفاض كلفة العمالة. وفي هذا الصدد، ربط «ترامب» صراحةً حربه التجارية حينها ضد الصين بضرورة تخلي الأخيرة عن استراتيجيتها «صنع في الصين (MIC 2025)» والتي تطلعت بكين عبرها إلى أن تصبح رائدة على مستوى العالم في القطاعات التكنولوجية المتقدمة.

وبناءً عليه، شكّل التوصل لاتفاق مع الصين من شأنه إعادة التوازن التجاري بين الجانبين هدفًا أمريكيًا نهائيًا لوقف فرض المزيد من التعريفات. وبالفعل، توصل الجانبان إلى اتفاق «المرحلة الأولى» من الصفقة التجارية، في يناير 2020، والذي تتضمن تطبيق الصين إصلاحات هيكلية وتغييرات في نظامها الاقتصادي والتجاري، اشتمل على التزامات صينية باستيراد المزيد من الواردات من الولايات المتحدة ومعالجة مخاوف واشنطن بشأن الملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا.

وبرغم ما كان منوطًا بأن يحققه الاتفاق من زيادة في الصادرات الزراعية والطاقة الأمريكية إلى الصين، لم يقترب الاتفاق من تحقيق أي من أهدافه. ومن ثمّ، يعود

«ترامب» إلى البيت الأبيض عازمًا على تصعيد حدة المنافسة التجارية مع بكين، بهدف حماية العمال الأمريكيين وتقليص العجز التجاري الثنائي الكبير الذي يصب في صالح الصين، وذلك عبر اتباع مجموعة من الإجراءات من ضمنها إلغاء وضع الدولة الأكثر تفضيلًا مع الصين، ورفع نسبة التعريفات الجمركية المفروضة على جميع الواردات الصينية لتصل إلى نحو 60%، علاوة على التخلص التدريجي من واردات السلع الأساسية من الصين، بما يسهم في القضاء تمامًا على الاعتماد على الصين في جميع المجالات الحيوية، بما في ذلك الإلكترونيات والصلب والأدوية.

وتنفيذًا لرؤيته، اختار «ترامب» تعيين أكثر المتشددین المناهضين للصين في إدارته، ومن بينهم «ماركو روبيو» المرشح لتولي وزارة الخارجية، وسيكون «روبيو» أول وزير خارجية أمريكي يخضع لعقوبات من بكين، مما يعني عدم تمكنه من زيارتها خلال توليه منصبه بشكل رسمي. وتبعًا لتقرير «العالم الذي صنعه الصين» الذي نشره «روبيو» في سبتمبر 2024، تتصدر بكين العديد من الصناعات التي ستحدد التفوق الجيوسياسي

في القرن الحادي والعشرين. في المقابل، فقد أصبحت واشنطن في موقف أضعف مما كانت عليه في الماضي؛ فقد أدت عقود من الإفراط في التنظيم و«التجارة الحرة» مع الاقتصادات المعادية للصين إلى تآكل القاعدة الصناعية الأمريكية. وبحسب «روييو»، يتعين على واشنطن أن تتحرك بشكل عاجل لحماية نفسها مما أسماه بـ «افتراس» الصين وإعادة تشغيل صناعتها «المريضة»، وهو ما يتطلب سياسة صناعية جريئة لدعم القطاعات الحيوية للأمن الوطني والاقتصادي. يتوازى ذلك مع فرض حواجز تجارية قوية، وبقطة أكبر ضد الدعاية والتجسس وسرقة التكنولوجيا الصينية، وخاصة في قطاعات الفضاء والزراعة والتكنولوجيا الحيوية، حيث تحتفظ واشنطن بالريادة.

وكما كان الحال سابقًا، يتمثل الهدف النهائي من وراء هذا التصعيد في إما الوصول إلى صفقة تجارية جديدة تتناسب مع حجم الرؤية الأمريكية الراهنة لحجم التهديد الصيني حيالها، أو إحياء اتفاقية المرحلة الأولى كنقطة بداية لصفقة جديدة أكثر شمولًا. ومع ذلك، سيرتبط تحقيق هذا الهدف النهائي أولاً بمدى تفضيل وقدرة أعضاء الإدارة الأمريكية

الجديدة على تحقيق الانفصال الشامل عن الصين، وثانيًا بطبيعة الموقف الصيني وما إذا كان سيتجه نحو التشدد عبر تطبيق مجموعة من الإجراءات المقابلة؛ كفرض قيود على الوصول الأمريكي إلى المعادن النادرة والليثيوم التي تشكل أهمية حيوية في صناعة التكنولوجيات الحديثة، أو الحد من الواردات الزراعية، أو معاقبة مجموعة من الشركات مثل «آبل» و«تيسلا»، أو خفض قيمة «اليوان»، أم ستفضل بكين التفاوض وإدارة النزاع بالنظر إلى ما يواجهه الاقتصاد الصيني حاليًا من تحديات داخلية.

وعلى خلاف المنافسة التجارية، لا يزال من غير الواضح موقف «ترامب» من الاستثمارات الصينية في الولايات المتحدة، أو الاستثمارات الأمريكية في الصين. فبينما تقدمت حملته بوعود من شأنها «فرض قواعد جديدة لمنع الشركات الأمريكية من الاستثمار في الصين ومنع الصين من شراء أمريكا، والسماح فقط بالاستثمارات التي تخدم المصالح الأمريكية»، أعلن «ترامب» عن دعوته شركات السيارات الصينية لبناء مصانع في الولايات المتحدة، بما يتعارض مع مخاوف واشنطن بشأن نقل البيانات عبر السيارات الصينية.

مشاكلها الخاصة، والتي تتلخص في الغالب حول الصين.

يرز أيضًا في موقف المرشح لمنصب مستشار «ترامب» للأمن القومي، «مايك والتز»، الذي دعا في حديث معه بصحيفة «فاينانشال تايمز»، في سبتمبر 2024، إلى ضرورة تعزيز قدرة بلاده على الردع ضد الصين، عبر التحول نحو المحيط الهادئ، في ضوء سعي الصين نحو إتمام «أسرع عملية بناء عسكري منذ ثلاثينيات القرن العشرين».

علاوة على ذلك، فقد اتهم المرشح لمنصب وزير الدفاع «بيت هيجيسيث» الصين ببناء جيش مخصص لهزيمة الولايات المتحدة، وامتلاك بكين رؤية طويلة المدى لا تقتصر على الهيمنة الإقليمية فحسب، وإنما العالمية أيضًا. وفي أواخر ديسمبر 2024، أعلن «ترامب» عن تعيين «إلبريدج كولبي» وكيل وزارة الدفاع للسياسة. وتجدر الإشارة إلى أن «كولبي» قد عمل خلال إدارة «ترامب» الأولى على توجيه سياسة وزارة الدفاع، وهو من دعاة بناء الأصول العسكرية والردع كوسيلة لتجنب الحروب الأمريكية المستقبلية، وخاصة مع الصين.

وعلى صعيد متصل، فعلى الرغم من موقفه الداعم لحظر منصة التواصل الاجتماعي «تيك توك» في أثناء توليه الرئاسة، نظرًا لما تشكله من مخاطر على الأمن القومي الأمريكي، أبدى «ترامب» خلال حملته الرئاسية تغيرًا في موقفه؛ إذ أعرب عن معارضته مشروع قانون يجبر المنصة على سحب استثمارات من مالكيها الصيني أو مواجهة حظر في الولايات المتحدة. وبناءً عليه، أسفر هذا التناقض عن حالة من عدم اليقين بشأن مستقبل الاستثمارات الصينية والأمريكية في أسواق كلي منهما.

2 - فرض الردع في آسيا:

يمتد التشدد الذي تتسم به إدارة «ترامب» المقبلة إلى قطاع الدفاع، حيث تعزيز القدرة العسكرية الأمريكية الرادعة للصين. في الواقع، يتفق أبرز أعضاء الإدارة المقبلة بشأن أولوية هذا الهدف. فبحسب «جي دي فانس»، نائب الرئيس الأمريكي، لا تملك الولايات المتحدة القدرة الصناعية لدعم حرب في أوكرانيا، أو حرب في إسرائيل، أو حرب محتملة في شرق آسيا إذا غزت الصين تايوان، لذا يتعين عليها الاختيار والتركيز على

وبذلك، تتضح مدى تكامل ووحدة الرؤية لدي فريق «ترامب» القادم بشأن ضرورة فرض وجود عسكري أمريكي قوي في آسيا قادر على منع تطوير الصين نقاط الاشتغال الراهنة حول تايوان أو بحر الصين الجنوبي إلى مواجهات مباشرة. ومن ثمّ، قد تلتمز إدارة «ترامب» القادمة بتعزيز حضورها العسكري في منطقة المحيطين الهندي الهادئ، عبر تسير دوريات مشتركة وإجراء تدريبات عسكرية مشتركة، وزيادة مبيعات الأسلحة إلى الدول الحليفة كالهند واليابان وتايوان، إلى جانب الحفاظ على نمط التحالفات متعددة الأطراف في منطقة المحيطين الهندي الهادئ، والتي ازدهرت بشكل ملموس خلال ولاية الرئيس «جو بايدن».

ولكن على خلاف إدارة سلفه التي أعطت الأولوية لنهج دعم الحلفاء، تستند إدارة «ترامب» إلى النهج المعاملاتي القائم على حسابات المكسب والخسارة وهو ما برز في مطالبته تايوان بـ «الدفع» مقابل استمرار الدفاع عنها، علاوة على عزمه تطبيق تعريفات جمركية على الرقائق الواردة منها، بدافع حماية صناعة الرقائق الأمريكية من

السرقعة التايوانية. هذا فضلاً عن تهديداته المتكررة بسحب القوات الأمريكية من كوريا الجنوبية طالما لم توافق الحكومة هناك على تحمل تكلفة وجودهم، والتي حددها «ترامب» بأكثر من 10 مليارات دولار.

وتبرز سياسة المعاملات أيضاً في تصريحه الخاص بعزمه رفع التعريفات الجمركية الموجهة ضد بكين إلى ما نسبته 200%، في حال إقدام الأخيرة على غزو تايوان، بما يتناقض إلى حد ما مع طبيعة النهج الذي اتبعه بالسابق. فخلال ولايته الأولى، أجرى «ترامب» محادثة مع رئيسة تايوان حينها «تساي إنغ ون»، ليصبح أول رئيس أمريكي يتحدث مباشرة مع نظيرته التايوانية منذ تحويل واشنطن اعترافها ببكين بدلاً من تايبيه، أواخر سبعينيات القرن الماضي. كما عمل «ترامب» على زيادة الدوريات البحرية الأمريكية في المضيق ودفع في اتجاه زيادة مبيعات الأسلحة إلى الجزيرة. ومن ثمّ، يبرز شكلاً من التناقض بين الموقفين، يعزو تفسيره إلى اقتناع الإدارة الجديدة بأهمية أن يتجه الحلفاء نحو زيادة إنفاقهم الدفاعي، إلى جانب منع الصراع من خلال إظهار القوة.

3 - محاولة تقويض شراكات الصين العالمية

من المتوقع أن تعمل إدارة «ترامب» القادمة على محاصرة التحركات والشراكات الثنائية للصين مع دول العالم، لا سيما تلك ذات الصلة بالبنية التحتية التكنولوجية، وذلك للحيلولة دون تنفيذ الصين لمخططاتها الرامية إلى تحقيق الريادة في هذا الخصوص. وهنا، قد تتجه إدارة «ترامب» نحو إما طرح مشروعات بديلة عن تلك المقدمة من الجانب الصيني، أو التلويح بفرض تعريفات جمركية جديدة، في حال ما إذا خُيرت هذه الدول ما بين الولايات المتحدة أو الصين.

وقد كشفت تصريحات «ترامب» اللاحقة لإعلان فوزه بالانتخابات الرئاسية عن استعداداته المضي قدماً في مواجهات أخرى بعيداً عن آسيا في سبيل تقييد الانتشار العالمي للصين. وتبرز في هذا الصدد تصريحاته المطالبة بشراء جزيرة «جرين لاند» من حكومة الدنمارك، حيث يعد تقويض الحضور الصيني بالجزيرة الغنية بالموارد الطبيعية من ضمن الأهداف المرتبطة بهذا المطلب. علاوة على تهديده باستعادة السيطرة على قناة «بنما»، وذلك في ضوء السماح للجند

واتصالاً بذلك، أشار «كولبي»، عبر منصة X، في أغسطس 2024، إلى أن الحرب مع الصين واردة للغاية، ومن المرجح أن تكون تايوان هي النقطة المحورية لهذه الحرب. موضعاً أنه لتجنب هذه الحرب، يتعين على واشنطن تركيز مواردها العسكرية على آسيا، بجانب الضغط بقوة على تايوان لزيادة إنفاقها الدفاعي وتجنب إثارة بكين بلا داع في قضية جوهرية بالنسبة لها.

وفي مقاله المنشور على موقع جريدة «وول ستريت جورنال»، سبتمبر 2024، أشار «كولبي» إلى أن تايوان في حد ذاتها لا تشكل أهمية وجودية بالنسبة للولايات المتحدة، وإنما تتلخص المصلحة الرئيسية في حرمان الصين من الهيمنة الإقليمية على آسيا، وتايوان مهمة للغاية لتحقيق هذا الهدف، ولكنها ليست أساسية. وبالتالي، يتمثل المخرج الأساسي هنا في تهيئة قدرة تايوان على الدفاع عن نفسها بمستوى معقول من التكلفة والمخاطر بالنسبة للأمريكيين. وفي وقت سابق، أشار «كولبي» أيضاً إلى أنه في حال سيطرت بكين على تايوان، يتعين على واشنطن ضمان تعطيل أو تدمير صناعة «أشباه الموصلات» الرائدة في تايوان حتى لا تقع «سليمة» في يد بكين.

الصينيين بتشغيل هذا الممر المائي؛ الأمر الذي نفته السلطات الرسمية في بنما.

فيما قد يعمل «ترامب» بشكل غير مباشر، على تطبيق سياسة «فرق تسد» بمجرد عودته إلى البيت الأبيض، وذلك عبر تفكيك محور «الصين - روسيا - كوريا الشمالية». فقد أكد «ترامب» خلال حملته الانتخابية على عزمه إنهاء الحرب في أوكرانيا «خلال يوم واحد» من توليه منصبه، الأمر الذي من شأنه أن يعيد شكلًا من التواصل ما بين واشنطن وموسكو، قد تأمل واشنطن بمقتضاه أن ينعكس بالسلب على مسار الشراكة الروسية الصينية.

وفي ذات الإطار، يتردد الحديث بشأن احتمال اتجاه «ترامب» نحو التفاوض مجددًا مع كوريا الشمالية بشأن برنامجها النووي، وذلك من منطلق أن «ترامب» قد كان هو الرئيس الوحيد الذي نجح في التواصل المباشر مع الرئيس الكوري الشمالي «كيم جونغ أون»، بل وكان أول رئيس أمريكي تطأ قدمه كوريا الشمالية. ومع ذلك، من غير المحتمل أن تنجح هذه الجهود في تقويض الارتباط المتنامي ما بين روسيا وكوريا الشمالية مع

الصين، وذلك في ضوء عدم نجاح الولاية الأولى لـ «ترامب» في تنفيذ مثل هذا الهدف، علاوة على ما أسفرت عنه الحرب في أوكرانيا من ارتباط متزايد، لا سيما ما بين الصين وروسيا من ناحية، وروسيا وكوريا الشمالية من ناحية أخرى.

ختامًا، من المؤكد أن العلاقات الأمريكية الصينية تتجه نحو مزيد من التصعيد خلال الإدارة المقبلة لـ «ترامب»، والذي قد لا يكون مرتبطًا فقط بأبعاد اقتصادية أو أمنية، وإنما قد يمتد ليشمل أبعادًا سياسية متصلة بأوضاع حقوق الإنسان، ومع ذلك، من المرجح أن تظل أولوية الإدارة الأمريكية الجديدة منصبة على الحمائية الهادفة إلى التوصل إلى صفقة تلبي المطالب التجارية الأمريكية، بالتوازي مع تعزيز القوة العسكرية الأمريكية داخل المحيط الآسيوي بما يحول دون تعزيز بكين لهيمنتها الإقليمية في هذه المنطقة.

وبرغم ما يبدو من توجهات أمريكية هادفة إلى تقويض الحضور الصيني العالمي، فقد تفسح حمائية وانعزالية «ترامب» المرتقبة مساحة أمام تطوير الصين لحضور أكثر



تشابكًا عالميًا، لا سيّما إزاء الجنوب العالمي. ففي سبيل التحايل على التعريفات الجمركية، من المُرجح أن تتجه الصين نحو توسيع تجارتها مع الدول الأقل ارتباطًا مع واشنطن، إلى جانب التوسع في إنشاء وتعزيز سلاسل توريد مع دول مختلفة. فيما قد تأمل بكين أن يؤدي عزم الإدارة الأمريكية الجديدة تقليص مشاركتها العالمية إلى تقويض مصداقية الولايات المتحدة لدى حلفائها بما يدفعهم نحو إعادة النظر في علاقاتهم مع بكين، والتي ستبدو من جانبها أكثر اتساقًا مع أهدافهم وأولوياتهم العالمية، لا سيما تلك التي تتطلب تعاونًا عالميًا كقضايا الصحة العامة وتغيّر المناخ والطاقة المتجددة.

مشهد إقليمي مُغاير

ماذا تحمل ولاية «ترامب» الثانية للشرق الأوسط؟

ماري ماهر

باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

من المتوقع إعادة طرح رؤية
«السلام الاقتصادي» حتى وإن
حملت مسمى مختلف



وأطلقت دولاً مبادرات لمعالجة ملفات داخلية إشكالية، وراحت القوى الإقليمية الرئيسية تُعيد خلط وترتيب أوراقها، بينما لا يزال الترقب يحكم استجابة بعض صناعات القرار انتظاراً للصفقات المحتملة التي ربما يحملها «ترامب» في

يبدو أن الشرق الأوسط استعد مبكراً لولاية «ترامب» الثانية فقبلما أن يتولى منصبه رسمياً في 20 يناير 2025 تموج المنطقة فوق صفيح ساخن وتشهد محاولات لإعادة رسم خرائطها الجيوسياسية تنذر بتحولات جذرية في موازين القوى وطبيعة التحالفات القائمة حيث تفجرت صراعات ظلت جامدة وساكنة لسنوات، وهدأت جهات أخرى بموجب تسويات سريعة،

جعبته للمنطقة، وعليه، تناقش هذه الورقة تداعيات ولاية «ترامب 2.0» على الملفات المحورية في الشرق الأوسط.

◀ سياسات محتملة:

يسبق تناول المسارات المحتملة لتعاطي إدارة «ترامب» الثانية مع ملفات وقضايا المنطقة ضرورة الإشارة إلى ثلاثة متغيرات أساسية ربما تحكم طبيعة التأثيرات المحتملة: أولها: أن الشرق الأوسط الحالي تغير بشكل كبير عن ولاية «ترامب» الأولى، وثانيها: أن «ترامب» بات أكثر خبرة بقضايا المنطقة مقارنةً بولايته الأولى، وثالثها: أن الشخصيات المرشحة لتولي المناصب الرئيسة في إدارته تظهر اهتمامًا بملفات شرق أوسطية تتعلق خصوصًا بإسرائيل وإيران والخليج. وفيما يلي أبرز التداعيات المحتملة لعودة «ترامب» على ملفات الشرق الأوسط

• **تصفية القضية الفلسطينية:** استنادًا إلى خبرة الولاية الأولى للرئيس الأكثر تأييدًا لإسرائيل، من المتوقع أن يُقدم «ترامب» دعمًا مطلقًا للسياسة الإسرائيلية الهادفة لتصفية وإنهاء القضية الفلسطينية، وربما يترافق ذلك مع تقديم ضمانات

وتطمينات لصديقه الشخصي «بنيامين نتنياهو» بشأن مستقبله السياسي وحمايته من المسألة القانونية عقب إنهاء حرب غزة وحال عدم قدرة ائتلافه على الفوز بالانتخابات المقبلة حسبما تُظهر استطلاعات الرأي. كما يُرجح دعم صفقة ما بشأن «اليوم التالي» في غزة تضمن نصرًا حاسمًا لإسرائيل وتراعي مصالحها الأمنية بما يمنع حركة حماس ووكلاء إيران الإقليميين من تشكيل تهديد جديد لها، حيث يرفض «ترامب» العودة إلى ما يسمى «الصراع منخفض الشدة» على غرار المفاوضات التي جرت عام 2014 بين إسرائيل وحماس والتي يعتقد أنها أتاحت للحركة الفرصة لإعادة بناء قدراتها العسكرية وتنفيذ هجوم 7 أكتوبر، ويتوقع أيضًا أن يدعم «ترامب» المخطط الإسرائيلي لتفريغ سكان غزة من سكانها واستمرار احتلالها، وتوسيع السيطرة على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية.

هذا، وتكشف اختيارات «ترامب» بشأن المسؤولين الرئيسيين لإدارته النهج المتشدد تجاه الفلسطينيين؛ إذ يشترك المرشحون

لمناصب وزارة الدفاع ووزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي والسفير الأمريكي لدى إسرائيل والمبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط في ارتباطهم القوي بإسرائيل والتزامهم بالعلاقات بين الولايات المتحدة وإسرائيل، كما أنهم من المؤيدين الأقوياء ليس فقط لإسرائيل ولكن أيضًا لسياسات حكومتها اليمينية المتشددة الحالية. وبينما يستند بعضهم في دفاعه المتحمس عن إسرائيل إلى أسس استراتيجية، يتحرك آخرون وفق منظور ديني وبموجب نظرة عالمية قائمة على صراع الحضارات. فعلى سبيل المثال يرفض «مايك هاكابي»، المرشح لمنصب السفير الأمريكي لدى إسرائيل، وجود فلسطين ويشير إلى الضفة الغربية بالأسماء اليهودية «يهودا والسامرة».

وعلى الرغم من غياب «جاريث كوشنر» صهر «ترامب» المعروف بمبادرته «صفقة القرن» عن قائمة المرشحين، يتوقع إعادة طرح رؤية «السلام الاقتصادي» حتى وإن حملت مسمى مختلفًا مع إدخال تعديلات تتناسب والتطورات التي طرأت على القضية الفلسطينية منذ إدارة «ترامب» الأولى، وبما يضمن القضاء نهائيًا على فكرة الدولة

الفلسطينية المستقلة أو العودة لحدود 1967 أو عودة القدس للسيادة الفلسطينية، بالنظر إلى أن صيغة «حل الدولتين» غير واردة أمريكيًا وغير مقبولة إسرائيليًا، حيث يتوافق «ترامب» أيديولوجيًا مع حكومة «نتنياهو» اليمينية المتطرفة في رفضها المطلق لمفهوم حل الدولتين.

وتتضاعف الخطورة بالنظر إلى سياسات «ترامب» العدائية ضد وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «الأونروا»؛ فقد أوقف التمويل الأمريكي للوكالة عام 2018 بشكل كلي قبل أن يستأنفه الرئيس «بايدن» جزئيًا عام 2021، لذا، تُثير عودته للبيت الأبيض مخاوف الرجوع لسياسة قطع التمويل لا سيَّما أنه هدد بحل الوكالة ذاتها. كما رشح «إليز ستيفانيك»، عضوة الكونجرس المعروفة بمناصرتها لإلغاء تمويل «الأونروا»، لتكون سفيرة واشنطن لدى الأمم المتحدة، بما يعني أنه حال توليها المنصب فعليًا سيعاني الفلسطينيون الذين يعتمدون على «الأونروا» وغيرها من وكالات الأمم المتحدة للحصول على الخدمات الأساسية مثل الرعاية الصحية والتعليم من صعوبات شديدة وتدهور ظروفهم المعيشية.

• **إنهاء حالة الحروب الممتدة:** يُقدم «ترامب» نفسه باعتباره «صانع سلام» قادرًا على إرساء السلام والاستقرار بواسطة القوة موجّهًا انتقادات لاذعة لإدارة «بايدن» مُحملاً إياها مسؤولية انفجار الأوضاع في الشرق الأوسط نتيجة ضعفها، كما أن نهج «أمريكا أولاً» الذي يتبناه يتطلب وضع حد لاستنزاف القدرات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية في الخارج. وعليه، يُتوقع أن يضع «ترامب» خطوطًا حمراء عرضية لحلفائه الإقليميين لا يُمكنهم تجاوزها مع الضغط لوضع حد لحالة الحروب الممتدة تجنبًا لجر الولايات المتحدة إلى حالة حافة الهاوية بحيث لا يبقى أمامها خيارًا سوى التورط في حرب إقليمية، بما يضمن عدم استنزاف القدرات العسكرية الأمريكية ويُعزز صورته كزعيم قوي قادر على ضبط تفاعلات الشرق الأوسط وإرساء السلام الإقليمي؛ بالنظر إلى أن استمرار الحروب الإقليمية تُظهره أمام الرأي العام بمظهر الزعيم الضعيف غير القادر على الوفاء بوعوده. ولعل حرب لبنان تُمثل نموذجًا لانعكاس عودة «ترامب» على الملفات الإقليمية؛

فرغم توافق الأطراف المباشرة وغير المباشرة الفاعلة بما في ذلك بيروت وإسرائيل وإيران على إنهاء الحرب لاعتبارات الإنهاك العسكري والسياسي وإنجاز الأهداف الميدانية الرئيسية، يبقى من الصعب إغفال عامل «ترامب» في التوصل لاتفاق وقف إطلاق النار حتى وإن أشرفت إدارة «بايدن» على إتمامه؛ إذ استضاف «ترامب» في أوائل نوفمبر وزير الشؤون الاستراتيجية الإسرائيلي «رون ديرمر» مُكرّرًا عليه ضرورة تنفيذ وقف إطلاق النار قبل تنصيبه، ليلتقي بعد ذلك بـ «جاريث كوشنر»، أحد مهندسي اتفاقيات إبراهيم، لينجز الأطراف خلال الشهر ذاته ترتيبات وقف إطلاق النار.

• **إضعاف إيران وقطع أذرعها الإقليمية:** تنظر طهران إلى عودة «ترامب» للبيت الأبيض بحذر شديد حيث من المرجح أن يتبنى موقفًا متشددًا يتميز بتكثيف الضغوط الاقتصادية والدبلوماسية ضدها كاستراتيجية لإضعاف النظام بل وإضعاف قدرته على تمويل برنامجه النووي والصاروخي اللذين تشكلان تهديدات للاستقرار، وصولًا لهدف استراتيجي يتعلق بحصر إيران داخلها

حدودها الجغرافية وتقويض نفوذها الإقليمي. ويشير ترشيح «بيت هيفسيث»، المذيع في قناة «فوكس نيوز»، كوزير للدفاع إلى موقف متشدد ضد طهران؛ إذ وصفها بأنها «نظام شرير».

وبينما يظل خيار تغيير النظام الإيراني غير مطروحًا -على الأقل خلال الأمد القصير- تبقى خيارات أخرى محتملة ضمن سياسة «أقصى ضغط»، بما في ذلك تنفيذ أكثر صرامة للعقوبات الأمريكية، وقطع خطوط تهريب النفط الإيراني، ويُمكن تفعيل «آلية الزناد» بعد «يوم النهاية»، وهو يوم 18 أكتوبر 2025 الذي ستنتهي بطوليه وصاية مجلس الأمن على الاتفاق النووي وستلغى العقوبات الدولية المفروضة على إيران، التي عُلفت بمقتضى الاتفاق، وستخرج من الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة، ومن ثمّ تتيح «آلية الزناد» إعادة تطبيق العقوبات الدولية بشكل تلقائي دونما «فيتو» روسي أو صيني. علاوة على ملاحقة وإضعاف أذرعها الإقليمية، والضغط على الدول العربية للامتناع عن تحسين العلاقات مع طهران، وتنفيذ عمليات اغتيالات بحق شخصيات سياسية وعسكرية وأخرى تابعة للمليشيات.

يبدو أن هناك انفتاحًا إيرانيًا للتفاوض مع إدارة «ترامب» واستكشاف فرص التوصل لاتفاق لا سيّما أن الرئيس الأمريكي الجديد أظهر من جهته ميلًا إلى التحول بين استخدام القوة والدبلوماسية الجريئة في التعامل مع خصوم الولايات المتحدة التقليديين، ومن جانب آخر تعاني إيران لحظة انهيار استراتيجي دفعتها إلى إعادة تقييم حساباتها، وربما فُتحت خلال الأشهر الأخيرة قنوات اتصال مع «ترامب» أفضت إلى تفاهات غير مُعلنة لكن إرهاباتها تجلت بوضوح في تخليها عن مساندة الرئيس السوري السابق بشار الأسد وتأمين خروج مستشاريها العسكريين من الساحة السورية، وقبلها الموافقة على اتفاق وقف إطلاق النار بين حزب الله وإسرائيل، وهي خطوات قد تأتي ضمن صفقة أشمل تتضمن رفع أو تخفيف العقوبات و ضمان بقاء نظامها والوصول لاتفاق بشأن البرنامج النووي مقابل إبداء قدر من المرونة إزاء لاءات «ترامب» الثلاثة؛ لا نفوذ ولا أذرع إقليمية ولا صواريخ بالستية.

• توسيع الشراكة الاستراتيجية مع تركيا ومنحها دورًا إقليميًا أكبر: رغم مرور العلاقات التركية الأمريكية بفترات متوترة

للغاية خلال إدارة «ترامب» الأولى تضمنت فرض خمس دفعات من العقوبات ضد أنقرة، فإن الرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» مستعد لفتح صفحة جديدة مع «ترامب 2.0» وفق أسس براجماتية اعتمادًا على تفعيل «الدبلوماسية الشخصية»؛ إذ خلق الرئيسان علاقات شخصية وثيقة عززها إعجاب «ترامب» بشخصية «أردوغان» باعتباره زعيمًا قويًا -من وجهة نظره- ما يُسهل فتح قنوات تواصل مباشرة وتنسيق مشترك بشأن التطورات الإقليمية والدولية. وفي هذا الإطار، يُتوقع أن يمنح «ترامب» تركيا دورًا وظيفيًا أكبر على الساحتين الإقليمية والدولية ضمن سياسة تفويض الحلفاء الإقليميين بدور أكبر في تنفيذ السياسات الأمريكية، ولا سيَّما أن واشنطن لا تعتبر أنقرة تهديدًا لنفوذها في الشرق الأوسط بحكم صيغة التحالف الاستراتيجي ضمن حلف شمال الأطلسي.

ولا يُمكن قراءة تطورات المشهد السوري وسيطرة هيئة تحرير الشام (المدعومة من تركيا) بمعزل عن الاستعدادات المبكرة لعودة «ترامب»؛ حيث أرادت أنقرة انتهاز

فرصة مساعي إسرائيل ومن خلفها الولايات المتحدة لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط لتأكيد حضورها في معادلة التوازن الإقليمي الجديدة وتعزيز أهميتها الجيوسياسية وتقديم نفسها باعتبارها الشريك الاستراتيجي المناسب لواشنطن لتقويض النفوذ الإقليمي لإيران وتقليل أذرعها المليشياوية مقابل صفقة تتضمن صيغة ما لإنهاء الخطر الكردي. وربما تطرح تركيا نفسها كوسيط إقليمي محتمل فيما يتعلق بحرب غزة لا سيَّما أنها حافظت على الشراكة الاستراتيجية مع إسرائيل ولديها أيضًا علاقات وثيقة بحركة حماس. كما قد يفتح «ترامب» الباب أمام مشاركة تركيا في عملية سلام بأوكرانيا؛ نظرًا لقدرة «أردوغان» على الدخول في حوار مع الرئيسين الروسي والأوكراني.

وعلى الصعيد الثنائي، تتطلع أنقرة لمعالجة أزمة شراء منظومة الدفاع الجوي الروسية S-400 والعودة لبرنامج تصنيع المقاتلات الشبحية F-35، إلا أن تلك المسألة ستظل رهينة للصفقات الثنائية ولتخلي أنقرة عن المنظومة الروسية سواء بتخزينها والسماح بإجراءات تفتيش أو بيعها إلى

طرف ثالث. كذلك تأمل أنقرة جذب مزيد من الاستثمارات الأمريكية ورفع مستوى التعاون التكنولوجي مع واشنطن نظرًا لارتباطات وخبرات «إيلون ماسك» -الرئيس التنفيذي لشركة «تسلا» والذي أصبح أحد أركان إدارة «ترامب» الجديدة بعد تكليفه بقيادة لجنة الكفاءة الحكومية- السابقة مع النظام التركي. ومع ذلك، تخشى تركيا أيضًا نهج العقوبات الاقتصادية إذا تدهورت العلاقات الثنائية مرة أخرى؛ فقد ألحقت العقوبات السابقة خلال ولاية «ترامب» الأولى أضرارًا بالاقتصاد التركي وخلفت استياءً لدى أنقرة، ناهيك عن المخاوف التركية من التبعات الاقتصادية لسياسة الحماية التجارية التي يُفضلها «ترامب» بينما تسعى أنقرة لرفع معدلات التبادل التجاري مع واشنطن التي تُسجل حاليًا حوالي 30 مليار دولار.

ويأمل «أردوغان» أن يدعم «ترامب» طموحاته السياسية فيما يتعلق بإجراء تعديلات دستورية يُمكن أن تُفضي إلى إعادة انتخابه مُجددًا رغم انتهاء المدد الدستورية المُحددة له بموجب الدستور الحالي بالنظر لإعجاب «ترامب» بشخصية «أردوغان» واعتباره من الزعماء الأقوياء، وذلك باتباع عدة سياسات

بما في ذلك تطوير علاقات اقتصادية إيجابية وضح المزيد من الاستثمارات في الاقتصاد التركي لا سيَّما أن العامل الاقتصادي لعب دورًا محرِّكًا للناخبين لصالح المعارضة خلال الانتخابات المحلية الأخيرة في مارس 2023، ودعم سياسات معالجة القضية الكردية وتمكين تركيا من تحقيق نجاحات ضد حزب العمال الكردستاني في سوريا والعراق، وتمكين أنقرة من رفع أهميتها الجيوسياسية على الساحة العالمية بما يُساعد «أردوغان» في بناء إرث شخصي إيجابي باعتباره الزعيم الذي استطاع استعادة مكانة تركيا في العصر الحديث، والامتناع عن انتقاد أوضاع الديمقراطية وحقوق الإنسان.

• **توسيع الاتفاقيات الإبراهيمية:** ينظر «ترامب» إلى نجاحه في تحفيز أربعة بلدان عربية؛ هم: الإمارات والبحرين والمغرب والسودان، على توقيع اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل باعتباره إنجازًا سياسيًا ضخمًا ضمن استراتيجيته طويلة الأمد لإعادة تشكيل خرائط الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط من خلال إدماج إسرائيل في نظام أمن إقليمي جديد يوازن طموحات إيران الجيوسياسية والأيدولوجية،

ومساعدة إسرائيل على تشكيل تحالفات إقليمية جديدة تتجاوز التوترات التقليدية مع العالم العربي. وعليه، يُرجح أن يكثف «ترامب» جهوده لتسريع ضم السعودية إلى الاتفاقيات الإبراهيمية، وربما يدعو دولاً عربية إضافية إلى التطبيع مع إسرائيل، بهدف تعزيز إرثه الذي بدأه خلال ولايته الأولى باستكمال حلقات التقارب العربي الإسرائيلي، وهي العملية التي بدأتها إدارة «بايدن» مع الرياض وتعثرت نتيجة العدوان الإسرائيلي على غزة ولبنان، وذلك رغم عدم ترجيح تقديم إسرائيل تنازلات حقيقية مقابل التطبيع مع الرياض فقد يعتمد «ترامب» (حوافز/ضغوط) لتسريع العملية ربما عبر تسويق قدرته على وقف إطلاق النار في غزة ولبنان وبعض مكونات خطة السلام الاقتصادي المحتملة كإنجاز لصالح القضية الفلسطينية، أو عن طريق جعلها شرطاً لتوقيع صفقة أمنية مع المملكة تتضمن وصولها إلى الأسلحة الأمريكية المتقدمة والتكنولوجيا النووية المدنية والتقنيات المتطورة، والإسهام في بناء برنامج نووي سلمي، وتقديم بعض الضمانات الأمنية المتعلقة بالدفاع عن السعودية حال تعرضها للتهديد.

وربما يُمكن قراءة تصريحات ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان خلال قمة الدول الإسلامية بالرياض يوم 11 نوفمبر الماضي التي دعا خلالها المجتمع الدولي إلى «إجبار إسرائيل على احترام سيادة الجمهورية الإسلامية الإيرانية الشقيقة وعدم انتهاك أراضيها» من زاوية محاولة مقايضة

«ترامب» بحيث يكون تقليل العلاقات مع إيران مقابلًا لتقديم ضمانات أمنية حقيقية للمملكة في إطار الاتفاقية المحتملة والحصول على مكاسب بشأن القضية الفلسطينية يُمكن تسويقها داخليًا لإرضاء الرأي العام قبل التوقيع على اتفاقية تطبيع مع إسرائيل.



• **ضمان حرية الملاحة في الممرات البحرية:** تحظى حرية الملاحة عبر المضائق الرئيسية، وبالأخص هرمز وباب المندب، بأولوية لدى الولايات المتحدة بغض النظر عن كون الإدارة جمهورية أم ديموقراطية، ومن المتوقع أن يُعاود «ترامب» نهجه السابق المتمثل في إيقاف استنزاف القدرات العسكرية الأمريكية من خلال الضربات الجوية ضد مواقع الحوثيين باليمن ولا سيَّما أنها فشلت في إيقاف عمليات استهداف السفن، مقابل تعزيز التدابير التقويضية مثل إعادة تصنيفهم كمنظمة إرهابية أجنبية وقطع المساعدات للعمليات الإنسانية في اليمن، وربما دعم ضربات إسرائيلية مركزة ضد بنية الحوثي، مع إرسال رسالة إلى الشركاء الإقليميين مفادها أنهم مسئولون عن الأمن في البحر الأحمر ورسالة إلى الأوروبيين مفادها أنهم مسئولون عن تأمين طرق التجارة الخاصة بسفنهم مع الصين.

فيما تحتل قضية تسوية الأزمة اليمنية أولوية متأخرة على أجندة الإدارة الأمريكية في ظل غياب مشروع متكامل ومتماسك

وعملي للحل الذي يُمكن إيكاله للشركاء الإقليميين على أن تدعم واشنطن عملية سياسية تفضي إلى تشكيل حكومة وحدة ممثلة لكافة مكونات المشهد اليمني بحسب أوزانهم النسبية التي يُمكن أن تتحد بموجب انتخابات تخضع لإشراف دولي، على أن تضمن أي صيغة للتسوية ضمانات تتعلق بإنهاء الأعمال العدائية ضد حرية الملاحة البحرية في البحر الأحمر وخليج عدن.

• **التركيز على الصفقات وليس القيم في إدارة العلاقات مع الحلفاء الإقليميين:** يُفضل «ترامب» السياسة القائمة على المصالح وليس القيم؛ لذلك من المتوقع أن تتوارى موضوعات مثل الديموقراطية وحقوق الإنسان كمحرك للسياسة الخارجية لإدارة «ترامب» تجاه حلفاء واشنطن الإقليميين الرئيسيين لصالح التركيز على المصالح الاستراتيجية المشتركة وتجنب الضغوط بشأن الإصلاحات الداخلية وفقًا لعقيدة صانع الصفقات ونهج «أمريكا أولاً» بحيث تُعطى الأولوية للترتيبات الثنائية الاستراتيجية مثل توقيع صفقات عسكرية واقتصادية مربحة، مع تفعيل العلاقات الشخصية

مع الزعماء الإقليميين لتحقيق مكاسب محتملة للكيانات الاستثمارية التي يمتلكها وتحديداً «منظمة ترامب» المسؤولة عن مشروعات استثمارية ضخمة داخل بعض دول المنطقة، مثل: السعودية وتركيا وسلطنة عُمان.

• إثارة بعض مخاوف الشركاء الخليجيين: شهدت العلاقات الأمريكية الخليجية خلال إدارة «ترامب» الأولى تقدماً في مجالات التعاون الاقتصادي والعسكري، وتشمل المؤشرات الإيجابية جعل «ترامب» السعودية وجهته الخارجية الأولى ولم تحمل الزيارة طابعاً رمزياً وإنما أسفرت عن اتفاقيات دفاعية واقتصادية مهمة وأكدت التزام إدارته بتعزيز الشراكات مع دول الخليج، والانسجام مع أولويات مجلس التعاون في تقويض النفوذ الإقليمي لإيران من خلال الانسحاب من الاتفاق النووي عام 2018 وإعادة فرض عقوبات اقتصادية صارمة واتباع سياسة الضغط الأقصى؛ الأمر الذي طمأن دول الخليج إلى جدية واشنطن في مواجهة التهديدات الإيرانية، والاصطفاف إلى جانب موقف الرباعي العربي.

لكن خليج 2025 الذي سيقابله «ترامب» يختلف عن خليج 2017؛ إذ انتهى الانقسام بين دول مجلس التعاون بموجب اتفاق الغلا 2021، وأقامت بعض الدول مثل السعودية والإمارات علاقات شبه مستقرة مع إيران. ورغم ترجيح اتجاه «ترامب» لتعميق التعاون الاقتصادي والأمني مع دول الخليج والضغط على إيران، تظل هناك تحديات حرجية قد تحد من نطاق العلاقات بين الجانبين، ومن بينها احتمالية تكثف إدارة «ترامب» الثانية حملتها للضغط الأقصى ضد إيران وربما تؤيد إجراءات أكثر عدوانية وتخشى دول الخليج الخضوع لضغوط أمريكية للانخراط في أدوار من شأنها أن تضغط على علاقاتها مع طهران؛ الأمر الذي يُعرض المكاسب المُحققة فيما يتعلق بتهدئة التوترات وفتح فرص جديدة للتعاون الاقتصادي والأمني للخطر وربما يجعل الأصول الاقتصادية والعسكرية الخليجية هدفاً لهجمات الوكلاء الإيرانيين مما سيضع دول مجلس التعاون في مأزق محاولة تحقيق توازن دقيق بين شراكاتها الاستراتيجية مع واشنطن وجهودها للحفاظ على الاستقرار مع طهران، لا سيّما في ظل خبراتها السلبية بشأن امتناع واشنطن عن

اتخاذ إجراء عسكري حاسم ضد طهران عقب الهجمات الصاروخية على المنشآت النفطية السعودية في بقيق وخريص خلال 2019 واستهداف سفن شحن تابعة للإمارات خلال العام ذاته؛ مما أثار شكوك بشأن موثوقية الالتزامات الأمنية الأمريكية.

وتشمل المخاطر الأخرى زيادة الضغوط على دول مجلس التعاون لتعديل سياستها تجاه الصين وروسيا بما قد يؤثر في سياسة تنويع التحالفات السياسية والشراكات التجارية، علاوة على أن عودته بزيادة إنتاج النفط الصخري الأمريكي قد تؤدي إلى انخفاض الأسعار بما يضر بالاقتصادات الخليجية التي لاتزال تعتمد بشكل كبير- على صادرات النفط، وبالأخص فيما يتعلق بتمويل مخططات التنمية والتنوع الاقتصادي، كما قد تتأثر العلاقات التجارية القائمة بين دول الخليج والولايات المتحدة بفعل خطط «ترامب» الهادفة إلى فرض رسوم جمركية تتراوح بين 10% إلى 20% على جميع الواردات الأمريكية؛ الأمر الذي يعني أن «ترامب» لا يستهدف خلال فترة رئاسته الثانية الصين والمكسيك وكندا فقط، بل يسعى إلى إعادة ضبط الميزان التجاري مع كافة الشركاء التجاريين.

ختامًا، تظل السياسة الخارجية الفعلية للإدارة الأمريكية المقبلة خاضعة للمتغيرات السياسية وتطورات الأحداث في الشرق الأوسط، ومن ثمّ يظل هناك هامش للتباين والتحرك خارج التوقعات لا سيّما في الوتيرة المتسارعة للتطورات والطابع غير المتوقع لشخصية «ترامب».

مستقبل الحضور العسكري الأمريكي في سوريا والعراق خلال ولاية "ترامب" الثانية

رحاب الزيايدي

باحث أول بوحدة الدراسات العربية والإقليمية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

تحكم الاستراتيجية
الأمريكية إزاء حضورها
العسكري في سوريا
والعراق مجموعة من
العوامل وفي مقدمتها
مكافحة الإرهاب



الأمريكي في الشرق الأوسط، وسحب القوات الأمريكية من سوريا والعراق. وفي ضوء المتغيرات الإقليمية المتسارعة في المنطقة، ومع خفض التدريجي لعدد القوات الأمريكية ناهيك عن الوجود المحدود لهذه القوات، والدوافع

مع تنصيب الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» لولاية ثانية غير متتالية في يناير 2025، وتزامناً مع تزايد حضور العديد من القوى الإقليمية والدولية المتنافسة في الساحتين السورية والعراقية، تُثار التساؤلات بشأن مستقبل الحضور العسكري الأمريكي في سوريا والعراق، ولا سيما أن توجهات الرئيس «ترامب» خلال إدارته الأولى ركزت على مسألة خفض تكلفة الانخراط

التي تقضي حتمية الوجود الأمريكي في سوريا والعراق، يتبلور تساؤل أساسي حول احتمالات الانسحاب الأمريكي من هاتين الساحتين خلال ولاية «ترامب» الثانية.

« دوافع الحضور العسكري في سوريا والعراق »

تحكم الاستراتيجية الأمريكية إزاء حضورها العسكري في سوريا والعراق مجموعة من العوامل، يمكن توضيحها على النحو التالي:

• **مكافحة الإرهاب:** لا يزال الحضور العسكري الأمريكي في سوريا والعراق مرهونًا بمسألة مكافحة الإرهاب والتخوف من عودة تنظيم «داعش» مرة أخرى على غرار ما حدث في عام 2014، خاصة أن التوترات الداخلية في سوريا والعراق، ومسألة عدم الاستقرار الداخلي بيئة محفزة لظهور الإرهاب مرة أخرى، فضلًا عن انتشار الميليشيات في سوريا والعراق، وعدم قدرة القوات الأمنية على ضبط الأوضاع في الداخل، بما قد يقيد مسألة انسحاب الولايات المتحدة من هذه الدول، وربما يدفع نحو إعادة النظر في خطة الانسحاب حتى لا يتكرر سيناريو الانسحاب من أفغانستان.

• **ضبط معادلة التوازن الدولي:** تحرص الولايات المتحدة على عدم ترك الساحتين السورية والعراقية كميادين تمدد ونفوذ للقوى الدولية، بما يمكن أن يوفر فرصة سانحة لكل من روسيا والصين لتأمين مزيد من النفوذ في المنطقة سعيًا لتحقيق مصالحها الجيواستراتيجية؛ فالصين ثاني أكبر شريك تجاري للعراق، كما أن لدى روسيا مساعي لتعزيز نفوذها في العراق عبر صفقات الطاقة من خلال حضور الشركات الروسية على غرار «غازبروم» و «لوك أويل»، ناهيك عن استثمارها في مبيعات الأسلحة إلى العراق.

• **ضبط معادلة التوازن الإقليمي:** تهدف الولايات المتحدة إلى ضبط معادلة النفوذ الإقليمي داخل سوريا والعراق، بهدف حماية مصالح حلفائها «الأكراد» في سوريا، حتى لا تتوسع تركيا في عملياتها تجاه قوات سوريا الديمقراطية. كما أن الانسحاب الأمريكي من العراق يخلق بيئة مواتية لإيران لمزيد من النفوذ والتأثير عبر تحالفاتها السياسية الشيعية في العراق، وبما يتيح لها فرص توسع عملياتها ضد الأكراد الإيرانيين أو

القواعد الأمريكية في العراق من ناحية، أو عبر تمديد وعودة المليشيات الموالية لها في سوريا من ناحية أخرى، علاوة على أن الحضور العسكري الأمريكي يمثل ضماناً لأمن إسرائيل في مواجهة المليشيات المسلحة.

لذلك، فإن مسألة الحضور العسكري الأمريكي في شرق سوريا، والانسحاب الأمريكي من عدمه سيكون رهن عدة عوامل؛ منها: الحرب في غزة وتأثيراتها في المنطقة، ومستقبل الوجود العسكري الأمريكي في شمال العراق، خاصة أن الوجود في شرق سوريا مرتبط بالدعم العسكري واللوجستي الذي توفره القوات الأمريكية في العراق. وفي حال اتخذت الولايات المتحدة قراراً بالانسحاب، سيكون ذلك وفق ترتيبات وتفاهات حول مستقبل حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في سوريا، والنزاع المحتمل بين العرب والأكراد في سوريا استناداً للمطالب التي يواجهها العرب مقارنة بالامتيازات التي يحصل عليها الأكراد، وكذا التنافس حول تجارة النفط السوري. الأمر الذي قد يدفع باتجاه بناء تفاهات بين واشنطن وأنقرة تتعلق بتطورات

ومجريات الأوضاع في سوريا بعد سقوط نظام بشار الأسد في 8 ديسمبر 2024، والتفاهات مع القوى الدولية والإقليمية الأخرى في الساحة السورية، ناهيك عن احتمالية بروز تنظيم «داعش» مرة أخرى، وكذا فرص الحل السياسي للأزمة السورية.

« احتمالات الانسحاب العسكري من سوريا:

شاركت القوات الأمريكية المتمركزة في سوريا في التحالف الدولي لمحاربة «داعش» بقيادة الولايات المتحدة في 2014، وقد تم تدريب قوات سوريا الديمقراطية (قسد) من قبل واشنطن، وتقديم المشورة لها، ومساعدتها في القتال ضد التنظيم. ومع وصول الرئيس «ترامب» إلى سدة الحكم في عام 2017، تطورت أهداف العمليات الأمريكية داخل سوريا في مواجهة قوات النظام السوري، والانتشار الإيراني داخل سوريا، ثم كان التحول المفاجئ في الموقف الأمريكي بإعلان الرئيس «ترامب» في 19 ديسمبر 2018، عن عودة 2000 جندي أمريكي من سوريا لنجاح مهمتهم في مواجهة «داعش» وإلحاق الهزيمة به، فلم يعد هناك سبب للبقاء.

وقد أثار القرار غضبًا في أوساط السياسة الداخلية الأمريكية، لكونه تخليًا من جانب واشنطن عن حلفائها الأكراد والسوريين لصالح تركيا وتنظيم «داعش»، ناهيك عما سيحققه الانسحاب من مكاسب استراتيجية لكلٍ من روسيا وتركيا. ومع تنامي الضغوط على إدارة «ترامب» من الكونجرس، بالإضافة إلى استقالة وزير الدفاع «جيم ماتيس»، أعلن الرئيس «ترامب» حينذاك أن الانسحاب لن يتم على وجه السرعة، بل سيكون بطيئًا وسيستغرق وقتًا أطول، وذلك لضمان أمن القوات خلال عمية الانسحاب، وأضاف «جون بولتون»، مستشار الأمن القومي، آنذاك شرطًا جديدًا للانسحاب متمثلًا في ضرورة موافقة تركيا على حماية الأكراد المتحالفين مع الولايات المتحدة وعدم محاربتهم.

وفي أعقاب ذلك، تراجع الرئيس «ترامب» عن قرار الانسحاب في أكتوبر 2019، وعادت القوات الأمريكية إلى المواقع التي انسحبت منها، إذ كان الانسحاب من 16 قاعدة ونقطة عسكرية خلال العمليات العسكرية التركية بدءًا من منبج، مرورًا بعين العرب والرقعة، وصولًا

إلى الحسكة، مع الإبقاء على قواتها في محافظة دير الزور، وقواعدها القريبة من الحقول النفطية بمحافظة الحسكة. وبناءً على الاتفاق الأمريكي التركي، استعادت القوات الأمريكية سيطرتها على قواعدها الخمس بمحافظة الحسكة، بالإضافة إلى إنشاء قاعدتين جديدتين الأولى في بلدة القحطانية شرق مدينة القامشلي على بعد 6 كم من الحدود التركية، والثانية بقرية هيمو غرب مدينة القامشلي على بعد 4-5 كم من الحدود التركية. وقد أعلن الرئيس «ترامب» بأن قواته ستبقي بمنطقة شمال شرق سوريا لحماية النفط. لكن تصريحات الرئيس «ترامب» قبيل توليه ولايته الثانية عكست رغبته في عدم التورط في الصراع في سوريا، قائلًا: «سوريا في حالة من الفوضى، لا ينبغي للولايات المتحدة أن يكون لها أي علاقة بهذا الأمر».

ويقدر عدد القوات الأمريكية في سوريا بنحو 900 جندي، وتتمركز في شمال شرق سوريا، ومن أبرز القواعد العسكرية الأمريكية، قاعدة «التنف» الواقعة عند المثلث الحدودي السوري العراقي الأردني والقريبة من حمص السورية، قاعدة «حقل العمر» النفطية في

ريف دير الزور، قاعد «تل بيدر» في غرب الحسكة، وقاعدة «رميلان» في ريف الحسكة الشمالي الشرقي. فيما وصل عدد مواقع التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة بحسب إحصاءات مركز جسر للدراسات، 32 موقعًا عسكريًا ما بين 15 نقطة عسكرية و17 قاعدة عسكرية في منتصف العام 2024، وتنتشر هذه المواقع في الحسكة بنحو 17 موقعًا، ودير الزور بنحو 9 مواقع، والرقعة بنحو 3 مواقع، وموقع في كل من محافظات حمص وريف دمشق وحلب.

ترتيبًا على ما سبق، من غير المرجح أن تنسحب الولايات المتحدة من سوريا على غرار سيناريو الانسحاب من أفغانستان في عام 2021، وفي حال قرار الانسحاب بشكل نهائي فإن واشنطن ستدعم اتفاقًا بين الأكراد وتركيا. لكن في ضوء استمرار الحرب الإسرائيلية ضد غزة، والهجمات على القواعد الأمريكية في سوريا، فإن مسألة الانسحاب الأمريكي من شرق سوريا تبدو غير محتملة، خاصة أن الانسحاب حاليًا يضعف النفوذ الأمريكي في المنطقة لصالح قوى دولية وإقليمية أخرى؛ إذ إنه سيعزز من سيطرة إيران على الطريق البري

بين شرق العراق والبحر الأبيض المتوسط عبر سوريا ولبنان، فضلًا عن تدعيم انتشار الميليشيات الإيرانية في سوريا وربما عودتها مرة أخرى بعد انسحابها في أعقاب سقوط نظام الأسد، كذلك يرتب الانسحاب تعزيز النفوذ الروسي في السيطرة على آبار النفط، فضلًا عن تعزيز نفوذ تركيا في السيطرة على الأراضي الواقعة على الشريط الحدودي مع سوريا، وإضعاف قدرات (قسد) في مواجهة «داعش» وتركيا والفصائل الموالية لها. ناهيك عما سوف يحمله الانسحاب من مخاطر على النفوذ الإسرائيلي في المنطقة، وبالأخص مع تزايد احتمالات توسع دور وانتشار تنظيم «داعش»؛ حيث يوجد نحو 12 ألف من عناصر التنظيم في سجون (قسد) وعائلاتهم في مخيمي الهول والروج بالحسكة.

« احتمالات الانسحاب العسكري من العراق: »

تتمركز القوات الأمريكية منذ الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003، بعدة قواعد؛ أبرزها: قاعدة عين الأسد الجوية في بغداد، وقاعدة بلد الجوية في شمال العراق، وقاعد حرير الجوية

في شمال شرق أربيل، قاعدة k1 في شمال غرب العراق. وقد أعلنت الولايات المتحدة عن مسألة الانسحاب الأمريكي من العراق في عام 2011، وخفض الوجود العسكري بنحو 2500 جندي، لكن استمر الوجود العسكري الأمريكي مع بروز تنظيم «داعش» في عام 2014، ثم أعلن الرئيس «ترامب» عن رغبته في سحب القوات الأمريكية من العراق بحلول 15 يناير 2021 أي قبل انتهاء ولايته الأولى.

وقد أجرت واشنطن حوارًا استراتيجيًا مع بغداد وتبادلًا للرؤى حول عملية الانسحاب في جولات عديدة من المباحثات منذ أن بدأ الحوار في يونيو 2020 وفق اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين الدولتين في عام 2008، واستمر الحوار حتى آخر زيارة لرئيس الوزراء العراقي «محمد شياع السوداني» إلى واشنطن في أبريل 2024. ثم تم عقد لقاء ثنائي بين وزارتي الدفاع الأمريكية والعراقية في واشنطن في الفترة من 22-23 يوليو 2024، بين وزير الدفاع الأمريكي «لويد أوستن» ونظيره العراقي «ثابت العباسي»، وبحضور ممثلي وكالة التعاون الأمني الدفاعي، والقيادة المركزية الأمريكية، ووزارة الخارجية، وموظفي مجلس الأمن القومي. كذلك جرى عقد لقاء آخر مُستقل بين وزير الدفاع العراقي

مع رئيس هيئة الأركان المشتركة «تشارلز كيو براون»، ومدير جهاز مكافحة الإرهاب، ونائب قائد قيادة العمليات المشتركة في العراق.

وتم التوافق في جولات حوار الوفود العسكرية على إنشاء لجنة عسكرية عليا ثنائية بين البلدين لمناقشة عدد من القضايا؛ أبرزها: التهديد الذي يمثله تنظيم «داعش»، والمتطلبات التشغيلية، ورفع قدرات قوات الأمن العراقية بهدف تحديد مهمة التحالف العسكري الدولي في العراق، بالإضافة إلى التشاور حول فرص توسيع المشاركة العراقية في التدريبات العسكرية الإقليمية التي تقودها القيادة المركزية الأمريكية، وتعزيز علاقة الجيش العراقي مع قيادات المكونات الخدمية التابعة للقيادة المركزية الأمريكية، علاوة على تعزيز التعاون الثنائي بين واشنطن وبغداد، وإيجاد آلية لضمان هزيمة التنظيم، وتعزيز قدرات قوات الأمن العراقية بما في ذلك قوات الأمن الكردية، ومناقشة الحاجة الملحة لإعادة النازحين والقائمين في شمال شرق سوريا إلى بلدانهم وإعادة إدماجهم في المجتمعات المحلية العراقية، علاوة على تأكيد الوفد العراقي الالتزام بحماية الأفراد، والمستشارين، والقوافل، والمرافق الدبلوماسية للولايات المتحدة، ودول التحالف الدولي.

وكان آخر هذه الجولات في سبتمبر 2024، وبحسب وزير الدفاع العراقي «ثابت العباسي» توصلت بغداد لاتفاق مع واشنطن بخصوص انسحاب القوات الأمريكية من العراق على مدار عامين، وتم الاتفاق على إنهاء مهمة التحالف الدولي على مرحلتين تبدأ المرحلة الأولى من سبتمبر 2024 حتى سبتمبر 2025 وتتضمن انسحاب القوات الأمريكية من بغداد، والقواعد العسكرية التي يعمل بها المستشارون الأمريكيون، والمرحلة الثانية من سبتمبر 2025-2026 وتتضمن انسحاب القوات الأمريكية من إقليم كردستان.

وفي ضوء ذلك، ليس من الواضح مدى استكمال إدارة «ترامب» الجديدة ما بدأته الإدارات السابقة من جولات للحوار مع بغداد حول توقيت الانسحاب من عدمه، وربما يتوقف قرار «ترامب» على عدة عوامل؛ منها: تطورات المشهد الإقليمي، والضغط الداخلي في العراق بشأن الانسحاب الأمريكي، والتهديدات التي تتعرض لها القوات الأمريكية في العراق؛ إذ واجهت القواعد الأمريكية في العراق وسوريا منذ اندلاع عملية «طوفان الأقصى» في السابع من أكتوبر 2023 العديد من الهجمات، كان من بينها الهجوم على القاعدة الجوية

الأمريكية في الشمال الشرقي للأردن «البرج 22» في هجوم بطائرة بدون طيار في 28 يناير 2024، والذي تبنته «كتائب حزب الله العراقية» بما نتج عنه مقتل ثلاثة جنود أمريكيين، وإصابة نحو 40 فردًا. بالإضافة إلى استهداف قاعدة «عين الأسد» الجوية التي تستضيف قوات أمريكية في محافظة الأنبار في 5 أغسطس 2024، وتعرضها لهجوم صاروخي؛ مما أدى إلى إصابة خمسة أفراد أمريكيين. وبحسب إحصاء لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى فإن عدد الهجمات على القوات الأمريكية في العراق وسوريا منذ اندلاع الحرب في غزة بلغ نحو 189 هجومًا. كذلك استهدفت القواعد الأمريكية في سوريا بهجوم بالمسيرات في حقل الرميلان وخراب الجير بريف الحسكة في 10 أغسطس 2024.

واستنادًا إلى ما سبق، من غير المرجح أن يتم الانسحاب الأمريكي من العراق، في ظل تمركز بعض القواعد الأمريكية بها، وحتى لا تترك العراق كساحة للنفوذ الإيراني بما يهدد مصالح واشنطن وأمن إسرائيل. وعليه، قد يُعيد الرئيس «ترامب» في ولايته الثانية النظر في الاتفاق المعلن بخصوص الانسحاب النهائي في العام 2026 وفق سياقات المشهد الإقليمي والدولي.

المصلحة أولاً:

ماذا تعني عودة "ترامب" للقارة الأفريقية؟

نسرين الصباحي

باحث أول بوحدة الدراسات الأفريقية
المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

”

نُعدُّ منطقة القرن الأفريقي بساحتها
الاستراتيجية على البحر الأحمر وقربها
من منطقة الشرق الأوسط، نقطة
محورية للمنافسة العالمية بين
الولايات المتحدة والصين وروسيا



تجاه القارة الأفريقية؟ وما نقاط الالتقاء مع التوجهات الاستراتيجية في ولايته الأولى فيما يتعلق بأفريقيا؟ وما مكانة أفريقيا في أجندة أولويات السياسة الخارجية الأمريكية؟ من هذا المنطلق، يتضح من شعارات: «أمريكا أولاً»، و«جعل

أفرزت سياسة «دونالد ترامب» خلال ولايته الأولى (2017-2020) إرثاً من التصورات السلبية في أذهان العديد من الأفارقة بشأن معاملاته ونظرته العنصرية للدول الأفريقية باعتبارها على حد وصفه «دولاً قذرة»، وربما لا تزال هذه الصورة مترسخة، لكن مع اختلاف السياقات والتحولات الدولية، هل ستكون سياسة «ترامب» في ولايته الثانية (2025-2028) بالرؤى والمحددات نفسها

أمريكا عظيمة مرة أخرى»، واختيارات «ترامب» المثيرة للجدل والقائمة على الولاء الشخصي في المناصب الرئيسية، وتصريحاته في أثناء الحملة الانتخابية، وسوابق فترة ولايته الأولى، ما قد تبدو عليه أبرز ملامح سياسته تجاه القارة الأفريقية التي سيتم توضيحها في السطور التالية.

« أولويات ولاية «ترامب» الثانية في أفريقيا:

على الرغم من الأهمية الجيوسياسية للقارة الأفريقية في مقاربات العديد من القوى الدولية والإقليمية، فإنها تحتل أولوية منخفضة نسبيًا بالنسبة للولايات المتحدة، وهو الأمر الذي يثير التساؤلات بشأن السياسة الأمريكية تجاه أفريقيا خلال ولاية «ترامب» الثانية، ولا سيما في ضوء ما أبداه من سياسة قائمة على ما يمكن وصفه بـ «اللامبالاة» تجاه القارة خلال ولايته الأولى. ويمكن تفكيك أولويات الإدارة الجديدة على النحو التالي

1 - إدارة التنافسات الجيوسياسية ومواجهة الخصوم:

تعتبر أفريقيا ساحة للمنافسة الجيوسياسية وأداة لتحقيق مكاسب استراتيجية، في ظل

أهميتها المتصاعدة في مقاربات العديد من القوى الدولية والإقليمية، مع تنامي نفوذ الصين وروسيا في القارة الأفريقية خلال الفترة الأخيرة، إذ أكدت روسيا مكانتها كأكبر بائع للأسلحة في أفريقيا، كما أصبحت الصين أكبر شريك تجاري لأفريقيا، حيث يبلغ حجم التجارة مع أفريقيا خمسة أضعاف حجم التجارة مع الولايات المتحدة. في مقابل ذلك، هناك خسارة كبيرة للنفوذ الغربي وتحديداً فرنسا في منطقة الساحل الأفريقي بعد سلسلة الانقلابات العسكرية (2020-2023)، بجانب انسحاب القوات الأمريكية من النيجر في أغسطس 2024، التي شكلت خسارة كبيرة لجهود مكافحة الإرهاب في هذه المنطقة الحيوية؛ مما دفع واشنطن للبحث عن مواقع بديلة للقوات والقواعد المنسحبة.

اتصالاً بذلك، تُعدُّ منطقة القرن الأفريقي بساحلها الاستراتيجي على البحر الأحمر وقربها من منطقة الشرق الأوسط، نقطة محورية للمنافسة العالمية بين الولايات المتحدة والصين وروسيا، في ظل التوازنات الإقليمية الجديدة في هذه المنطقة. ومع انضمام فريق من «الصقور المعادين للصين» إلى

حكومة «ترامب» المقبلة بما في ذلك وزير الخارجية «ماركو روبيو»، ستواصل إدارته النظر لأفريقيا من خلال عدسة المنافسة بين القوى العظمى. وبالتالي، ستعمل على تعميق العلاقات التجارية والأمنية الانتقائية القائمة على المصالح الاستراتيجية من أجل إقصاء المنافسين وتعزيز قيم الرأسمالية الأمريكية.

ولمواجهة النفوذ الصيني المتزايد، فمن المرجح استكمال «ترامب» مشروع «ممر لوبيتو» الذي يربط المناطق الغنية بالمعادن في شمال زامبيا وجنوب جمهورية الكونغو الديمقراطية بميناء لوبيتو في أنجولا، ويشكل هذا المشروع أهمية كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة وشركائها؛ حيث يعمل كممر استراتيجي لتصدير المعادن الأرضية النادرة مثل الكوبالت والنحاس والليثيوم، والتي تعد ضرورية لتصنيع المركبات الكهربائية وغيرها من التقنيات الناشئة. هذا، وقد أكدت زيارة «بايدن» إلى أنجولا في ديسمبر 2024، على أهميتها الجيوسياسية كقوة إقليمية وشريك رئيسي في تنويع سلسلة التوريد العالمية. علاوة على ذلك، تُمثل المعادن الأرضية النادرة في أفريقيا موردًا رئيسيًا لواشنطن في حالة نشوب

حرب تجارية مع بكين، ولا سيما في ظل أهداف «ترامب» بتحويل ميزان القوى بعيدًا عن الصين فيما يتصل بالسيطرة على الثروة المعدنية في أفريقيا، وإنشاء سلاسل توريد عالمية آمنة ومستدامة للمعادن الحيوية.

2 - السياسات الأمنية ومكافحة الإرهاب:

شهدت أفريقيا تحولات غير مسبوقة في الظاهرة الإرهابية في كافة البؤر النشطة، بما في ذلك دول الساحل الأوسط (مالي، النيجر، وبوركينا فاسو)، ودول بحيرة تشاد (تشاد، النيجر، نيجيريا، والكاميرون)، والصومال، وموزمبيق، وشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ إذ تنامي نشاط الجماعات الإرهابية (أبرزها: جماعة نصرة الإسلام والمسلمين التابعة لتنظيم القاعدة، جماعة بوكو حرام، تنظيم «داعش»- ولاية الساحل، وتنظيم «داعش»- ولاية غرب أفريقيا)، وتمدد نفوذها لمناطق جديدة، مع تشابك جغرافية البؤر الإرهابية، في ظل تسلل بعض العناصر الإرهابية من منطقة الساحل الأفريقي إلى نطاق بحيرة تشاد وتحديداً لشمال غرب نيجيريا بما يفرض تهديدات جديدة لمناطق أخرى في غرب أفريقيا مثل الدول الساحلية في منطقة خليج غينيا.

بالإضافة إلى تقارب المصالح بين الجماعات الإرهابية وعصابات الجريمة المنظمة والفواعل المسلحة من دون الدول، وهو ما ظهر جليًا في العلاقات المتبادلة بين حركة الشباب الإرهابية والقراصنة الصوماليين، وتوطيد العلاقات بين حركة الشباب في الصومال مع جماعة الحوثيين في اليمن، في ظل ما كشفتته تقارير استخباراتية أمريكية في يونيو 2024، بأن الحوثيين ناقشوا صفقة لتزويد حركة الشباب بالأسلحة بهدف توسيع نطاق عمليات الحوثيين وتعزيز القدرات في تنفيذ الهجمات في البحر الأحمر من ساحل الصومال، ناهيك عن تصاعد الاهتمام بتبادل الأسلحة الخفيفة والصغيرة من خلال تجارة الأسلحة غير المشروعة بين الصومال واليمن. فضلًا عن تنامي قدرات أفرع تنظيم «داعش» في موزمبيق، واستغلاله الجغرافية الإقليمية المتشابهة لدمج الجماعات التابعة له في الكونغو الديمقراطية مع موزمبيق تحت كيان واحد معروف باسم (داعش- ولاية وسط أفريقيا).

وفي خضم هذا المشهد الأمني المركب، من المحتمل أن تستمر واشنطن تحت حكم «ترامب» في معالجة القضايا الأمنية في

أفريقيا وخاصة الإرهاب من خلال الحفاظ على الشراكات الأمنية، وتفضيل دعم الدول الحليفة مثل نيجيريا وكينيا. مع ذلك، قد لا يلتزم «ترامب» بإرسال قوات أمريكية على الأرض، وربما يسحب المزيد من الدعم العسكري، وتقليل الدعم الأوسع لمناطق الصراعات في أفريقيا. وفيما يتعلق بالقيادة العسكرية الأمريكية في أفريقيا (أفريكوم)، من غير المتوقع أن يفكها بل قد يعمل على توسيع نهجها المشترك في التعامل مع القارة الأفريقية، لأن مهمتها الجديدة قد تشمل مواجهة أنشطة الصين في أفريقيا.

عطفاً على ذلك، نظرًا للأهمية الأمنية المركبة لمنطقة القرن الأفريقي وشرق أفريقيا، فمن غير المرجح أن يغير «ترامب» مسار إدارة «بايدن» في وضع القرن الأفريقي كقاعدة عمليات معادية لإيران أو نقطة انطلاق لحملة عسكرية لتفكيك البنية التحتية العسكرية للحوثيين، ولتحقيق هذه الغاية، صنفت واشنطن بالفعل كينيا كحليف رئيسي من خارج حلف شمال الأطلسي في يونيو 2024، بالتوازي مع العمل على تعزيز الموقف العسكري في الصومال وجيبوتي. وكل هذه مؤشرات على

أن واشنطن ملتزمة بالحفاظ على وجود إقليمي غير محدد في منطقة القرن الأفريقي، والتي تشكل آخر وأهم حصن للنفوذ الأمريكي والغربي في أفريقيا.

3 - التعامل مع بؤر التوتر والقضايا الشائكة:

تُشكل مجموعة من الملفات والقضايا في أفريقيا حقول ألغام حقيقية لولاية «ترامب» الثانية ومن أهمها تفاقم حدة الصراع السوداني، وجدل الاعتراف بإقليم «أرض الصومال»، وإقرار السيادة المغربية على إقليم الصحراء الغربية، ومصير العلاقات بين واشنطن وبريتوريا، ويمكن تفصيل ذلك كما يلي:

• **تخفيف حدة الصراع السوداني:** لعبت إدارة «ترامب» الأولى دورًا حاسمًا في أعقاب الإطاحة بعمر البشير في عام 2019 من خلال الاستفادة من الضغوط الدبلوماسية لدعم تحول السودان نحو الحكم المدني؛ من خلال إزالة السودان من القائمة الأمريكية للدول الراحية للإرهاب (وإن كان ذلك مشروطًا بتطبيع العلاقات مع إسرائيل). أما في ولاية «ترامب» الثانية، قد تكون هناك ضغوط لعودة طرفي الصراع السوداني

لمنبر جدة، مع استخدام سياسة فرض العقوبات من جرّاء تعاون السودان مع إيران، وذلك بالاستناد إلى أهمية موقع السودان على البحر الأحمر في استراتيجية مواجهة نفوذ الخصوم.

• **الاعتراف بإقليم «أرض الصومال»:** قد يكون اعتراف الولايات المتحدة بأرض الصومال كوسيلة للتحوط ضد النفوذ الصيني المتنامي في جيبوتي؛ إذ تُشير التقارير إلى أن مستشاري «ترامب» يدرسون الاعتراف الرسمي بالإقليم، وهي الخطوة التي من شأنها أن تتحدى عقودًا من السياسة الأمريكية الداعمة للصومال الموحد، وهذا الاعتراف تضمنته وثيقة «مشروع 2025» الذي أعده عدد من الباحثين والمتخصصين المحافظين تحت إشراف مؤسسة «هيريتيج» الأمريكية، ويتمشى ذلك مع ما قاله مساعد وزير الخارجية الأمريكي السابق للشئون الأفريقية «تيمور ناجي»، الذي خدم في ولاية «ترامب» الأولى ودعا إلى الاعتراف بأرض الصومال. وهو المنحى الذي تدعمه أيضًا التصريحات المتفائلة للاعتراف بأرض الصومال من

قبل وزير الدفاع البريطاني السابق «جافين ويليامسون» بعد مناقشات مع قادة سياسة «ترامب». وذلك في ضوء موقعها الاستراتيجي القريب من باب المندب؛ حيث يمكن الاعتراف بأرض الصومال الاستخبارات الأمريكية من إعداد عمليات طويلة الأمد لمراقبة حركة الأسلحة، والنشاط الصيني، ومراقبة نشاط الحوثيين في اليمن بشكل أفضل. ومن شأن الاعتراف المحتمل بأرض الصومال أن يغير التحالفات ويعيد رسم الحدود؛ مما يخلق تأثير الدومينو الذي قد يؤدي إلى انقسام الصومال إلى دولتين أو ثلاث دول أصغر بما في ذلك جوبالاند وبونتلاند.

• **استكمال ملف «الصحراء الغربية»:** بعد فوز «ترامب» نشرت صحيفة الصباح المغربية في افتتاحيتها «عودة صديق المغرب إلى البيت الأبيض»، وكجزء من صفقة تطبيع المغرب لعلاقاته مع إسرائيل، غيّر «ترامب» السياسة الأمريكية القائمة منذ فترة طويلة واعترف بمطالبات المغرب بالسيادة على الصحراء الغربية قبل مغادرته منصبه في عام 2020، ولم يتراجع «بايدن» عن هذا القرار، لكنه لم يتقدم أيضًا بوعده إدارة «ترامب» ببناء قنصلية في المنطقة المتنازع عليها. ضمن هذا السياق، يوجد تفاؤل من المغرب بشأن استئناف جهود «ترامب» في إقرار الاعتراف بالسيادة المغربية على إقليم

الصحراء الغربية، وما قد يساعد في تسريع هذه الأجندة. دعم فرنسا الجديد لمطالب المغرب الذي أعلن عنه «ماكرون» أمام البرلمان المغربي خلال زيارته إلى الرباط في أكتوبر 2024.



• **تفاقم مُعضلة جنوب أفريقيا:** تختبر الرئاسة الأفريقية الأولى لمجموعة العشرين لعام 2025 بقيادة رئيس جنوب أفريقيا «سيريل رامافوزا» تحديًا دقيقًا في قدرته على الدفاع عن احتياجات أفريقيا التنموية (تخفيف أعباء الديون، الأمن الغذائي، التنمية المستدامة، وتمويل المناخ)، وبالأخص في ظل الانقسام الأيديولوجي بين شمولية رئيس البرازيل «لولا دا سيلفا» وأحادية «ترامب». علاوة على ذلك، من المحتمل توتر العلاقات بين الولايات المتحدة وجنوب أفريقيا على خلفية دعم بريتوريا القضية الفلسطينية، وعلاقاتها الوطيدة مع روسيا والصين، وقد رعى المشرعون الجمهوريون بالفعل مراجعة للعلاقة بين واشنطن وبريتوريا، سعيًا إلى استبعاد جنوب أفريقيا من قانون النمو والفرص في أفريقيا (أجوا)، لكونها عضوًا أساسيًا في مجموعة «البريكس». فضلًا عن دعمها لحق الفلسطينيين في تقرير المصير واتهام إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية في غزة أمام محكمة العدل الدولية.

وما يدل على هذا التوجه المُحتمل، تصويت «مايكل والتز» الذي اختاره «ترامب» مستشارًا للأمن القومي، لصالح التشريع الذي يتطلب مراجعة شاملة للعلاقات الأمريكية مع جنوب أفريقيا. كما انتقد «ماركو روبيو» المرشح لمنصب وزير الخارجية، قرار جنوب أفريقيا بخفض مستوى سفارة تايوان، والضغط التي مارستها على تايوان لنقل مكتبها التمثيلي من العاصمة بريتوريا إلى جوهانسبرج. كما كتبت النائبة «إليز ستيفانيك» التي اختارها «ترامب» كسفيرة للولايات المتحدة لدى الأمم المتحدة، على موقع «إكس» في يناير 2024: «إن قضية جنوب أفريقيا ضد إسرائيل في محكمة العدل الدولية كانت مجرد محاولة معادية للسامية لا أساس لها من الصحة من جانب المجتمع الدولي لتخيل مزاعم كاذبة وخطيرة ضد الدولة اليهودية».

4 - تعزيز مجالات التجارة الثنائية وتقييد سياسات الهجرة:

هناك حالة من عدم اليقين بشأن تجديد قانون النمو والفرص في أفريقيا «أجوا» (المقرر انتهاءه في سبتمبر 2025) الذي

في ظل معارضة عدد كبير من المشرعين الجمهوريين بأنها تعزز خدمات الإجهاض.

علاوة على ذلك، توجد مخاوف بشأن عدم الوفاء بتعهدات «بايدن» التي قدمها في عام 2022 بشأن تقديم 55 مليار دولار كمساعدات للقارة الأفريقية، وكذلك تقليص تمويل مشاريع التكيف مع التغير المناخي، واستثمارات الطاقة النظيفة، وتراجع السياسات البيئية في أفريقيا، لحساب التوسع في استخدام الوقود الأحفوري؛ مما يفاقم نقاط الضعف المناخية في أفريقيا؛ نظرًا لاعتمادها بشكل كبير على قطاع الزراعة. ومن شأن خفض المساعدات الإنسانية والتنمية المقدمة إلى أفريقيا، التأثير في مشاريع الصحة والتعليم والبنية الأساسية.

في المقابل، هناك فرص لاستمرار مبادرة ازدهار أفريقيا (Prosper Africa) المعنية بتعزيز التجارة والاستثمارات الأمريكية في القارة الأفريقية. بجانب ذلك، قد تسعى إدارة «ترامب» لتعزيز مبادرة القادة الأفارقة الشباب (YALI) التي تعمل على تمكين الشباب من خلال الاستثمارات والقيادة والتدريب على ريادة الأعمال لتجاوز فكرة

يهدف لتسهيل الوصول المعفى من الرسوم الجمركية لصادرات الدول الأفريقية إلى الأسواق الأمريكية، حيث تتأهل 32 دولة فقط في أفريقيا بموجب هذا القانون، بينما تتمتع 5 دول فقط بحوالي 80% من فوائده. ورغم أن القانون من المرجح أن يضمن إعادة تفويضه بسبب دعمه من الحزبين، فإن التجارة القائمة على قانون النمو والفرص في أفريقيا ستعود على الأرجح إلى المستويات التي شهدتها إدارة «ترامب» الأولى، في ظل استخدام تدابير «الحماية»، وفرض تعريف جمركية عالمية بنسبة 10% على السلع الأجنبية.

وفيما يتعلق بتوجهات «ترامب» السابقة لخفض المساعدات الخارجية، والتأكيد في تصريحاته بأن المساعدات الأمريكية يجب أن تذهب إلى الأصدقاء والحلفاء، وأن «أموال دافعي الضرائب الأمريكيين ليست مخصصة لدول مثل تلك الموجودة في أفريقيا التي لا تبني القيم الأمريكية»، قد تواجه برامج مثل خطة الرئيس الطارئة للإغاثة من الإيدز (PEPFAR)، التي لعبت دورًا فعالًا في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا، للتدقيق أو التخفيضات المحتملة،

المساعدات التقليدية، وهي السبل التي تتوافق مع تركيز «ترامب» على العائدات الاقتصادية المباشرة والدبلوماسية القائمة على التجارة والاستثمار.

PROSPER AFRICA

A U.S. TRADE AND INVESTMENT INITIATIVE



أما فيما يتعلق بسياسة «ترامب» الصارمة من الهجرة غير الشرعية، فقد يُعيد فرض القيود على التأشيرات من الدول الأفريقية التي يُشار إليها باسم «حظر السفر»، مع تنفيذ سياسات الترحيل للمهاجرين الأفارقة، وإغلاق الحدود لوقف ما يسميه «غزو المهاجرين» من خلال تعزيز وجود الجيش على الحدود بين الولايات المتحدة والمكسيك وبناء مرافق الاحتجاز. ضمن هذا الإطار، ارتفعت أعداد الأفارقة المهاجرين غير الشرعيين في الولايات المتحدة من 275 ألفًا في عام 2019 إلى 375 ألفًا في عام 2022 وفقًا لمركز بيو للأبحاث، وقد يواجه مئات الآلاف من الأفارقة في الولايات المتحدة مخاطر

الترحيل؛ مما يؤثر في التحويلات المالية من الولايات المتحدة إلى أفريقيا، وتداعيات ذلك على الأسر الأفريقية التي تعتمد على هذه التحويلات بشكل أساسي.

حاصل ما تقدم، يتضح ما قد تبدو عليه أبرز ملامح سياسة «ترامب» القادمة تجاه أفريقيا التي تعتبر ساحة معركة لصراعات القوة والنفوذ، في ظل أهمية تأمين المصالح الحيوية لواشنطن، وتحجيم نفوذ الخصوم، وأهمية الوصول إلى الموارد المعدنية الثمينة في القارة الأفريقية، مع توسيع نطاق الاتفاقيات الثنائية على حساب الصفقات التجارية متعددة الأطراف، وأولوية الاستثمار على نماذج المساعدات التقليدية للدول الأفريقية.

هذا النموذج على التكيف والبقاء مستقبلاً. ناهيك عن إثارة العديد من التساؤلات -وربما المخاوف- بشأن الانعكاسات المتوقعة لـ «أمريكا الترامبية» على النظام العالمي، وكذا النظم الإقليمية في أوروبا وآسيا والشرق الأوسط.

في سياقٍ موازٍ، يظل من الصعب تفكيك التحولات المرتقبة للأعوام الأربعة القادمة دون الوضع في الاعتبار للطابع السيبراني الذي بات يغلف التفاعلات الدولية، بل وأضحى أحد أبعاد التنافس الدولي. وهو الأمر الذي يحظى باهتمام خاص في ولاية «ترامب» الجديدة، ولا سيما مع تزايد الدور المرتقب للملياردير الأمريكي «إيلون ماسك».

وعليه، يمكن القول بشكل عام إن فوز «ترامب» بولاية جديدة قد يحمل تداعيات جذرية -وربما استثنائية- لن تتوقف آثارها عند حدود الولايات المتحدة، بل ربما تمتد آثارها عالمياً. وهو ما يعني أن النموذج الأمريكي بصدد فصل جديد في تاريخه يستند إلى إعادة تأطير أسسه ودعائمه التي امتدت لعقود. وهي المسألة التي تعقد من القدرة على استشراف المسارات المستقبلية لهذا النموذج وتأثيراته.

يتضح في ضوء التحليل السابق للسياسات المتوقعة والمرجحة داخلياً وخارجياً خلال الولاية الثانية للرئيس المنتخب «دونالد ترامب» أن مبدأي «أمريكا أولاً» و«جعل أمريكا عظيمة من جديد» لن يهدفا إلى تحجيم الانخراط العالمي للولايات المتحدة أو الانكفاء على الداخل الأمريكي، وإنما تعزيز الهيمنة الأمريكية وتدعيم مكانة واشنطن على رأس النظام الدولي ولكن بتكاليف أقل.

وهو المشهد الذي لا يمكن التدليل عليه فقط بالاستناد إلى سياسات وتحركات «ترامب» الأكثر تشدداً تجاه الصين باعتبارها المنافس الأهم والأبرز لمكانة الولايات المتحدة، وإنما يمكن استقراءه أيضاً في التصريحات المثيرة للجدل التي يطلقها ويكررها بين الحين والآخر الرئيس الجمهوري المنتخب، وفي مقدماتها الاستحواذ على جزيرة جرينلاند واستعادة السيطرة على قناة بنما، واعتبار كندا الولاية الأمريكية رقم (51).

علاوة على ذلك، فإن وصول «ترامب» للحكم من جديد في ولاية تبدو أكثر انسجاً مع رؤيته وأفكاره يمثل لحظة «اختبار» حقيقية للنموذج الأمريكي ويثير التساؤل حول قدرة



يسعى المركز "المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية"، الذي أُسس في عام 2018 كمركز "تفكير" مستقل، إلى تقديم الرؤى والبدائل المختلفة بشأن القضايا والتحديات الاستراتيجية، على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي على حد سواء، ويولي اهتمامًا خاصًا بالقضايا والتحديات ذات الأهمية للأمن القومي والمصالح المصرية.

يستهدف المركز دوائر صنع القرار، بإمدادها بالخيارات والبدائل عند التعامل مع التحديات والقضايا الداخلية والإقليمية والدولية، وكذلك الباحثين والمتخصصين في الشؤون السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والأمنية، داخل مصر وخارجها. ويرمي المركز من خلال خدماته المختلفة إلى المساهمة في تنوير وترشيد الجدل والرأي العام في مصر وإقليم الشرق الأوسط، ونشر قواعد التفكير والبحث العلمي.

ويقوم المركز بمجموعة من المهام، والأنشطة، والخدمات المتنوعة، تشمل: تقديرات المواقف، وأوراق السياسات، وعقد ورش العمل والندوات والمؤتمرات، إلى جانب عدد من الإصدارات الشهرية باللغتين العربية والإنجليزية، فضلاً عن الموقع الإلكتروني للمركز الذي يتضمن سلسلة من التحليلات لمختلف التطورات على الساحة المصرية، والساحتين الإقليمية والدولية، ونشر إنتاج البرامج البحثية المختلفة.

البرامج والأقسام

يُمارس المركز رسالته من خلال ثلاثة برامج بحثية أساسية، هي: أولاً- برنامج العلاقات الدولية: ويُعنى بدراسة التحولات الدولية الأبرز على الساحة الدولية، وعلى مستوى إقليم الشرق الأوسط، خاصة ذات الطابع الاستراتيجي، وتأثيرها على المصالح والأمن القومي المصري، وذلك في مختلف الأقاليم الجغرافية. ويضم البرنامج مجموعة من الوحدات المتخصصة، منها: وحدة الدراسات الأمريكية، وحدة الدراسات الأوروبية، وحدة الدراسات الآسيوية، وحدة الدراسات الإفريقية، وحدة الدراسات العربية والإقليمية.

ثانياً- برنامج الأمن وقضايا الدفاع: ويحلل قضايا الأمن القومي بأبعاده المختلفة، ويضم العديد من الوحدات، منها: وحدة الأمن السيبراني، وحدة التسليح، وحدة التطرف، وحدة الإرهاب والصراعات المسلحة.

ثالثاً- برنامج السياسات العامة: ويُعنى بدراسة القضايا والتحديات ذات الصلة بالسياسات العامة داخل مصر من خلال مجموعة من الوحدات المتنوعة، منها: وحدة الاقتصاد ودراسات الطاقة، وحدة دراسات الرأي العام، وحدة دراسات المرأة وقضايا الأسرة.

وتتسم الوحدات البحثية بدرجة من المرونة، بحيث تعكس الأجندة البحثية المعتمدة من جانب المركز خلال فترة زمنية محددة، وفقاً لتقييم موضوعي للواقع الراهن على الأصعدة المختلفة (المحلي، والإقليمي، والدولي)، وأنماط التحديات والتهديدات القائمة.

وإلى جانب البرامج البحثية، يضم المركز "المركز المصري" لأهم القضايا التي تشغل الرأي العام، المصري والعالمي، بالإضافة إلى تقديم متابعة دقيقة تحليلية متخصصة لقضايا يعينها تشغل صناع القرار في الشرق الأوسط والعالم. وكذلك "مدونة" لشباب الباحثين والكتاب من خارج المركز، من مختلف الجنسيات، للتعبير عن رؤاهم وطرح أفكارهم فيما يخص الأحداث المتسارعة من حولهم.



جميع حقوق الملكية الفكرية محفوظة ونافذة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

للتواصل والمعلومات:

100 شارع الميرغني - مصر الجديدة - القاهرة

+20226905863 | +20226905862 | +20226905861

Facebook Twitter Instagram YouTube /ecsstudies



حقوق الطبع محفوظة للمركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

العنوان: 100 شارع الميرغني مصر الجديدة، القاهرة، مصر.

الهاتف: +20226905861 - +20226905862 - +20226905863

البريد الإلكتروني: info@ecss.com.eg

www.ecss.com.eg

